المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات

مجلة علمية دولية محكمة، تصدر دورياً كل شهر، تصدر في المملكة الأردنية الهاشمية

www.ijrsp.com

المجلد الخامس

الإصدار الرابع والخمسون

تأريخ النشر : 20 – أبريل – 2024م

ISSN : 2709-7064

اللجنة العلمية:

أ.د. هناء محمود نايف الفريحات

د. نايف بن ناصر ابراهيم المنصور

د. هيفاء مصطفى يوسف الزيادة

د. آلاء ماجد أحمد بني يونس

أ.د وليد محمد أبو المعاطي

د. حيدر محسن سلمان الشّويلي

د. حنان عبد الغفار عطية ابراهيم

د. عبد الفتاح شهيد

أ.د جمال رجب عبد الحسيب

د. توفيق عطاء الله

د. أماني أبوزيد

د. إخلاص محمد عبد الرحمن حاج موسى

د. عبد الوهاب علي مؤمن علي

د. محمد غلبان

فهرس العدد:

No	عنوان البحث	اسم الباحث / الباحثين	الدولة	رقم الصفحة
1	التعايش والتفاعل مع الآخر من خلال وثيقة المدينة (قراءة تاريخية حضارية)	الأستاذ الدكتور/ بسام بن عبد العزيز الخراشي	المملكة العربية السعودية	19 - 4
2	الاتجاهات النظرية في تفسير الدستور	الباحثة/ رولا عبد المجيد بغدادي	لبنان	34 – 20
3	دور الإفصاح عن تقارير الاستدامة في أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة للمواد الأساسية وقطاع الطاقة)	الدكتورة/ منيرة بنت عزيز الغامدي، الدكتور/ ابهيجيت غوش، الدكتور/ محمد أنس شمسي	المملكة العربية السعودية	60 - 35
4	معوقات ممارسة رقابة فعالة على دستورية القوانين في سوريا	الباحثة/ رولا عبد المجيد بغدادي	لبنان	77 - 61
5	نيابة الأمير سعود بن عبد العزيز عن والده في الزيارات الخارجية قبل توحيد المملكة العربية السعودية	الباحثة/ وفاء غلاب ثواب الظاهري، الدكتور/ عمرو إبراهيم العمرو	المملكة العربية السعودية	85 - 78

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

التعايش والتفاعل مع الآخر من خلال وثيقة المدينة (قراءة تاريخية حضارية)

Coexistence and interaction with others through the city document (a cultural historical reading)

إعداد: الأستاذ الدكتور/ بسام بن عبد العزيز الخراشي

أستاذ التاريخ الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية

Email: bakhrasy@imamu.edu.sa

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على التركيبة السكانية لمجتمع المدينة حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم، وتوضيح مضامين وثيقة المدينة والتعرف على وأهميتها في صيانة الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة داخل المجتمع المدني، وبيان قيم التعايش والتفاعل مع الآخر التي تضمنتها وثيقة المدينة من حيث الإعتراف بوجود الآخر وقيمه وثقافته، والتفاعل والتعاون في دفع الغُرْمُ والديات، والمحافظة على الأمن الداخلي في المدينة، والتوافق في مواجهة مصادر التهديد الخارجية، واعتبار الآخر مواطنًا ولو كان من غير المسلمين، والمساواة في المعاملات العامة، وذلك تبعاً لأهمية البحث وموضعه إذ أنه يساعد في فهم أقوى وأعمق للتاريخ الإسلامي وثقافته، وكيفية تأثيرها على العلاقات الاجتماعية والسياسية في ذلك الوقت بين الطوائف المختلفة في المجتمع. اتبع البحث المنهج التاريخي والتحليلي، وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أبرزها: نجاح الوثيقة في تأسيس قيم الاعتراف بوجود الآخر داخل المجتمع المسلم، واحترام حقوقه ومكتسباته، وماله وما عليه من حقوق وواجبات، وإسهام الوثيقة في توحيد المجتمع المدني وعملت على استبدال مفهوم الفرقة والصراع الداخلي بمفهوم الأمة والوطن الواحد القائم على التفاعل والتعايش المشترك بين جميع المكونات الاجتماعية على اختلاف قبائلهم وتعدد عشائرهم وتفاوت ثقافاتهم، ويوصي البحث بالعمل على إنشاء وتنظيم أنشطة وفعاليات تعزز الحوار والتشارك والقبول بالآخر، وأيضاً تعزيز فهم قيم التعايش والتفاعل من خلال التعليم الديني والثقافي الشامل الذي يبرز مبادئ الاحترام والتسامح والتعاون، وأهمها تقديم الدعم الوافي والشامل للأبحاث والدراسات التي بدورها تركز على مسائل التعايش السلمي في المجتمع، وإنشاء القنوات الفضائية المتخصصة لبث الوعي الإسلامي بين الشعوب في العالم، وأن تتصدى للحملات الدعائية التي ترمي إلى نشر الكراهية للإسلام وأهله، والدعوة إلى العنف، والإساءة إلى نبينا محمد وسيرته.

الكلمات المفتاحية: العصر النبوي، الطوائف، التعايش، التفاعل، وثيقة المدينة

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

Coexistence and interaction with others through the city document (a cultural historical reading)

Abstract:

The research aimed to identify the demographic composition of the Medina community when the Prophet, may God bless him and grant him peace, came, and to clarify the contents of the Medina Document and identify its importance in maintaining the home front and strengthening unity within civil society, and to explain the values of coexistence and interaction with the other that were included in the Medina Document in terms of recognition of the existence of the other and his values. And its culture, interaction and cooperation in paying fines and blood money, maintaining internal security in the city, harmony in confronting external sources of threat, considering others as citizens even if they are non-Muslims, and equality in public transactions, depending on the importance of the research and its location, as it helps in a stronger and deeper understanding of history. Islam and its culture, and how it affected social and political relations at that time between different sects in society. The research follows the historical and analytical method, The research reached several results, the most notable of which are: the success of the document in establishing the values of recognizing the existence of the other within Muslim society, and respecting his rights, gains, money, and the rights and duties he owes. Also, the contribution of the Medina Document to uniting civil society from the various existing sects and replacing the concept of division and internal conflict with the concept of the nation and one homeland based on interaction and coexistence between all social components, regardless of their different tribes, multiple clans, and varying cultures. The research recommends working to create and organize activities and events that promote dialogue, participation and acceptance of others, and enhance understanding of the values of coexistence and interaction through comprehensive religious and cultural education that highlights the principles of respect, tolerance and cooperation, the most important of which is providing support. Comprehensive and comprehensive research and studies, which in turn focus on issues of peaceful coexistence in society, establishing specialized satellite channels to spread Islamic awareness among peoples in the world, and confronting propaganda campaigns that aim to spread hatred for Islam and its people, call for violence, and insult our Prophet Muhammad and his life.

Keywords: Prophetic era, sects, coexistence, interaction, Medina document

1. المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن دراسة منهج النبي صلى الله عليه وسلم في التعايش والتفاعل مع الآخر أمر له أهميته، فهو يحقق العديد من الأهداف لعل من أهمها: الاقتداء والتأسي به وترسم خطاه في أعماله وأقواله وتقريراته، قال تعالى: (لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا..). (الأحزاب: 21)

ويضاف إلى ذلك التعرف على معالم منهجه في التعامل مع صحابته الكرام ، ومع خصوم الدعوة والصبر والثبات في سبيل ذلك، كل ذلك وغيره مما يلزم مراجعته والاستفادة منه لاسيما في عصرنا الحاضر حيث أصبح موضوع الحوار والتعايش والتفاعل مع الآخر مما يهم المجتمعات الإنسانية وهي تتوق إلى تحقيق الأمن والاستقرار عوض عن الحروب والصراعات وسط بيئات مليئة بالأسلحة الفتاكة المدمرة وغيرها من مصادر العنف الأخرى، والذي يهم الإنسانية في عالم اليوم التعرف على رؤية الإسلام الحقيقة للتعايش والتفاعل مع الآخر من خلال سيرته صلى الله عليه وسلم.

فحين هاجر النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم إلى المدينة كان المجتمع المدني يتكون من عدة عناصر، فكان منهم العرب: الأنصار (الأوس والخزرج)، والمهاجرون (قريش وغيرهم من العرب)، واليهود، والرقيق والموالي، وعناصر أخرى، ثم بعد استقراره، تشكلت فئات ثلاث في المجتمع، هم: المسلمون، واليهود، والعرب المشركون، وفي ظل ذلك التنوع أراد النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم أن يؤسس دولة قوية يسودها السلام والتعايش داخل المجتمع المدني.ومن هنا جاءت وثيقة المدينة لتحديد ملامح هذه الدولة، ولا يفرق بين تلك الفئات داخل هذا المجتمع الجديد، فجاء التوكيد على أن يلتزم أطراف هذه الوثيقة بالتفاعل بينهم والتعاون بعيدًا عن التهديد واستخدام العنف وذلك بالنصر والعون والنصح والتناصح والبر من دون الإثم من أجل بناء بيئة سلمية تواقة لإنجاز مجموعة من الأعمال الحضارية بعيد عن شحن النفوس بالتعصب والعنف ونبذ الآخر، كما أبرزت الوثيقة مبدأ المساواة والعدل والتعاون والتعايش السلمي بين أطياف المجتمع، حيث نصت على أنه: "..من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم أو آثم، وأن الله جار لمن بر واتقى"، كما نصت الوثيقة على حقوق الجار للمحافظة على الأمن الداخلي، كالمحافظة على النفس، حيث نصت الوثيقة:" أن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم" إلى غير ذلك من النصوص الواردة في هذه الوثيقة العظيمة والتي تبين من خلالها مدى أهمية العناية بموضوع التعايش والتفاعل مع الآخر داخل المجتمعات الإنسانية.

1.1. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في فهم التعايش والتفاعل مع الآخر من خلال وثيقة المدينة، ومما يساهم في الحفاظ على الهوية والتراث الثقافي للمجتمعات الإسلامية، وذلك من خلال دراسة وتحليل نصوص وثيقة المدينة، لفهم كيفية استخدام هذه القيم والمبادئ في تحسين التعايش والتفاعل الاجتماعي، لذا رأى الباحث ضرورة دراسة موضوع البحث لفهم الأساسيات الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الماضية، إذ يساعد البحث على تصور وفهم وسيلة التعايش بين الناس التي نظمتها وثيقة المدينة.

2.1. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن التعايش والتفاعل مع الآخر من خلال وثيقة المدينة، ويتفرع عنه عدة أهداف منها:

1. التعرف على التركيبة السكانية لمجتمع المدينة حين قدوم النبي صلى الله عليه وسلم.

2. توضيح مضامين وثيقة المدينة والتعرف على أهميتها في صيانة الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة داخل المجتمع المدني.
3. بيان قيم التعايش والتفاعل مع الآخر التي تضمنتها وثيقة المدينة.

3.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يساعد في فهم أعمق للتاريخ الإسلامي وثقافته، وكيفية تأثيرها على العلاقات الاجتماعية والسياسية في ذلك الوقت، كما أن الأهمية تنبثق من توفير مرجع حديث لدراسة وثيقة المدينة، إذ يسهم هذا البحث في فهم التاريخ الإسلامي وإثراء المعرفة الإنسانية، وتحليل التراث التاريخي والثقافي للمجتمعات الإسلامية وتوثيقه من خلال هذا البحث، والذي يسهم في تعزيز التفاعل والتعايش المجتمعي بين أفراد المجتمعات المعاصرة من مختلف الجنسيات بتطبيق مبادئ وقيم وثيقة المدينة.

4.1. منهج البحث:

تم اتباع المنهج التاريخي والتحليلي، كون طبيعة البحث فرضت اتباع هذه المناهج من خلال السرد التاريخي وتحليل مضمون وثيقة المدينة.

وقد اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن ينتظم في مقدمة وخمسة محاور وخاتمة:

المحور الأول: تحديد مصطلحات (الآخر، التفاعل والتعايش، العلاقات الإنسانية).

المحور الثاني: التركيبة السكانية لمجتمع المدينة حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم.

المحور الثالث: وثيقة المدينة وأهميتها في صيانة الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة داخل المجتمع المدني.

المحور الرابع: قيم التعايش والتفاعل مع الآخر التي تضمنتها وثيقة المدينة.

أولاً- الإعتراف بوجود الآخر وقيمه وثقافته.

ثانيًا- التفاعل والتعاون في دفع الغُرْمُ والديات..

ثالثًا- المحافظة على الأمن الداخلي في المدينة.

رابعًا- التوافق في مواجهة مصادر التهديد الخارجية.

خامسًا-إعتبار الآخر مواطنًا ولو كان من غير المسلمين.

سادسًا- المساواة في المعاملات العامة.

المحور الخامس: ثمرات وفوائد التفاعل والتعايش وآثاره من خلال الوثيقة.

المحور الأول: تحديد مصطلحات (الآخر، التعايش والتفاعل، العلاقات الإنسانية):

من المهم عند دراسة هذا الموضوع التعرف على المصطلحات الأساسية له ومدلولاتها من أجل التوصل إلى مصطلح أو مفهوم محدد تنتظم من خلاله التطبيقات والشواهد التاريخية للموضوع بشكل واضح.

الآخَرُ:

عند أصحاب اللغة الآخر- بفتح الخاء وضم الراء-آخَرُ، والجمع: آخَرُون وأُخْرى، والمؤنث أواخِرُ وأُخَر وآخَرُون: الجمع أُخَرُ وأُخْرِيَات، ويقصد بها أحد الشخصين أو" الشيئين ويكونان من جنس واحد.. أو بمعنى غير". (مصطفى، وآخرون، 1989م، ص9)

والآخَرُ بالمفهوم الاصطلاحي يقصد به غير المسلم وهو شامل لما اصطلح على تسميته، في حضارتنا الإسلامية بأهل الذمة وهو مصطلح أطلق على مواطني الدولة الإسلامية من غير المسلمين، وبخاصة اليهود والنصارى(المسيحيين)الذين كان لهم عهد مع المسلمين ليعيشوا في حماية الإسلام، وفي كنف المجتمع الإسلامي آمنين مطمئنين، (المزيني، 1427هـ، ص17-21). كما يدخل في دائرة الآخر (المستأمنون) ويقصد بهم غير المسلمين، من الوافدين إلى بلاد الإسلام لعمل أو نحوه، حيث يعرفهم الفقهاء المسلمون ب (المستأمنين) أو (المعاهدين). (العايد، 1424هـ، ص18)

التفاعل والتعايش:

التفاعل مصدر تَفاعَل، تفاعلاً، فهو متفاعِل، ويقال تفاعل الشيئان أي أثر كل منهما في الآخر.. وأصبح بينهما تفاعل مستمر وتأثير متبادل، (أنيس، 1972، ص639-640)، والتعايش-بفتح الياء-فعل رباعي مشتق من الفعل عاش، (الرازي، 666هـ، ص795) والعَيشُ: معناه الحياة.. وتعايشوا: عاشوا على الأُلفة والمودة ومنه: التّعايُشُ السلمي، (أنيس، 1972، ص639-640). والمفهوم الذي تتبناه الدراسة لهذا المصطلح المركب (التفاعل والتعايش) هو حالة من الألفة والتعاون والاندماج بين جميع المكونات السكانية، والقوى الاجتماعية في المدينة النبوية من خلال الوثيقة التي وضعها النبي صلى الله عليه وسلم من أجل العيش المشترك بين مواطني دولة المدينة الناشئة التي أقامها النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة.

العلاقات الإنسانية:

العلاقات الإنسانية لها ارتباط وثيق بالتفاعل والتعايش بين أفراد المجتمع الواحد ويلزم تحديد هذا المصطلح فهو يتكون من شقين أساسيين هما كلمتا، علاقات، وإنسانية، فالعلاقات: جمع ومفردها علاقة بفتح العين وتعني علاقة الخصومة وعلاقة الحب،(الجوهري، 393هـ، ص1531)، أما كلمة الإنسانية: فهي تعني جملة الصفات التي تميز الإنسان عن غيره. (أنيس، 1972، ص639-640)

المحور الثاني: التركيبة السكانية لمجتمع المدينة حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم:

تنوعت التركيبة السكانية بالمدينة، فكان منهم العرب: الأنصار (الأوس والخزرج)، والمهاجرون (قريش وغيرهم من العرب)، واليهود، والرقيق والموالي، وعناصر أخرى، ويمكن بيان ذلك في الآتي:

الأنصار:

الأنصار هو اسم إسلامي عُرف به الأوس والخزرج في عصر النبوة، فقد سماهم الله ورسوله بهذا الاسم عندما بايعوا على الإسلام، قال تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ.**﴾ (التوبة: 100)

وورد في حديث أنس بن مالك ﷺ لما سُئل "أرأيت اسم الأنصار، كنتم تسمون به، أم سماكم الله ؟ قال: بل سمانا الله ". (البخاري، 256هـ، ص686).

المهاجرون (قريش وغيرهم من العرب):

الهجرات إلى المدينة كانت متواصلة قبل بعثته خاصة الهجرات القرشية حيث كانت هناك علاقات وطيدة مع بعض أهالي المدينة، فقد تزوج هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب منهم وعاش ابنه عبد المطلب بين أخواله بني النجار، كما قامت علاقة صداقة بين بعض الزعامات في مكة والمدينة حيث صادق أمية بن خلف سعد بن معاذ زعيم الأوس،

وكان العاص بن وائل السهمي وعتبة بن ربيعة على اتصال وثيق بأهل المدينة كذلك، (الشريف، 1424هـ، ص148)، وبعد البعثة النبوية بدأت الهجرات تتزايد خاصة بعد بيعتي العقبة الأولى والثانية.

اليهود:

يعد اليهود من العناصر السكانية في المدينة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم إليها، وكانت مساكنهم داخل حصونهم. ويلاحظ أنه ليس هناك تاريخ محدد وثابت عن بداية الوجود اليهودي في المدينة أو عن أصولهم وجذورهم التاريخية، ولكن قبل الحديث عن هذا الجانب لا بأس من الإشارة إلى معنى كلمة (يهود) ومدلولاتها.

فقد اختلف اللغويون في تحديد معنى يهود هل هو أعجمي أو مشتق وإن كان مشتقًا فما هي مادة اشتقاقه؟ قيل إنها كلمة عربية مشتقة من الهود أي التوبة، هاد يهود هودا: أي تاب ورجع إلى الحق فهو هائد، وقال بعضهم وهود الرجل أي حوله إلى ملة اليهود وصار يهوديًا،(ابن منظور، 711هـ، ص439)، وقال آخرون إن يهود كلمة أعجمية، وليست مشتقة من مادة هود العربية، وهي تعريب لكلمة يهوذا التي هي اسم أحد أسباط بني إسرائيل، وقد أطلقت هذه الكلمة يهود على بني إسرائيل وأصبحت علما لهم (الخالدي، 1419هـ، ص27-28)، وإسرائيل وهو لقب يعقوب عليه السلام ويعني إسرا بمعنى عبد وإيل هو الله، (الصابوني، 1405 هـ، ص38)، وتختلف المصادر في تحديد بداية وجود اليهود في المدينة، وأصولهم هل هم من بني إسرائيل نسبًا أم أنهم عرب تهودوا ؟. ذكر ابن رسته أن وجود اليهود في المدينة يعود إلى زمن موسى (ليدن، 1982م، ص60-61)، في حين هناك من يقول بأن بداية وجود اليهود في المدينة كان بعد نزوحهم من الشام في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد بعد أن نجح الرومان في السيطرة على سوريا ومصر في القرن الأول ق. م. وعلى اليهود ودولة الأنباط في القرن الثاني بعد الميلاد، مما أدى باليهود إلى الهجرة إلى شبه الجزيرة العربية التي كانت بعيدة عن سيطرة الرومان الذين أفزعوهم (العمري، 1415 هـ، ص277)، وقيل إن قدوم اليهود إلى الحجاز جاء بعد حرب اليهود والرومان في عام 70 م التي انتهت بخراب فلسطين وتشتت اليهود في أصقاع المعمورة حيث قصدت جموع كثيرة منهم بلاد العرب، (إسرائيل ولفنسون، 1345 هـ، ص9) فقد ذكر السمهودي: أن الروم لما غلبوا على الشام خرج قريظة والنضير وبهدل هاربين من الشام يريدون من كان بالحجاز من بنى إسرائيل، وهناك من أرجع قدوم اليهود إلى الحجاز إلى زمن موسى حين قدم للحج وكان معه أناس من بني إسرائيل، وفي طريق عودتهم أتوا على المدينة فرأوا موضعها صفة نبي يجدون وصفه في كتبهم فنزلوا فيها، (السمهودي، 1326هـ، ص34) وهناك روايات أخرى تشير إلى أن وجود اليهود في المدينة كان في أيام نبوخذ نصر أو بختنصر ملك بابل، بعد أن جاء إلى فلسطين فهرب مجموعة منهم إلى المدينة واستقروا بها إلى مجيء الإسلام. (علي، 1408 هـ، ص517-518).

على أي حال فإن اليهود عندما قدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة كان لهم وجود فاعل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

الرقيق والموالي:

يُعد الرقيق والموالي من المكونات الاجتماعية بالمدينة في عصر النبوة، ويعتمد عليهم في كثير من الأعمال التي يصعب على المجاهدين القيام بها ربما لانشغالهم بالغزوات والسرايا، على أن هناك من الرقيق والموالي ومن شارك في العديد من الغزوات وأظهر براعة في القتال بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقد شهد غزوة بدر عشرون مملوكًا. (الواقدي، 1409 هـ، ص153)

كما أن السبي في الغزوات والسرايا كان من أسباب تزايد الأرقاء في المدينة خلال عصر النبوة، وهم في الغالب، من القبائل العربية. ولم يكن أسر هؤلاء العرب لمجرد استرقاقهم بقدر ما كان يستهدف تحريرهم من ضغوط ربما كانت تمنعهم من دخول الإسلام داخل قبائلهم، ولذا نجد أنهم يعاملون معاملة إنسانية عالية، فلم يكن يفرق بين المرأة وابنها، وكان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام كثيرًا ما يمنون على هؤلاء الأسرى بالعتق بعد وصولهم إلى المدين.

كما يوجد أيضًا فئة من الموالي كانوا يعرفون في المجتمع المدني باسم المولدين، ينسبون إلى بلدانهم أو قبائلهم فيقال: مولدي حسمى ومولدي مكة ومولدي السراة، ومولدي مزينة وكان للموالي والرقيق مصادر رئيسية تغذي مرافق العمل في المدينة وتساعد على تسيير عجلة الحياة فيها. ومن أشهر هذه المصادر: الحبشة، وفارس. وكان وجود الموالي الفرس في المدينة يرجع إلى الفترة السابقة للهجرة. وأيضًا كان الاختطاف أحد أسباب رقهم حين يأتون لأغراض تجارية وخلافها فيؤسرون ثم يباعون في المدينة.

أما الموالي القبط فقد عرفوا في الحجاز قبيل الهجرة. ومن أولئك أبو رافع القبطي، كان مولى العباس بن عبد المطلب وأسلم قبل بدر ويعقوب القبطي وكان ممن بعثه المقوقس مع مارية للنبي. وتعد بلاد النوبة إحدى المصادر المشهورة لمد المدينة بالرقيق. (العسقلاني، 1415 هـ، ص649)

على أي حال فإن الرقيق والموالي من العناصر البارزة في المجتمع المدني وكان لهم أثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

الغرباء الأجانب:

فإن عناصر المجتمع في المدينة لم يقتصر على العرب واليهود وبعض الموالي والرقيق، بل كانت توجد عناصر سكانية من الغرباء والأجانب من الصائبة والنصارى والمجوس وقد ورد ذكرهم في القرآن الكريم، قال تعالى (**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)** (الحج: 17)

ومن الغرباء الأجانب في المجتمع المدني بعض التجار النصارى الذين كانوا يأتون من الشام بتجارتهم، وأسلم بعضهم بالمدينة. وأيضًا كان للفرس المجوس عباد النار وجود في المجتمع المدني. وربما دل على وجودهم ذلك المجوسي الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أعفى شاربه وأحفى لحيته، (الطبقات، 1965م، ص359) وكانت المدينة تستقبل العديد من الفرس وفي الغالب هم من المجوس، فقد كان الصحابي الجليل سلمان الفارسي الذي كان مجتهدًا في المجوسية إلى أن أسلم وأقام بالمدينة ويضاف إلى الغرباء الأجانب بعض الصحابة الكرام أمثال صهيب الرومي الذي عاش طفولة ناعمة سعيدة، إلى أن سبي بهجوم رومي، وقضى طفولته وصدر شبابه في بلاد الروم، وأخذ لسانهم ولهجتهم، وباعه تجار الرقيق أخيرًا لعبدالله بن جدعان في مكة الذي أعجب بذكائه ونشاطه وإخلاصه فأعتقه وأخذ يتاجر معه حتى أصبح لديه المال الكثير. وكذلك الحال مع الصحابي الجليل بلال بن رباح، وغيرهم ممن اندمجوا ضمن المكون الاجتماعي في المدينة.

فئات أخرى:

كما يوجد عناصر سكانية أخرى ليس بوسعنا تجاهل وجودها ضمن المكون الاجتماعي في المدينة، فهناك قبائل قدمت إلى المدينة أو نزلت بالقرب من بعض المسالك المؤدية إليها مشكلة بذلك ريفها وباديتها إلى جانب صلة الجوار حيث ارتبطت بعضها مع العناصر السكانية الأخرى بعلاقات اجتماعية واقتصادية، إضافة إلى عناصر أخرى سكانية من أفناء العرب وهم في

الغالب يرجعون إلى بعض القبائل، فقد اختلطوا بعناصر السكان الأخرى في المدينة بعلاقات اقتصادية ومزاولة بعض المهن والحرف والصناعات المحلية.

المحور الثالث: وثيقة المدينة وأهميتها في حماية الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة داخل المجتمع المدني.

رغب النبي صلى الله عليه وسلم في أن يزيد من أسباب التعايش والتفاعل في المجتمع المدني، فعمل على تنظيم العلاقات الإنسانية _بصورة رسمية_ بين سكان المدينة لاسيما مع اليهود، وذلك من خلال عدة معاهدات استهدفت توضيح التزامات كل طرف، وتحديد الحقوق والواجبات، وقد سميت في المصادر المتقدمة (بالكتاب والصحيفة) وأطلقت الأبحاث الحديثة عليها لفظ الدستور والوثيقة. (العمري، 1421 هـ، ص272)

وهناك جدل حول هذه الوثيقة من ناحية صحتها، فقد أوردها ابن إسحاق (ت151هـ) في سيرته دون إسناد مما جعل روايته ضعيفة ونقلها ابن سيد الناس عن ابن أبي خيثمة من طرق ضعيفة (الناس، 1413 هـ، ص320) كما أوردها أبو عبيد القاسم بن سلام رواها بإسناد منقطع يقف عند الزهري كما وردت في كتب الحديث نصوصٌ من الوثيقة بأسانيد متصلة، وبعضها خرّجها الشيخان (البخاري ومسلم)، فهذه النصوص جاءت في أحاديث صحيحة، وقد احتج بها الفقهاء وبنوا عليها أحكامهم.

ويرى بعض الباحثين أن الوثيقة بشكل عام مقبولة بالنظر إلى ما ذكرناه (العمري، 1421 هـ، ص272-276)، ونظرًا للاعتبارات التالية:

1- أن بعض المصادر التاريخية التي بين أيدينا قد أوردت هذه الوثيقة أو بعض نصوصها.(البلاذري، 279هـ، ص286) (الطبري، 1961م، ص479) (المقدسي، 1903م، ص179) (ابن حزم، 1403هـ، ص73)
2- أن أسلوب الوثيقة ينم عن أصالتها «فنصوصها مكونة من جمل قصيرة بسيطة وغير معقدة التركيب، يكثر فيها التكرار، وتستعمل كلمات وتعابير كانت مألوفة في عصر الرسول ثم قل استعمالها فيما بعد حتى أصبحت مغلقة على غير المتعمقين في دراسة تلك الفترة، وليس في هذه الوثيقة نصوص تمدح أو تقدح فردا أو جماعة، أو تخص أحدا بالإطراء أو الذم لذلك يمكن القول بأنها وثيقة أصلية وغير مزورة » (العلي، 1969م، ص504)
3- التشابه الكبير بين أسلوب الوثيقة وأساليب كتب النبي صلى الله عليه وسلم الأخرى يعطيها توثيقا آخر.

على أي حال فإن الوثيقة تضمنت عدة بنود نظم النبي صلى الله عليه وسلم من خلالها العلاقات بين سكان المدينة لاسيما اليهود، ولعل من أبرز بنودها:

1ـ أن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

2ـ وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم نفسه وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

3ـ وأن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف.

4ـ وأن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف.

5ـ وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف.

6ـ وأن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف.

7ـ وأن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف.

8ـ وأن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا من ظلم وأثم، فإن لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

9ـ وأن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم.

10ـ وأن لبني الشطيبة مثل ما ليهود بني عوف، وأن البر دون الإثم.

11ـ وأن موالي ثعلبة كأنفسهم.

12ـ وأن بطانة يهود كأنفسهم.

13ـ وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد.

14ـ وأنه لا ينحجز على ثأر جرح، أنه من فتك فبنفسه وأهل بيته إلا من ظلم وأن الله على أبر من هذا.

15ـ وأن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم.

16ـ وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم.

17ـ وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة.

18ـ وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم.

19ـ وأنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها.

20ـ وأن ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث، أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره.

21ـ وأنه لا تجار قريش ولا من نصرها.

22ـ وأن بينهم النصر على من دهم يثرب.

23ـ وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه، وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإن لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين.

24ـ على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم.

25- وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وأن البر دون الإثم لا يكسب كاسب إلا على نفسه.

26ـ وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم وأثم، وأن الله جار لمن بر واتقى ومحمد رسول الله. (حميد الله،1407 هـ، ص57-64)

المحور الرابع: قيم التعايش والتفاعل مع الآخر التي تضمنتها وثيقة المدينة:

الاعتراف بوجود الآخر وقيمه وثقافته:

المجتمع في المدينة حين وصلها النبي صلى الله عليه وسلم يتكون من عدة عناصر، فهناك العرب: الأنصار (الأوس والخزرج)، والمهاجرون (قريش وغيرهم من العرب حول المدينة)، واليهود، إضافة إلى عناصر سكانية من الغرباء والأجانب من الصابئة [1] (الحسيني،1931، ص1350)

(1) الصابئة: قوم يعظمون الكواكب والنجوم.

والنصارى والمجوس وقد ورد ذكرهم في القرآن الكريم، **قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (الحج: 17).** وبعد تزايد دخول الناس في الإسلام تشكلت ثلاث فئات تمثل الغالبية في المجتمع، وهم المسلمون، والعرب المشركون، واليهود والذي يهمنا هم الآخر وهم اليهود حيث برز منهم ثلاث قبائل انتشرت في المدينة هي: بنو قينقاع استوطنوا وسط المدينة من الشرق إلى الغرب، وكانوا يشتهرون بالصياغة والصناعة، وبنو النضير قد استوطنوا جنوبي المدينة وكانوا يشتهرون بالزراعة، وبنو قريظة وقد استوطنوا شرقي المدينة، وكانوا يشتهرون بالزراعة، وهناك بقية بطون يهود الأخرى الأقل أهمية والتي تسكن المدينة وأطرافها، وقيل: إنها تزيد على العشرين بطنا مثل: بنو عكرمة، وبنو محمر، وبنو زعورا، وبنو الشطيبة، وبنو جشم، وبنو بهدل، وبنو عوف، وبنو معاوية، وبنو مريد، وبنو القصيص، وبنو ثعلبة، وغيرهم (السمهودي، 1326م، ص112-116) وأمام هذه التعددية السكانية داخل المجتمع المدني في الأصول والأعراق والثقافة والدين، حرص النبي صلى الله عليه وسلم على كتابة هذه الوثيقة لضمان تعايش وتفاعل جميع هذه المكونات على أساس الاعتراف والقبول بوجود الآخر المختلف دينيًّا وعرقيًّا وثقافيًّا في معظم بنودها، فقد أقرّت الوثيقة أن "يهود بني عوف أمة مع المؤمنين"، وهذا ليس ليهود بني عوف وحدهم، ولكنه لجميع بطون يهود الأخرى الوارد ذكرهم في الوثيقة، وهم: بني النجار، ويهود بني الحارث، ويهود بني ساعدة، ويهود بني جشم، ويهود بني ثعلبة، ويهود بني الأوس، ويهود جفنة، ويهود بني الشُّطيبة وغيرهم وهذه محاولة لدمج هذا المجتمع المنغلق مع غيره من المكونات الاجتماعية داخل المدينة، ولهذا حرصت الوثيقة على تأسيس هذا المبدأ المهم وتوضيحه لجميع العناصر السكانية، وهو أنهم أمّة واحدة: "وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ أي لا يهلك إلا نفسه وأهل بيته". وهذا فيه دلالة واعتراف صريح بأنهم من مكونات المجتمع وأن لهم حرية الدين والعقيدة، وهذا بالتالي يعطي اليهود حق التعايش بأمن وسلام إلى جانب المسلمين، يمارسون معتقداتهم وأمور دنياهم الخاصة بهم، التي تضاد معتقد الدولة، التي أرسى دعائمها نبينا محمد على التسامح والتناصح والبر دون الإثم، معترفا للآخر اليهودي بأنه "أمة مع المؤمنين"، دون الالتفات لعقيدته، وهذا يعد نقلة نوعية في المجتمع المدني حيث فتح لجميع المتعاقدين عهدًا من الوئام والتفاهم والتعايش السلمي داخل المدينة، وأن يقبل بعضهم بعضًا وأن يقرّوا بحق الجميع في الوجود، وهذا أقصى أنواع الاعتراف بالآخرين الذي ينطلق من الثقة، والاحترام المتبادلين. (الشعيبي، 1426 هـ، ص110)

التفاعل والتعاون في دفع الغُرْمُ والديات:

من القيم البارزة في الوثيقة التفاعل والتعاون مع الآخر في دفع المغارم واستيفاء الديات، فقد اعتبرت الوثيقة المهاجرين كتلة واحدة، "أن المهاجرين من قريش على ربعتهم، يتعاقلون،[2] (أبي علفة، 2003م، ص621) بينهم، وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين".

أما الأنصار فنسبتهم إلى عشائرهم فتقول -الوثيقة-: "وبنو... على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين"

ويلاحظ هنا كيف ساوت الوثيقة بين المسلمين في الدماء، فالدية عليهم واحدة، بعكس الحال في الجاهلية، حيث كانت دية الأفراد تختلف حسب مكانتهم الاجتماعية.

(2) يتعاقلون من العقل: أي يكونون على ما كانوا عليه من أخذ الديات وإعطائها.

ويلاحظ أن عبارة الفداء تكررت في بنود الوثيقة عشر مرات "وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين"، إضافة إلى الحث على وفاء الدين عن المغارم حيث نصت على "أن المؤمنين لا يتركون مفرحا،(ابن منظور، 1388 هـ، ص541) [3] بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل"، وحيث إن دولة المدينة مازالت في مراحل تأسيسها عند الهجرة، ولم تكن الترتيبات والتنظيمات المالية قد وجدت، ولم تفرض الزكاة بعد، ولا الغنائم والجزية لتتمكن من دفع دين المغارمين في تلك المرحلة المبكرة فقد جعلت الوثيقة هذا الالتزام المالي شرط ليتعاون الجميع فيه بمن فيهم الآخر اليهود وغيرهم لتحقيق مزيد من التفاعل والتعايش داخل المجتمع.

المحافظة على الأمن الداخلي في المدينة:

ومن قيم التفاعل والتعايش في الوثيقة أنها جعلت المحافظة على الأمن الداخلي مسؤولية مشتركة، فقد نصت على أن للمدينة حرمتها "أن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة" والحرم هو ما لا يحل انتهاكه، فلا يقتل صيده، ولا يقطع شجره (النووي، 1392 هـ، ص136)، والحرم مواضع معروفة محددة، خارجها حل وداخلها حرم، ومعنى هذا منع الحروب والقتال بين القبائل والعشائر وتعزيز التعايش السلمي بين فئات المجتمع، فوضع حدا لأقوى عامل في خلق القلق والاضطراب، وما يجره من أمور، ولا ريب أن استعمال كلمة حرام قصد منه إعطاء السلم طابعًا دينيًا، فيكون أثره أقوى، كما أن هذه المادة تعطينا فكرة عن كيفية ظهور بعض الحرم في الجزيرة، وقد استلزم ذلك تحديد حرم المدينة (العلي، 2009، ص114)، وصونًا للجبهة الداخلية من بؤر القلق، والعدوان الظاهرة نصت الوثيقة على منع البغي والظلم، وحرم الثأر، "أن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم أو ابتغى.. إثما أو عدوانا أو فسادا بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه جميعا ولو كان ولد أحدهم"؛ وفي موضع ورد في الوثيقة: "وأنه من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول بالعقل وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه"، وهذا فيه توكيد على أن الجميع يتفاعل ويشترك في الوقوف ضد الظلم والإثم والفتن السياسية التي تحصل بين أفراد هذا المجتمع، "ولو كان ولد أحدهم" وهذا التنظيم يعد تطورًا جديدًا في المجتمع المدني حيث تم استبدال شعار الجاهلية من "نصر الأخ ظالما أو مظلوما" إلى "نصره ظالما بردعه عن ظلمه فذلك نصره". كما أن الوثيقة أكدت على إبراز دور المؤمنين في تعزيز التعايش بين أبناء المجتمع حيث حددت أنه من "اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة... وأن المؤمنين عليه كافة...." أي أن من قتل بلا جناية كانت منه ولا جريرة توجب قتله فإن القاتل يقتل إلا إذا اختار أهل القتيل أخذ الدية بدل القصاص أو وقع منهم العفو. (العمري، 1415 هـ، ص277)

ومن صور المحافظة على الأمن الداخلي التي تضمنتها الوثيقة لضمان التعايش والتفاعل بين أفراد المجتمع القضاء على الفتن والعداوات حيث نصت على أن القصاص نازل بالجميع، وإذا كانت الطريقة التي يتم بها تمكين ولي المقتول أو مساعدته غامضة وغير معروفة، فإن الوثيقة تنص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، فليس لأحد أن يثأر بالقتل من تلقاء نفسه، وإنما القضاء هو الذي يصدر الحكم وتنفذه الدولة تحقيقًا للعدالة، قال تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ...) (المائدة:45). وهذا بخلاف ما كان عليه حكام اليهود، فقد كان بنو النضير يفضلون على بني قريظة في الدماء، فتحاكموا في ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحملهم على الحق فجعل الدية سواء. وهذا فيه دلالة على أن المحافظة على الأمن مسئولية جماعية، وكان لهذا التنظيم أعظم الأثر في تفادي الحروب الداخلية والاضطرابات. (الشعيبي، 1426 هـ، ص110)

(3) المفرح: المثقل بالدين، الكثير العيال، ورجل مفرح محتاج مغلوب. وقيل هو الفقير الذي لا مال له.

التوافق في مواجهة مصادر التهديد الخارجية:

وحَّدت وثيقة المدينة بين جميع المكونات الاجتماعية بمن فيهم الآخر وجعلتهم جميعا مكلفين بالدفاع المشترك أمام أي اعتداء خارجي تتعرض له المدينة، فمعظم بنود الوثيقة تنص صراحة على تحمل جميع المكونات الاجتماعية مسئولية الدفاع المشترك عن المدينة، "وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة..." هذا التناصر لا يقتصر على الاشتراك المعنوي والمادي فقط، وإنما يؤكد ضرورة التفاعل والتعاون في الإمداد بالسلاح لكل القادرين على مواجهة أي عدوان خارجي.

كما أعلنت الوثيقة صراحة أن قريشًا عدو خارجي مشترك ينبغي تفاعل الجميع من أجل التصدي له ومواجهته والوقوف ضده، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخشى أن تهاجم قريش المدينة يوما ما، فلم يكن يعتقد أن الأمر قد انتهى بينه وبينها بهجرته، ولم يكن يرى في المسلمين، أول عهدهم بالمدينة، من القوة ما يمكنهم من القيام وحدهم في مواجهة قريش أو غير قريش ممن يكيد له ويعاديه، لذا جُعلت كلمة "النصر" عامة في الوثيقة حرمت على الآخر من يهود ومشركين التعاون مع قريش "لا يجوز لمشرك من أهل يثرب أن يجير أيًا كان من قريش.."، وفي موضع أخر أعلنت الوثيقة بكل وضوح لكل السكان "أنه لا جوار لقريش.."

يلاحظ أن الوثيقة ضمنت لليهود حرية العقيدة والإقامة وحرية الاشتغال والكسب مادام أنهم مسالمين، وضمان الحماية لهم في بيعهم وشرائهم فيما بينهم وبين المؤمنين شريطة عدم التعامل التجاري مع قريش، وعدم السماح لقريش بترويج منتجاتها داخل المدينة عن طريقهم، بمعنى أدق إعلان المقاطعة للعدو اقتصاديًا، وسياسيًا، كما نصت الوثيقة على جواز عقد الصلح مع حلفاء المتعاقدين إذ دعا إليه أحد الطرفين باستثناء المحارب في الدين: "وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإن لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين"، وقد وضعت هذه المادة تالية للمواد المتعلقة بالدفاع المشترك عن المدينة، لذلك يمكن اعتبارها مكملة لها ومرتبطة بها، وأن الصلح الذي تشير إليه هذه المادة يتعلق بالأخطار التي تهدد المدينة. (العلي، 2009، ص113)

ولضمان بقاء هذا التفاعل والتعايش مع الآخر وهم اليهود نصت على أن "لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد.." ويظهر أن المقصود بها عدم السماح لليهود بإشهار الحرب إلا بإذن النبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا تأثير كبير في عدم السماح لهم بمحالفة قريش، (العلي، 2009، ص113-114) حيث ورد التوكيد على ذلك في الوثيقة فقررت أنه "لا تجار قريش ولا من نصرها.."

وفي موضع أخر في الوثيقة تم السماح لهم بالتنقل داخل المدينة وخارجها لرعاية مصالحهم الدنيوية "وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وأن البر دون الإثم لا يكسب كاسب إلا على نفسه، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره.. وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم وأثم، وأن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله".

إعتبار الآخر مواطنًا ولو كان من غير المسلمين.

المواطنة بالمفهوم الحديث تعني مكان إقامة الإنسان ومقره، وإليه انتماؤه، (أنيس، 1972، ص1042) فالوثيقة في معظم بنودها نصت على اعتبار الآخر وهم اليهود وغيرهم مواطنين داخل المجتمع المدني لهم حقوقهم وعليهم واجبات المواطنة، وأن عليهم التناصر والتناصح دون الإثم، كما حرصت الوثيقة على أن التعامل بالمعروف والفضل، يساعد على التفاعل والتعايش داخل هذا الوطن، وأكدت عليه في غير ما فقرة "وأن البرّ دون الإثم"، "بالمعروف والقسط"، إلا على سواء وعدل بينهم.

وتجعل الوثيقة أن من حقوق المواطنة المحافظة على حق الجار: وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم، "وأنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها"، حق الجار أن يستأذن جاره أو أن يتشاور معه في ما له علاقة بجوارهم المشترك، وأنه من يتبعنا من يهود، فإن له النصرة والأسوة -أي المساواة في حقوق المواطنة- غير مظلومين ولا متناصرين.

كما تعطي الوثيقة الحق لكل جماعة بأن تنفرد ببعض الممارسات الخاصة التي تتعلق بالجماعة ولا تتعارض مع الحقوق والواجبات العامة لجميع المواطنين، كما ألزمت الوثيقة الجميع بأشياء دونما تعارض أو تناقض. ولقد فتحت الوثيقة الباب للآخر من مواطنيها اليهود، إذا دعوا إلى صلح أن يستجيبوا لذلك كما مربنا، أي إذا دعا المواطنون اليهود إلى صلح مع آخرين، فإنه يتوجب على المواطنين المؤمنين أن يلتزموا بهذا الصلح ما لم يكن مع قوم يحاربون الدين: وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه (يشاركون فيه)، فإنهم يصالحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك، فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين.

المساواة في المعاملات العامة:

من القيم التي تضمنتها الوثيقة لتعزيز التفاعل والتعايش مع الآخر المساواة في المعاملات العامة، ومن ذلك التعاون على القضاء على التفرقة العنصرية والتمايز بين طبقات المجتمع حيث اعتبرت جميع من في الوثيقة أفراد متساويين في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز لأي فئة على أخرى لذلك نجد هذا المنهج واضح في معظم بنود الوثيقة حيث تضمنت بكل وضوح التحام الآخر اليهودي وغيره بالمسلم لكونه جزء من هذا المكون الاجتماعي ومن رعايا دولة الإسلام التي قامت على أساس العدل والإنصاف الذي يحكم علاقة الناس بعضهم ببعض، قال تعالى : **(وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ...) (الشورى: 15)** هذا فيما يتعلق باليهود، أما فيما يتعلق بالمسلمين فقد جاء الإسلام واضعًا لأساس المساواة في قوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...) (الحجرات: 13).**

ومن مظاهر المساواة التي تضمنتها الوثيقة أيضًا المساواة في النفقات المالية فقد ورد في الوثيقة التفاعل في دفع كل طرف قسط نفقات الحرب الدفاعية عن المدينة على حد سواء بدون تمييز لأي طرف على الآخر. كذلك نصت الوثيقة على المساواة في منع إعطاء حق الجوار من الجميع للعدو الخارجي أو الوقوف معه ومناصرته ولو كان ولد أحدهم، وكذلك المساواة في الانتساب إلى الأمة بحيث يصبح المجتمع الجديد في المدينة يشكل أمة واحدة كما مر بنا.

المحور الخامس: ثمرات وفوائد التفاعل والتعايش مع الآخر وآثاره من خلال الوثيقة:

أولاً: الإسهام في إيجاد بيئة آمنة لنشر الدعوة داخل المدينة وخارجها خاصة في مناطق القبائل القريبة التي ارتبطت بعلاقات اجتماعية مع سكان المدينة وتحالفات سياسية مع قبائلها وروابط اقتصادية وتجارية بسوق المدينة وتجارتها ولقد أسهمت هذه القبائل بعد دخولها في الإسلام بجهد وافر في المشاركة بفاعلية في الغزوات والسرايا التي وجهها النبي صلى الله عليه وسلم، وكان من أبرز المهام التي أوكلت إلى أبنائها مهام الاستطلاع ودلالة الجيوش، وقيادة بعض السرايا، وهذا ساهم في تزايد اندماجها في كيان أمة الإسلام. كما كان من ثمرات الجهود الدعوية نتيجة لهذا التعايش والتفاعل دخول طائفة من اليهود إلى الإسلام من أمثال زيد بن سعنة، وأسيد بن عبيد القرظي، ومخيريق النضري وغيرهم، فقد آمنوا برسول الله الذي جاءهم مصدقًا لما معهم من التوراة، وفيهم قال تعالى: **(وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ أُولَٰئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ) (آل عمران: 199)** وقد كانت لهذه الطائفة من الصحابة اليهود بعد دخولهم الإسلام جهود مباركة في نشر الإسلام وخدمة السنة المطهرة.

ثانيًا: المضي في مسيرة التفقه في الدين وبناء المجتمع فقد تهيأت النفوس والعقول لأخذ قسط وافر من العلم الشرعي خاصة من قبل من أسلم حديثًا، حيث تزايد إقبال الناس على تعاليم الدين وشعائره والالتفاف حول النبي صلى الله عليه وسلم ﷺ لينهلوا منه ما ينزل من الوحي وتعلم وتدارس ما جدّ من أحكام وأوامر باعتبار أن نزول القرآن الكريم كان منجمًا وأن التفقه في الدين وتشريعاته جاءت أيضا متدرجة قالت عائشة رضي الله عنها: "نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين"(البخاري، 256 هـ، ص42).

ثالثًا: من الفوائد المهمة لهذا التعايش أن الآخر أبصر في النبي صلى الله عليه وسلم النموذج القيادي الذي يحمل صفات الأنبياء وبناة السلام، ولم يجدوا فيه نمط الشخصية الظالمة المستبدة وحاشاه من ذلك، وقد أقنعت هذه الصفات شريحة كبيرة من سكان المدينة ممن كانوا يتطلعون لقائد يجمعهم بأنهم أمام قائد عظيم، مؤهل للقيام بهذا الدور الكبير في المدينة، فازدادت حالة الرضا برسول الله قائدًا وموجهًا.

رابعًا: فتح المجال لبناء مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعسكرية بعد تأمين الجبهة الداخلية لمواجهة التهديدات الخارجية لأمن المدينة حيث تم منع جميع سكانها أن يأوي أحد منهم نفسًا أو مالاً لقريش. "وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد " وذلك لضبط تحركاتهم واتصالاتهم، وهو إجراء له ما يبرره.. فالدولة لا تزال في بداياتها الأولى وهي بحاجة إلى ما يشبه الجهاز الأمني المراقب والضامن لردع كل طارئ.. ويستهدف ذلك بالدرجة الأولى منعهم من القيام بأي نشاط عسكري، كالمشاركة في حروب القبائل خارج المدينة والتجسس ونقل الأخبار، مما يؤثر على أمن المدينة واقتصادها.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

فإنه من خلال هذا البحث والذي بعنوان: التعايش والتفاعل مع الآخر من خلال وثيقة المدينة، تبين الآتي:

1- نجاح الوثيقة في تأسيس قيم الاعتراف بوجود الآخر داخل المجتمع المسلم، واحترام حقوقه ومكتسباته، وماله وما عليه من حقوق وواجبات.

2- إسهام الوثيقة في توحيد المجتمع المدني وعملت على استبدال مفهوم الفرقة والصراع الداخلي بمفهوم الأمة والوطن الواحد القائم على التفاعل والتعايش المشترك بين جميع المكونات الاجتماعية على اختلاف قبائلهم وتعدد عشائرهم وتفاوت ثقافاتهم.

3- جاءت الوثيقة بمفهوم جديد يقوم على المساواة في المعاملات العامة وأن المحافظة على الأمن الداخلي، والتوافق في مواجهة مصادر التهديد الخارجية يُعد من الواجبات المشتركة للتعايش والتفاعل بين الناس كافة في المجتمع وإن اختلفت عقائدهم.

4- ترسخ مكانة النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وتأكد دوره القيادي حيث أقنعت بنود هذه الوثيقة جميع المكونات الاجتماعية بمن فيهم الآخر بأنهم أمام قائد عظيم، يحمل صفات الأنبياء والمصلحين وبناة السلام، فازدادت حالة القبول برسول الله قائدًا وموجهًا.

وبالإضافة إلى ما تقدم ذكره، ومن خلال معايشتي لهذا البحث لعل من التوصيات المهمة الآتي:

1- أن تبارك المؤسسات العلمية والثقافية كل كتاب يتحدث عن قيم التعايش والتفاعل مع غير المسلمين في المجتمعات الإنسانية، وتشجع وتدعم كل كاتب يقوم بهذا الجهد، وندعو إلى الإكثار من هذه الدراسات والأبحاث ليتعرف المسلمون والعالم في كل زمان ومكان المنهج النبوي في التعامل مع الآخر، والنظرة الحضارية والإنسانية للنبي.

2- كما ينبغي عدم إهمال التذكير بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة، وطرحها على طلاب العلم بجميع مراحله وتخصصاته، والتذكير كذلك بمواقف النبي صلى الله عليه وسلم في التعامل مع الآخر ليكون لدى طالب العلم المسلم الحصيلة والحصانة الفكرية التي يستطيع بعد توفيق الله _عز وجل_ حمايتهم من الشبهات والأكاذيب.

3- كما أضم صوتي إلى من ينادي أن يكون هناك قناة فضائية متخصصة لبث الوعي الإسلامي بين الشعوب في العالم، وأن تتصدى للحملات الدعائية التي ترمي إلى نشر الكراهية للإسلام وأهله، والدعوة إلى العنف، والإساءة إلى نبينا محمد وسيرته.

4- الاستفادة من التقنيات الحديثة في جمع وتحرير الأبحاث المتعلقة بالقضايا الإسلامية، والرد من خلالها على المتهجمين والمشككين عن طريق إنشاء مواقع متخصصة في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ويكون ذلك على مستوى الجامعات، والمراكز البحثية المتخصصة وتحت إشراف أساتذة متخصصين في هذا الجانب.

وختامًا نسأل الله العلي القدير بمنه وكرمه أن يهدي ضال المسلمين، وأن يردهم إلى دينهم ردًا جميلًا إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

1. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (1403هـ) جوامع السيرة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
2. ابن سعد، الطبقات، (1965م) في تخريج فقه السيرة، ط 6، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
3. ابن سيد الناس، محمد بن محمد (ت734هـ): عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تحقيق: محمد العيد الخطراوي وزميله، ط1، دار التراث، المدينة المنورة.
4. ابن منظور، محمد بن مكرم (1388 هـ): لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.
5. ابن هشام، عبد الملك بن هشام: السيرة النبوية، علق عليها: طه عبد الرؤوف سعد، ط3، دار الجيل، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. إسرائيل، ولفنسون، (1345 هـ) تاريخ اليهود في بلاد العرب، ط1، دار الاعتماد، القاهرة.
7. البخاري، محمد بن إسماعيل (1423 هـ) الجامع الصحيح، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
8. البلاذري، أحمد بن يحيى (ت279هـ): أنساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله، ط1، دار المعارف المصرية، القاهرة.
9. الجزري، مجد الدين أبي السعادات المبارك، (2003م) النهاية في غريب الحديث، عناية: رائد بن صبري بن أبي علفة، ط3، بيت الأفكار الدولية، عمان.
10. الجوهري، إسماعيل بن حماد (1407 هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت.
11. الحسيني، السيد عبد الرزاق، (1350 هـ) الصابئة، حديثًا وقديمًا، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
12. السمهودي، علي بن عبد الله (1326 هـ): وفاء الوفاء، ط1، دار المصطفى، القاهرة.

13. السمهودي، نور الدين (1419 هـ)، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.
14. الشريف، أحمد، (1424هـ)، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول صلى الله عليه وسلم، دار الفكر العربي، مصر.
15. الشعيبي، أحمد بن قائد، (1426 هـ) وثيقة المدينة المضمون والدلالة، ط1، ط1، جامعة الزيتونة، تونس.
16. الصابوني، محمد علي، (1405 هـ)، النبوة والأنبياء: دراسة تفصيلية لحياة الرسل الكرام ودعوتهم وأثرهم في تغيير مفاهيم البشر، الطبعة الثالثة، مكتبة الغزالي، دمشق.
17. الطبري، محمد بن جرير (1961م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار المعارف المصرية، القاهرة.
18. العايد، صالح بن حسين، (1424 هـ) حقوق غير المسلمين في بلاد الإسلام، ط4، كنوز أشبيليا، الرياض.
19. العسقلاني، أبو الفضل (1415 هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية – بيروت.
20. علي، جواد (1408 هـ)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، بغداد.
21. العلي، صالح أحمد، (2009م) دولة الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة، ط3، شركة المطبوعات للنشر، بيروت.
22. العمري، أكرم ضياء (1415هـ)، السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
23. العمري، أكرم ضياء، (1421 هـ) السيرة النبوية الصحيحة، ط4، مكتبة العبيكان، الرياض.
24. المزيني، إبراهيم بن محمد، (1427 هـ) التعامل مع الآخر، ط1، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض.
25. المطهر بن طاهر المقدسي، (1903م) كتاب البدء والتاريخ، عناية كلمان هوار، ط1، باريس
26. النووي، محي الدين يحيى بن شرف (1392 هـ): المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v5.54.1

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

الاتجاهات النظرية في تفسير الدستور

Theoretical Trends in Constitutional Interpretation

إعداد الباحثة/ رولا عبد المجيد بغدادي

محامية وباحثة في برنامج الدكتوراه في القانون الدستوري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان.

Email: rolla.bg1981@gmail.com

ملخص البحث:

يقدم هذا البحث تحليلاً للاتجاهات النظرية الرئيسية لمناهج تفسير الدستور، عبر فرزها في مجموعتين، أولهما النظريات التقليدية والثاني النظريات غير التقليدية، إذ يحلل البحث الأسس النظرية لكل منها، وآليات عملها ونتائج تبنيها. تبرز النظرية الأصولية والنظرية النصوصية كنظريات تقليدية تتمسك بالوثيقة الدستورية كوثيقة جامدة غير قابلة للتأويل، عبر التمسك بمقصد واضعي الدستور كما في النظرية الأصولية أو بحرفية النص الدستوري كما في النظرية النصوصية، هذين المنهجين يحيلان عملية التفسير إلى عملية تقنية بحتة، قد لا تفي بالمتطلبات الواقعية لحسن سير عملية التفسير أو لانتظام الحياة الدستورية نفسها. تبرز بمقابلها نظرية الدستور الحي في تفسير الدستور والنظرية البراغماتية كنظريات غير تقليدية في التفسير، تنظران إلى الدستور كوثيقة حية. فنظرية الدستور الحي، تتعامل مع الدستور على أنه وثيقة ذات تطور مستمر ومتواصل، بحيث يجب تعديل المعنى وتكييفه بناء على القيم الحديثة المتطورة. بالمقابل، يركز النهج البراغماتي على العواقب العملية المحتملة لتفسير الدستور، إذ غالباً ما تنطوي الأساليب البراغماتية على قيام المحكمة بموازنة العواقب العملية المحتملة لتفسير الدستور ضد تفسير آخر. فالبراغماتية في تفسير الدستور تزن التكاليف المستقبلية وفوائد التفسير المجتمعية أو السياسية، وبالتالي اختيار التفسير الذي قد يؤدي إلى أفضل نتيجة ممكنة.

ويعمد البحث إلى ربط المنهج التفسيري بماهية الوثيقة الدستورية، ففي حين تتمسك النظريات التقليدية بالدستور كعقد اجتماعي يجب الالتزام بحرفيته بغض النظر عن الواقع الحالي، ومن ثم فإن أي عملية لتغيير ذلك يتطلب تعديل الدستور. ويخلص البحث، إلى خطورة المناهج التقليدية على تفسير الدستور، في اختزال عملية التفسير إلى عملية تقنية، لا تهتم بنتائج التفسير، على عكس نظريات التفسير غير التقليدية، التي تسمح بتطوير النص الدستوري، ودفع الحياة السياسية والدستورية نحو الأمام.

الكلمات المفتاحية: نظرية العقد الاجتماعي، النظرية الأصولية، النظرية النصوصية، تفسير الدستور، الدستور الحي، النظرية البراغماتية

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

Theoretical Trends in Constitutional Interpretation

Abstract:

This research provides an analysis of the main theoretical trends in constitutional interpretation methodologies by categorizing them into two groups: traditional theories and non-traditional theories. It examines the theoretical foundations of each, their mechanisms of operation, and the outcomes of their adoption. Traditional theories such as originalism and textualism uphold the constitution as a rigid, non-interpretable document, either by adhering to the intent of the constitution's framers as in originalism, or by literal interpretation of the constitutional text as in textualism. These methodologies reduce the process of interpretation to a purely technical exercise, which may not meet the practical requirements for effective interpretation or the smooth functioning of constitutional life.

In contrast, non-traditional theories like living constitutionalism and pragmatism view the constitution as a living document. Living constitutionalism treats the constitution as a continuously evolving document, necessitating the adaptation and modification of its meaning based on contemporary values and developments. Conversely, the pragmatic approach focuses on the potential practical consequences of constitutional interpretation, often involving a balancing act by the court between the prospective costs and societal or political benefits of various interpretations. The research aims to link interpretive methodologies with the nature of the constitutional document. While traditional theories regard the constitution as a social contract requiring strict adherence regardless of current realities, non-traditional theories embrace the concept of a living constitution, aligning interpretation processes with social, political, and economic developments to achieve the original purpose of the constitution. The research concludes by highlighting the dangers of traditional methodologies in constitutional interpretation, which reduce the interpretive process to a technicality devoid of consideration for its outcomes. Conversely, non-traditional interpretive theories allow for the evolution of the constitutional text, driving political and constitutional life forward.

Keywords: Social Contract Theory, Originalist Theory, Textualist Theory, Constitutional Interpretation, Living Constitution, Pragmatic Theory.

1. المقدمة

تعد عملية تفسير الدستور أمر لا بد منه وضروري للقاعدة الدستورية قبل تطبيقها على الحالات الواقعية، إذ قد تكون ألفاظ النص الدستوري أو بعض عباراته تنطوي على لبس أو غموض، فيأتي دور التفسير لإزالة هذا اللبس أو ذلك الغموض.

ورد التفسير في اللغة بمعان عديدة كلها تدور حول معنى الكشف والبيان أو الإيضاح والتبيين، كما يطرح معنى التفسير على أنه التأويل، أي كشف المراد.

في حين أن بعض المعاجم تفرق بين التفسير والتأويل على اعتبار أن معنى تفسير اللفظ هو إيضاح معناه وبيان مضمونه، والتأويل هو تقدير الكلام.

أي أن الفرق بين التفسير والتأويل لغة هو أن التفسير إيضاح معنى اللفظ، والتأويل هو سوقه إلى ما يؤول اليه. وفي اصطلاح الأصوليين التفسير هو تبيين المراد من الكلام على سبيل القطع، أما التأويل فإنه تبيين المراد من الكلام على سبيل الظن (الشرقاوي، 1984، ص 178).

أما بالنسبة لتفسير النصوص الدستورية فهو يهدف إلى تحقيق أمرين: أولهما إزالة الغموض والخلاف في حكم القواعد الدستورية المستفادة من مصادرها الرسمية، وثانيهما: الاجتهاد في سد الفراغ في القواعد الدستورية لمواجهة ما تكشف عنه من فرضيات ووقائع.

ففي هذه الحالة يتعين النظر في غاية النص التي تتمثل في المصلحة أو الحق الذي يحميه القانون فالرابطة بين تفسير النصوص وتطبيقها لا يمكن فصلها عن بعضها.

وتفسير القاعدة الدستورية تفسيراً سليماً هو الخطوة الأولى نحو تطبيقها على الوقائع التي تحكمها تطبيقاً صحيحاً ("وسائل تفسير نصوص الدستور - دراسة مقارنة"، 2017).

لكن ما الذي يحدد كيفية التفسير السليم لنصوص الدستور، فهناك نظريات تؤكد على ضرورة التقيد بالمعنى الحرفي أو الضمني لما أراده واضعو الدستور عند تصديقه.

بالمقابل هناك نظريات قانونية أخرى تناقش إذا ما كان تفسير الدستور بشكل صحيح أو جيد يعني الالتزام بما أراده واضعوا الدستور وتجاهل التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحالي، بمعنى آخر هل التقيد بما أراده واضعو الدستور قبل فترة زمنية قد تمتد إلى عقود هو طريقة صحيحة لتفسير الدستور؟

ومع تشكيك تلك النظريات بهذه القاعدة تطرح آلية جديدة لتفسير الدستور تسمح بتأويله وفقاً للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحكم الوقت الراهن أو وفقاً لغايات يعد تحقيقها أمراً أولى بالرعاية من الالتزام بما أراده واضعوا الدستور.

بشكل عام يشكل هذان الرأيان الإطار العام الذي تقوم عليه نظريات تفسير الدستور، وبالتالي يمكن تصنيف تلك النظريات على اختلافاتها الفرعية إلى نظريات تقليدية تقدس منطوق نص الوثيقة الدستورية، بالمقابل هناك نظريات تطورية غير تقليدية تقيم وزناً للحالة التطورية والتراكمية للقانون الدستوري وبالتالي تتحدث عن دستور حي.

1.1. إشكالية البحث:

لا تزال مسألة تفسير الدستور تخضع لنقاش نظري واسع بين موافق ومعارض لهذه النظريات.

لكن هذه النظريات لا تتعلق فقط بعملية تفسير الدستور، بل إنها بالمحصلة تتجاوز عملية تفسير الدستور لتبني إطارها العام وفقاً للآلية التي تعرف بها الدستور نفسه.

وبالتالي فإن القواعد التي تطرحها تلك النظريات تؤدي إلى إنتاج وثيقة دستورية مطابقة تماماً لفرضية النظرية عن الدستور أيضاً وليس فقط عن عملية تفسير الدستور بحد ذاتها.

لذلك يستند هذا البحث على سؤال رئيسي يتناول تأثر الوثيقة الدستورية بنظريات تفسير الدستور؟

وسيتم الإجابة عن هذه الإشكالية عبر المجموعة التالية من الأسئلة الفرعية:

1. كيف تؤثر النظريات التقليدية على مفهوم الوثيقة الدستورية؟
2. ما هو مفهوم الأصوليين للدستور؟
3. ما هو مفهوم النصوصيين للدستور؟
4. كيف تتأثر الوثيقة الدستورية بتبني أحد النظريات غير التقليدية في تفسير الدستور؟
5. ما هو رأي نظرية الدستور الحي بالوثيقة الدستورية؟
6. كيف تقيم البراغماتية الوثيقة الدستورية؟

سيتم بحث هذه الإشكالية عبر المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك عبر مطلبين يتناول أولهما النظريات التي تتبنى الدستور كعقد اجتماعي في حين يتناول المطلب الثاني النظريات غير التقليدية في تفسير الدستور والتي تتبنى نظرية الدستور الحي.

2.1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى مناقشة نظريات تفسير الدستور الأساسية وتحليل رؤيتها للوثيقة الدستورية، وأثر كل ذلك على عملية تفسير الدستور نفسها والنتائج المختلفة لهذه العملية وفقاً للمنهج المتبع.

3.1. أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن في تقديم فهم مختلف لمسألة تفسير الدستور عن طريق مناقشة النظريات الأساسية وربط رؤية هذه النظريات برؤيتها لتعريف الوثيقة الدستورية نفسها.

وربط نتائج التفسير مع المنهج المعتمد بالتفسير، وتقديم تصور عن عملية التفسير التي تستطيع إعادة الحياة إلى النصوص الدستورية الجامدة والراسخة في خضم تطور متسارع للعصر الذي نعيش فيه.

2. الدراسات السابقة:

1. د. وليد محمد الشناوي، (2013): دور مقدمات الدساتير في التفسير الدستوري (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.

تقدم هذه دراسة تحليل للوضع القانوني لمقدمات الدساتير في دول القانون العرفي غير المكتوب ودول القانون المدني، وتلقي الضوء على اتجاه حديث في القانون الدستوري المقارن يتمثل في الاستخدام المتزايد لمقدمات الدساتير في القضاء الدستوري وفي التصميم الدستوري. كما يقدم، دراسة نظرية للمقدمات الدستورية ويحدد وظائفها. وفي سبيل بلوغ هذه الغاية، تم بيان أن مقدمة الدستور الأمريكي بقيت أكثر الأقسام النظرية الدستورية الأمريكية محلاً للإهمال. وبعد ذلك، يقدم هذا البحث تصوراً للوضع القانوني لمقدمات الدساتير: المقدمة الرمزية، والمقدمة التفسيرية، والمقدمة الموضوعية.

2. د. جابر محمد حجي، (2015): تفسير النصوص في القضاء الدستوري "دراسة في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية"

تبحث هذه الدراسة في عملية التفسير التي تقوم بها المحكمة الدستورية العليا لاستخلاص معنى القاعدة القانونية، على اعتبار أنها عملية مزدوجة تجريها في محورين أولهما يتعلق بالنص التشريعي المطعون فيه لاستخلاص معنى القاعدة القانونية التي يحتويها. وثانيهما يتعلق بالنصوص الدستورية لبيان المبدأ الدستوري الذي أحاطه المشرع التأسيسي بالحماية، وصولاً إلى بيان مدى توافق النص التشريعي مع المبادئ الدستورية من عدمه. وتحديد حكم القاعدة القانونية التي يتضمنها النص القانوني، وبيان المعنى المراد منها، خطوة سابقة على تطبيقها على الحالة الواقعية، موضوع المنازعة المطروحة على القاضي، وفي مجال القضاء الدستوري، فإن القضية الأهم التي يتعين تناولها بمزيد من الدراسة هي كيفية تفسير الجهة القائمة لنصوص الدستور، أثناء ممارسة الاختصاص المنوط بها في رقابة دستورية القوانين واللوائح، والنظر في طريقة استخلاصها للقاعدة القانونية من النص الذي يعبر عنها، تمهيداً لإعمال مبدأ الشرعية الدستورية بتحديد مدى اتفاق القاعدة التشريعية مع القاعدة الدستورية، ومن ثم الفصل في ما إذا كان النص التشريعي مطابقا أو غير مطابق للدستور.

3. ، د. رشيد المدور (218): تأويل الدستور، دراسة تطبيقية في اجتهادات القضاء الدستوري المغربي، منشور في مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، 2018.

حللت هذه الدراسة مفهوم التأويل في اللغة والاصطلاح، وتحدثت عن الإطار الدستوري الذي يحدد ضوابط التأويل وشروطه وضمانات التأويل العادل، المتمثلة في الاستقلالية والحيادية، والكفاءة والتجربة والنزاهة، والمصداقية والتوازن، وعمدت إلى عرض ممارسة نموذجية للتأويل الديمقراطي للدستور كما جسدها المجلس الدستوري المغربي، وتقديم سبعة أمثلة تطبيقية لهذه الممارسة، تمثل أبرز اجتهادات هذا المجلس في ضوء الدستور، وهي في عمومها، تظهر أن التأويل الذي مارسه المجلس المذكور، فضلا عن كونه واجب التطبيق لتحقيق العدالة في أجلى صورها، فإنه يمارسه ويطبقه على الوقائع المعروضة عليه، ليس فقط كمنهج لفهم نصوص الدستور فهما سليما، وإنما أيضا كمنهج للنظر في مآلات تطبيقها والتبصر بنتائج هذا التطبيق من خلال تحليله للوقائع المختلفة وتبيين عناصرها وظروفها وملابساتها ومعرفة الفروق الدقيقة بينها، وهو في كل ذلك، يروم تحقيق المصلحة والعدل والإنصاف.

4. د. بهاء الدين مسعود خويرة، (2023): ظاهرة الملائمة السياسية في عملية تفسير النصوص الدستورية دراسة فلسفية تأصيلية مقارنة، منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية.

تُقدم الدراسة قراءة فلسفية تأصيلية، تبحث وفق منهج تحليلي نقدي معمّق طبيعة الإشكالات المرافقة لاختصاص المحاكم الدستورية بتفسير النصوص الدستورية، وذلك من خلال البحث عن أساس اختصاص القضاء الدستوري بتفسير النصوص الدستورية، ومناقشة مدى تأثير ظاهرة الملاءمة السياسية على توجهات القضاء الدستوري؛ ليُصار إلى إطلاق بعض الأفكار لناحية ضبط عملية تفسير النصوص الدستورية، وهي موضوعات تتمحور ضمن إشكالية رئيسة تتمثل في ممارسة القضاء الدستوري أدواراً تتضمن خروجاً عن الدور القضائي الأصيل لناحية الذهاب لممارسة أعمال سياسية؛ انطلاقاً من أنّ القاضي الدستوري سيجد نفسه مضطراً للبحث في ملاءمة الدستور للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهو ما يُمثّل اعتداءً على السلطة التأسيسية الأصيلة المختصة بوضع الدستور، بما يتضمن إحلال إرادة القاضي محل إرادة المشرّع الدستوري ذاته.

وفي الختام أوصت الدراسة بإيجاد صيغة دستورية محددة ومنضبطة تضفي الموضوعية والعقلانية على قرارات تفسير الدستور؛ لنصل في المستقبل إلى دسترة هاتين الميزتين في هذا المجال الدقيق والحساس، وذلك من خلال وضع حدود لسلطات الحكومة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمبدأ الفصل بين السلطات، وترسيخ سيادة القانون، وحماية الحقوق الأساسية.

3. الإطار النظري

المطلب الأول: الاتجاهات في تفسير الدستور كعقد اجتماعي

تتنوع النظريات التي تتناول مسألة تفسير الدستور، ويمكن تصنيفها وفقاً لأصالتها وثباتها أو وفقاً لمرونتها وقدرتها على التطور، فالنظريات التقليدية تتبنى الأصالة والثبات، وهي ليست بمرونة ولا قابلية تطور النظريات غير التقليدية في التفسير.

وبالنسبة للنظريات التقليدية تعد أبرز نظريتين هما النظرية الأصولية والنظرية النصوصية.

وعلى الرغم من بعض الاختلافات بين النظريتين فإن جوهر النظريتين واحد وخصوصاً بالنسبة للآلية التي تتعامل بها كلا النظريتين مع الوثيقة الدستورية فهما تلتزمان بمفهوم الدستور كعقد اجتماعي، دون النظر إلى أبعد من ذلك، كما سنتبين في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: النظرية الأصولية في التفسير

الأصولية عبارة عن مصطلح يتم استخدامه لتفسير الدستور عن طريق معرفة معاني الكلمات وقت كتابتها. ويعد البحث عن مقصد واضعي الدستور عبر تلك الكلمات أحد صور الأصولية. وبالتالي يجهد مفسرو الدستور على معرفة مقاصد وأهداف واضعي الدستور وقت كتابة الدستور عند محاولة تفسير الدستور وتطبيق معانيه على قضايا حالية أو مستقبلية.

وتقدم الأصولية طريقة جديدة يطلق عليها الأصولية الجديدة والتي تهدف إلى معرفة المعنى العام الذي قصده واضعو الدستور حينها لتفسير كلمات الدستور. ويقصد بالمعنى العام للكلمات عند وضع الدستور أي ما الذي كان يفهمه الناس من هذه الكلمات عند وضع الدستور (Ross et al., 2014, pp: 29, 39).

ويرى الأصوليون أن إغفال المعنى التاريخي للدستور يتيح للقضاة والمفسرين إضافة قيمهم الخاصة للدستور بحرية كاملة ومن ثم تقديمها على أنها قيم الدستور.

بالتالي فإن هذه النظرية تؤكد على أن معرفة ما قصده الدستور في وقت صياغته وإقراره هو السبيل الوحيد لمعرفة ما الذي يقصده في الوقت الراهن.

ويرى الباحثين أن للأصولية جوانبها الايجابية والتي يجب ألا نغفل عنها، فهي:

1. تقلل من احتمال أن يسحب القضاة غير المنتخبين زمام السلطة من الممثلين المنتخبين.
2. الأصالة على المدى الطويل تحافظ بشكل أفضل على سلطة المحكمة.
3. عدم الأصالة يتيح مجالاً كبيراً للقضاة لفرض قيمهم الذاتية والنخبوية، وبالتالي يحتاج القضاة إلى معايير محايدة وموضوعية لاتخاذ قرارات مشروعة.
4. ترك الأمر للناس لتعديل دستورهم عند الضرورة يعزز النقاش العام الجاد حول الحكومة وحدود صلاحياتها.
5. تحترم الأصالة بشكل أفضل فكرة الدستور كعقد ملزم.

6. تفرض الأصولية في كثير من الأحيان على الهيئات التشريعية إعادة النظر وربما إلغاء أو تعديل قوانينها السيئة، بدلاً من تركها للمحاكم للتخلص منها (Robert Post, 1990, p15).

يقول القاضي روبرت بورك مدافعاً عن الأصولية: "إذا كان الدستور قانوناً، فمن المفترض أن يكون معناه، مثله مثل كل القوانين الأخرى، هو المعنى الذي فهمه المشرعون. إذا كان الدستور قانوناً، فمن المفترض، مثله مثل كل القوانين الأخرى، أن يكون قصد المشرعين ملزماً للقضاة بقدر ما هو ملزم للهيئات التشريعية والتنفيذية، وهذا يعني بالطبع أن القاضي، بغض النظر عن المحكمة التي يجلس فيها يجب ألا يخلق أبداً حقوقاً دستورية جديدة أو أن يدمر القديمة، وفي أي وقت يفعل ذلك، فإنه لا ينتهك فقط حدود سلطته الخاصة، ولكن أيضاً ينتهك حقوق المشرع والشعب" (Murrill, 2018, p7).

يجادل مؤيدو الأصولية بكل أنواعها أن هذا هو المنهج الوحيد الذي يحافظ على مقاصد وقيم واضعي الدستور والمصادقين عليه.

ويعتبر مؤيدو هذه النظرية أنها تحمي هذه المقاصد من ناحية أنها ملزمة عقدياً بناء على النظرية التي تعرف الدستور كعقد اجتماعي.

ومن ثم إن عملية تغيير تلك المقاصد يجب ألا تتم عبر تفسير الدستور، بل عبر إتباع الإجراءات الدستورية المعتمدة لتعديل الدستور والمنصوص عليها في الدستور (Murrill, 2018, p. 35).

إذا فالأصولية تنطلق بشكل أساسي من تعريف الدستور كعقد اجتماعي وبالتالي هو وثيقة مقدسة يجب أن يخضع تعديلها أو الغائها إلى موافقة أصحاب الشرعية الذين تخولهم الوثيقة الدستورية نفسها تلك الصلاحية، وبناء على ارتباطها بنظرية العقد الاجتماعي لا يمكن أن تقبل الأصولية بأي نوع من أنواع التفسير الذي قد ينال من قدسية الوثيقة الدستورية.

لكن أليست الأصولية في معنى من معانيها تصر على جعل الدستور وثيقة عمياء لناحية انعدام المرونة، وبالتالي يكون واضعوا الدستور والذين أرسوا قيمه قبل أعوام أو أجيال مضت هم المتحكمين بالوقت الراهن بدون أي اعتبار لأي تطورات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية قد طرأت.

وإذا كانت الأصولية تعنى بالتوصل إلى مقصد واضعي الدستور عند إقراره، فإن نظرية تقليدية أخرى قد تكون أكثر محافظة من سابقتها تعنى بالتقيد بالنص الحرفي الوارد في الدستور وفق ما سيرد في الفرع التالي.

الفرع الثاني: المدرسة النصوصية في تفسير الدستور

تلتبس وتتشابك النصوصية أحياناً مع الأصولية، ويتم تعريف النصوصية أحياناً بالأصولية الدلالية. إلا أن هاتين الطريقتين في تفسير الدستور تنطويان على اختلافات مهمة بينهما.

إذ يرى النصوصيون أن نص _ كلمات_ الدستور هو ما يجب أن يتم تفسيره وليس أفكار أو معتقدات واضعيه. ويعتبرون أنه يجب على المحاكم ألا تبحث عما وراء النص الدستوري.

بل عليها أن تتعامل مع الكلمات على أنها تعبير عما أراد واضعوا الدستور تحقيقه، وعما يريدون إيصاله، بغض النظر عما كان يدور في ذهنهم فهو أمر غير ذي صلة، بل وغير معلوم.

يناقش الباحثون أن هذا المنهج يشبه طريقة تفسير التشريعات دون الاهتمام بما كان في ذهن المشرعين (Ross et al., 2014, p. 32).

تعتبر قواعد وقوانين التفسير لدى النصوصيين مناسبة وكافية غالباً لتفسير كلمات الدستور وأحكامه، طالما أن المصادر التاريخية الأصلية للمعاني يتم الرجوع اليها، والمقتصرة فقط على القواميس القانونية والأطروحات والمصادر القانونية الأخرى التي استخدمت وقت وضع الدستور. يدعم النصوصيون منهجهم، بنفس منطق الأصوليين على اعتبار أن عدم الالتزام بالمعنى الضيق للعبارة يفتح المجال أمام استنسابية القضاء.

إذ أن النصوصية تعطي وزناً أولياً لنص الدستور وهيكله، وغالباً ما يشكك كتاب النصوص في قدرة القضاة على تحديد النية الجماعية (Solum, 2019, p.1250).

يعتقد النصيون عادة أن هناك معنى موضوعي للنص، وهم لا يستفسرون عادة عن الأسئلة المتعلقة بقصد واضعي الدستور أو المصدقين عليه وذلك عند استنباط المعنى من النص.

كما أن النصوصية عموماً لا تهتم بالنتائج العملية لقرار ما؛ بدلا من ذلك، يثير قلقهم توجه المحكمة نحو تفسير النص الدستوري بحرية (Robert Post, 1990, p.18).

يعتمد القضاة في كثير من الأحيان على النصوصية بالاقتران مع الأساليب الدستورية الأخرى في التفسير. إذ تنظر المحكمة غالباً إلى النص أولاً قبل التفكير بأساليب أخرى للتفسير لحل الغموض في النص أو للإجابة على الأسئلة الأساسية في القانون الدستوري غير الوارد في النص.

ومن أبرز الامثلة على ذلك أن محكمة أميركية قررت أن التعديل الثامن يحظر على الحكومة إلغاء جنسية مواطن أمريكي كعقوبة. عند تحديد العقوبة _ التي لم تتضمن إساءة المعاملة الجسدية _ والتي تنتهك الدستور، نظرت المحكمة لأول مرة لفترة وجيزة إلى نص التعديل، مع الإشارة إلى أن النطاق الدقيق لعبارة عقوبة قاسية وغير عادية في التعديل الثامن لم يكن مفصلاً من قبل المحكمة.

لكن المحكمة التفت إلى أساليب أخرى في التفسير مثل التفكير الأخلاقي والممارسات التاريخية (Robert Post, 1990, p.25). إلا أن مؤيدو النصية يشيرون إلى بساطة وشفافية النهج الذي يرتكزون عليه بالأخذ بالمعنى الموضوعي بحياد بدون السماح للسياسة أو الإيديولوجيا بالتأثير.

كما يعتبر مؤيدو النصوصية أنها تمنع القضاة من الفصل في القضايا وفقاً لرؤيتهم الشخصية أو آرائهم السياسية، مما يؤدي إلى مزيد من القدرة على التنبؤ في الأحكام. إضافة إلى أنهم يؤمنون أن النصية تعزز القيم الديمقراطية لأنها تتمسك بكلمات الدستور التي اعتمدها الناس على عكس ما يفكر فيه القضاة أو يؤمنون به.

أما معارضو الاعتماد الصارم فقط على النص في تفسير الدستور يشيرون إلى أنه يمكن للقضاة وغيرهم من المترجمين الفوريين أن ينسبوا معاني مختلفة إلى نص الدستور وفقاً لخلفياتهم.

كما أن النصوصية لا تستطيع معالجة مشكلة النصوص العامة أو أن تجيب على الأسئلة الدستورية الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، يقول المعارضون أن القضاة يجب أن يأخذوا في اعتبارهم القيم التي لم يتم تحديدها على وجه الخصوص في النص، كتلك القائمة على القيم الأخلاقية، المنطق، النتائج العملية، العلاقات الهيكلية، أو اعتبارات أخرى.

ثم أنهم يرون أن هذه النظرية تلزم المحكمة وواضعي السياسات والناس بمعاني نصية قد لا تكون واضحة لطول الفترة الزمنية التي مرت عليها.

وبرغم ذلك يرى النصوصيين أن آليتهم في تفسير الدستور ضرورية لضمان الحفاظ على الحقوق والضمانات الدستورية الأساسية (COAN, 2017, p.104). وربما يصح هذا الدفع من قبل النصوصيين فيما لو افترضنا أن الحقوق والضمانات الدستورية الأساسية هي ثابت غير متغير.

وبالتالي نجد أن النصوصية كسابقتها الأصولية تنطلق من النظر إلى الوثيقة الدستورية على أنها وثيقة ثابتة غير مرنة لا يمكن موائمتها مع الواقع إلا عبر الطرق الدستورية للإلغاء أو التعديل.

لكن هذا التوجه التقليدي في تفسير النصوص الدستورية لم يستطع الصمود وحده في مسار تطور المبادئ الدستورية وآليات حماية الدستور والحقوق والضمانات الدستورية.

بل إنه وأمام التحديات السياسية والقانونية التي قد تواجهها المحاكم الدستورية في العالم، يشكل التمسك بالمناهج التقليدية لتفسير الدستور عقبة أمام قيام المحكمة الدستورية بدورها في حماية العملية الديمقراطية ودفعها نحو الأمام.

إن الحالات التي يكتفي فيها القضاء الدستوري في ممارسة مهماته ضمن الحد الأدنى كثيرة، على سبيل المثال فإن المجلس الدستوري في السنغال من خلال العديد من قراراته تبنى المنهج النصي، فحدد صلاحياته ذاتياً ضمن النص ولم يكن مستعداً للنظر في القضايا المطروحة عليه إلا في إطار الالتزام الحرفي في النص، ما جعله يتخلى طوعاً عن سلطته في تفسير الدستور وعن واجبه في فرض احترام النص الدستوري[1].

ذلك أثار أسئلة وجيهة تتعلق بمدى مرونة النص الدستوري وأهمية موائمته مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إضافةً إلى بث روح الحياة فيه طالما أن عملية تعديله قد تكون عملية صعبة أو معقدة أو قد يترتب عليها نتائج لا يمكن تداركها.

كل هذه المسائل طرحت للنقاش القانوني وكان أولى الحلول المطروحة هو التفكير بآليات تفسير تسمح بتطوير الوثيقة الدستورية وتحافظ على مرونتها.

وقد طرحت العديد من النظريات في هذا السياق لكن أبرزها على الإطلاق هي نظرية الدستور الحي والبراغماتية، ويرى بعض الباحثين أن البراغماتية هي جزء من نظرية الدستور الحي، في حين يفصل باحثون آخرون الفرضيتين إلى نظريتين مستقلتين (Solum, 2019, p.1266).

يبين المطلب التالي الفرضيات الأساسية لكلا النظريتين والفروقات الجوهرية بينهما.

المطلب الثاني: الاتجاهات التفسيرية المبنية على أن الدستور وثيقة حية

تعد عملية تفسير الدستور من العمليات الضرورية عند تطبيقه، ولمدة كبيرة من الزمن سيطرت فكرة أن عملية تفسير الدستور هي عملية بسيطة تحكمها قواعد متفق عليها.

بدا لاحقاً أن هذه الطريقة التي ينظر فيها إلى عملية تفسير الدستور غير مجدية، كما أنها تتجاهل العديد من الأسئلة الدستورية الجدية التي تطرحها الممارسة ومرور الزمن وتغير المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادية مع بقاء الوثيقة الدستورية على حالها دون تغيير وربما يكون دستور الولايات المتحدة الأميركية أبرز مثال على ذلك.

[1] الجمهورية اللبنانية، المجلس الدستوري اللبناني، الكتاب السنوي 2012 المجلد السادس، تفسير الدستور وأثره على المنظومة الدستورية، عصام سليمان، ص 38 و39، موجود على الرابط الالكتروني www.cc.gov.lb

هذه الحاجة طرحت حلولاً ابتكارية على هذا الصعيد وعلى رأسها نظرية الدستور الحي والتي تبتعد عن التعامل مع الوثيقة الدستورية على أنها نصوص مقدسة لا يمكن تفسيرها إلا ضمن إطارها التاريخي الذي قد يصل إلى مئات السنين.

لكن هذه الحاجة لم تطرح نظرية واحدة، بل عدة نظريات يفضل الكثير من الباحثين وضعهم جميعاً تحت عنوان التفسير الحي في حين أن باحثين آخرين يميزون بينهم.

وفي حين أن أغلب النظريات فعلاً يمكن أن تندرج تحت (نظرية التفسير الحي)، إلا أن نظرية (التفسير البراغماتي) تبرز بدورها لأهميتها ولفروقات _قد تنتج عند التطبيق_ بينها وبين نظرية التفسير الحي.

لذا يستعرض الفرعين التاليين كلا النظريتين والمفهوم الذي تتبنيانه للوثيقة الدستورية.

الفرع الأول: الدستور الحي كاتجاه تفسيري غير تقليدي

يعرف هذا المنهج بالتفسير التطوري إذ أنه يتعامل مع الدستور على أنه وثيقة ذات تطور مستمر ومتواصل، بحيث يجب تعديل المعنى وتكييفه بناء على القيم الحديثة المتطورة.

أحياناً يتم تعريف هذه القيم كما هي مضمنة في القانون الدولي أو كانعكاس للممارسة العملية الشائعة وما يرتبط بها من توجهات قضائية في العالم وغالباً ما يتم تعريفها في إطار سلوكيات المجتمع.

تنطلق نظرية الدستور الحي من النص الدستوري كما هو الحال عند الأصوليين والنصوصيين لكنهم يتساءلون عن ماذا تعنيه الكلمات في الوقت الحاضر.

ويتم التعامل مع سلطة الشعب في الوقت الحاضر بدلاً من الماضي، ويتم التعامل مع سلطة الشعب المعاصر كما لو أنها لها أفضلية على سلطة أولئك الذين وضعوا الدستور.

وهم يجادلون بأن كل من الأصولية والنصوصية تقيدان الأحياء برغبات الأموات وتنتجان قيم قد تكون مهينة للقيم الحالية، إذ تنظر الدستورية الحية إلى الأصولية كما لو أنها ترغب بالتمسك بآراء الماضي وأنها تستخدم الدستور لترسيخ القيم المحافظة (Ross et al., 2014, p. 36).

تنظر هذه النظرية إلى الدستور على أنه وثيقة حية، إذ أن هذا النوع من التفسير يسمح للنص الدستوري بالتطور لتلبية الظروف المتغيرة في المجتمع، والسعي للإصلاح من خلال استراتيجيات التقاضي التي تجعل التطور محورياً في القضاء.

وعرفت الدستورية الحية بأنها نطاق الحق الدستوري الذي يحدده إلى حد كبير القضاء بناء على تصورات للأخلاق الاجتماعية الحالية.

أي أنها تتضمن القيم والقيم المعاصرة في الفهم القضائي للدستور، وهي آلية تكيفية تستجيب للتغيير الاجتماعي والاقتصادي من خلال التفسيرات القضائية المعدلة للنص المركزي. ويرى باحثون أنها قد لا تكون محددة بشكل جيد إلا عن طريق التباين مع الأصالة (نويجي، 2018، ص. 15).

أولئك الذين يروجون لنظرية الدستور الحي يجادلون بأن الدستور يجب أن يكون قادراً على التكيف مع الاحتياجات والمواقف الحالية وأن المعنى الثابت للمبادئ الدستورية قد تغير منذ الصياغة الأصلية.

وبعبارة أخرى، فإن الدستور لا يملك معنى ثابت واحد، ولكن هو مستند ديناميكي يمكن أن يتغير مع مرور الوقت. ويبنى الهجوم السياسي على الدستورية الحية بوصفها فلسفة مثيرة للقلق إذ أنها تسمح للقضاة والمحاكم بتقييم حقوق المواطنين الدستورية وامتيازاتهم ("Selected Theories of Constitutional Interpretation", 2011, p.11).

يناقش مؤيدو نظرية الدستور الحي أن الذين وضعوا الدستور صاغوه في لغة عامة تاركين للأجيال القادمة مهمة موائمة هذه اللغة مع أوضاع تتغير باضطراد في الجماعة التي تعايشها، وهذه اللغة العامة هي التي تتحقق بها المرونة الكافية التي يواجه بها القاضي الدستوري صور من النزاع لم يكن الدستور قد توقعها.

ومن هنا فإن تفسير نصوص الدستور ينبع من كون كتابة الدستور كأي نشاط بشري قد يكون موضع نقص ومحل قصور. على أنه يجب النظر إلى نصوص الدستور عند تفسيرها كوحدة عضوية متكاملة بحيث لا يفسر أي منها بمعزل عن النصوص الأخرى، بل يجب أن يكون تفسيراً متوائماً معها حتى يفهم مدلول تلك النصوص فهماً يقيم بينها التوازن وينأى بها عن التعارض.

لذا فإن الوسائل الفنية لتفسير نصوص الدستور التي ينبغي على المحكمة أن تتبعها إما أن تكون ذاتية متعلقة بالنص الدستوري نفسه، الأمر الذي يستدعي تفسيره تفسيراً لفظياً أو منطقياً، وقد تكون هذه الوسائل خارجة عن النص الدستوري، كما أن للاعتبارات العملية دوراً مهماً في تفسير نصوص الدستور (النهري، 2003، ص. 15).

وادراكاً لأهمية التفسير الدستوري، ذهب البعض إلى أنه إذا كان الدستور يتطور من خلال تعديل أحكامه، وكذلك عن طريق العمل، وبوثائق إعلان الحقوق، وبما تقرر في المؤتمرات الدستورية، إلا أن جهة الرقابة على الشرعية الدستورية هي التي عليها أن تغير بصورة رئيسية – وعن طريق أحكامها – ملامح الدستور، فلا تتحفظ في مجال تفسيرها لقواعده، بل تعيد بناءها بقدر الضرورة التي تواجهها، بما يصون الحياة الدستورية (المر، 2003، ص. 8).

وقد ذهب بعض الفقه لبيان أهمية دور المحكمة الدستورية العليا في تفسير نصوص الدستور بأنه لا أحد ينكر الحاجة إلى تفسير نصوص الدستور، ولا أن التفسير يختلف عن التعديل، ولكن من التعميم بمكان القول بعد ذلك أنه لا توجد سلطة مختصة بتفسير الدستور، وأن الدستور لن يفسر ذاته بذاته.

فمن الأهمية بمكان ونحن نتحدث عن التفسير، أن نفرق بين اختصاص جهة بإصدار تفسير ملزم، وبين التفسير الذي تتولاه المحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها، والذي ينصرف إلى المشكلة المطروحة أمامها فهذا التفسير الأخير ينصرف إلى كافة القواعد القانونية بما فيها الدستور (فكري، 2001، ص: 314، 315).

وبالرغم من التجديد والتطوير الذي تنطوي عليه نظرية الدستور الحي لكنها لا تقدم أجوبة شافية على الكثير من المسائل الجوهرية مثل: على الرغم من أن فكرة الدستور كعقد اجتماعي هي جزء من ماهية هذه الوثيقة، كيف يمكن للتفسير الحي أن يحافظ على هذا النهج؟ وذلك على افتراض أن نظرية الدستور الحي تأخذ نظرية الدستور كعقد اجتماعي، فمن الواضح أن هذه النظرية تنظر إلى الدستور كوثيقة مرنة ومتطورة بشكل متواصل، لكن موقفها من نظرية العقد الاجتماعي غير واضح وبالتالي من غير الواضح كيف يمكن أن تحقق مرونة الوثيقة الدستورية وتطورها ومع ذلك أن تحقق الاستقرار بالحد الادنى الذي يجب أن يتحقق بالوثيقة الدستورية وبالتالي استقرار الحياة الدستورية في البلاد.

وبالمقابل تنهض نظرية أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وهي أيضاً تشكل إجابة عن تساؤلات وحاجة فعلية وراهنة لتطوير عملية تفسير الدستور وهي النظرية البراغماتية، سنستعرض أهم معالمها في الفرع التالي.

الفرع الثاني: البراغماتية كمنهج تفسير غير تقليدي

على النقيض من النصية وبعض النهج الأصيلة للتفسير الدستوري، والتي تركز بشكل عام على كلمات الدستور كما فهمتها مجموعة معينة من الناس، يركز النهج البراغماتي على العواقب العملية المحتملة لتفسير الدستور.

وهذا يعني أن الأساليب البراغماتية غالباً ما تنطوي على قيام المحكمة بموازنة العواقب العملية المحتملة لتفسير للدستور ضد تفسير آخر.

فالبراغماتية في تفسير الدستور تزن التكاليف المستقبلية وفوائد التفسير المجتمعية أو السياسية، وبالتالي اختيار التفسير الذي قد يؤدي إلى أفضل نتيجة ممكنة (Ross et al., 2014, p. 33).

على سبيل المثال، في قضية الولايات المتحدة ضد ليون، رأت الأغلبية أن التعديل الرابع لا يتطلب بالضرورة من المحكمة أن تستبعد الأدلة التي تم الحصول عليها، نتيجة لذلك تم الاعتماد على حسن نية تطبيق القانون في تقدير مشروعية أمر تفتيش صادر بشكل غير صحيح وبذلك يكون الأغلبية قد اتخذوا منهجاً براغماتي إذ اعتبرت المحكمة أن استبعاد الأدلة من شأنه أن يؤدي إلى تكاليف اجتماعية كبيرة من خلال تقويض قدرة نظام العدالة الجنائية للحصول على إدانات المتهمين المذنبين وذلك ما يتفوق على الفوائد الهامشية أو غير الموجودة (Coan, 2017, p. 110).

إلا أن قضية أخرى أيضاً في الولايات المتحدة الأميركية قد فتحت جدلاً واسعاً في هذا السياق، إذ نظرت المحكمة فيما إذا كان للكونغرس السلطة بسن قانون التزام مدني يجيز لوزارة العدل الاستمرار باحتجاز مرتكبي الجرائم الجنسية الذين قضوا بالفعل عقوباتهم الجنائية لكنهم كانوا يعتبرون مرضى عقليين أو خطيرين جنسياً.

وبالفعل فإن المحكمة قضت بأن الكونغرس يستطيع سن ذلك القانون بموجب مجموعة من سلطاته الدستورية الضمنية، من بين أمور أخرى، سن تشريع للجرائم الجنائية، وينص على سجن المجرمين، وتنظيم السجون والسجناء.

لكن النص الدستوري الذي فسرته المحكمة ينص على أن للكونغرس سلطة سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لتنفيذها (Robert Post, 1990, p. 23). هذا القرار الذي اعتبر أن الكونغرس يمتلك سلطة سن قانون الالتزام المدني قد استند في المقام الأول على المخاوف العملية حول الضرر المحتمل للمجتمع بإطلاق الجناة الخطرين، وقد رأت المحكمة أن الالتزام المدني يمثل وسيلة عقلانية لتنفيذ سلطات الكونغرس الضمنية المتعلقة بالعدالة الجنائية.

باستخدام نوع آخر من النهج العملي، قد تنظر المحكمة في الدور الذي يمكن أن يلعبه القضاء في تقرير مسألة القانون الدستوري، إذ قد يلاحظ القاضي الفضائل السلبية برفضه الحكم على القضايا الدستورية في القضية عن طريق الالتزام ببعض المذاهب، بما في ذلك تلك التي بموجبها سيحكم القاضي في الفصل في المسائل السياسية أو الدستورية وتجنب الانخراط في كثير من الأحيان في الخلافات العامة، والحفاظ على المؤسسية المحكمة عاصمة للحالات الرئيسية وإعطاء مساحة أكبر للفروع الديمقراطية لمعالجة هذه القضية والوصول إلى التساؤلات حول معنى الدستور (Murrill, 2018, p.10).

يوضح قرار المحكمة في قضية Baker v. Carr135 تطبيق هذا النوع الثاني من البراغماتية.

في هذه الحالة، ناقش القاضي وليام برينان، الذي كان يكتب للأغلبية، القاضي المعارض فيليكس فرانكفورتر حول ما إذا كانت المحكمة هي الفاعل المناسب لمراجعة دستورية تقسيم الدولة للناخبين بين الدوائر التشريعية، أو ما إذا كان يجب أن يكون لدى المدعين سعي للحصول على تعويضات من المجلس التشريعي للولاية. خلص القاضي برينان إلى أن قرارات تقسيم الدولة تعتبر قضايا قابلة للمقاضاة بشكل صحيح وبالتالي إمكانية حصول أولئك المتضررين من سوء التصرف على تعويض من العملية السياسية التي انحرفت ضد هؤلاء المدعين.

أولئك الذين يدعمون البراغماتية في التفسير الدستوري يجادلون بأن مثل هذا النهج يأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالمسألة القانونية من قبل المحكمة، وبالتالي يسمح هذا النهج للمحكمة بإصدار قرارات تعكس القيم المعاصرة.

وذلك ما تفترضه البراغماتية بدقة وهو أن الوثيقة الدستورية قابلة للتكيف مع الظروف الاجتماعية المتغيرة (Ross et al., 2014, p. 36).

بينما يزعم منتقدو البراغماتية أن النظر في التكاليف والفوائد يسمح للسياسة بالتدخل في صنع القرار القضائي بدون داعي، إذ يجادلون بأن القضاة ليسوا سياسيين، بدلا من ذلك، دور القاضي هو أن يقول ما هو القانون وليس ما ينبغي أن يكون.

بالإضافة إلى ذلك، بعض المعارضين للبراغماتية في تفسير الدستور يجادلون أنه عندما تلاحظ المحكمة الفضائل السلبية من خلال الفصل بالقضية على أساس الاختصاص القضائي، فإنه فشل للمحكمة في أداء واجبها في البت في أسئلة مهمة حول الحقوق الدستورية (Murrill, 2018, p.10).

بناء على ذلك يتضح أن مفهوم الدستور الحي أو الوثيقة الدستورية المرنة القابلة للتطور وفق الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الوطني هو أساس تقييم النظرية البراغماتية للوثيقة الدستورية وهي تلتقي بذلك مع نظرية الدستور الحي في التفسير وإن اختلفتا في تقدير المصالح أو القيم الأولى بالرعاية.

4. الخاتمة

على الرغم من أن الأصل في النص الدستوري أن يكون واضح الدلالة ولا يحتمل التأويل، إلا أن ظروف صياغة الدساتير ووجود العديد من الأولويات التي يتبناها كل دستور والواقع العملي يفرضون الكثير من التعقيد الذي لا يحتمله النص الدستوري.

من ذلك تكتسب عملية تفسير الدساتير أهميتها، وخير دليل على هذه الأهمية وتعقيد هذه العملية وخطورة آثارها ظهور العديد من النظريات التي تحكمها، ومنها نظريات متناقضة.

إن تطور عملية تفسير الدستور يبرز إطارين عامين نظريين يمكن أن يحكما هذه العملية، بين إطار تقليدي وإطار غير تقليدي.

وفي حين ينطوي كل إطار نظري منهما على مجموعة كبيرة من القواعد المتناقضة مع الإطار الآخر، يمكن تمييز تناقض فعلي في تقدير ماهية ومفهوم الوثيقة الدستورية ذاتها بالنسبة لكل إطار نظري أو مجموعة من النظريات.

في حين تقوم النظريات التقليدية على احترام ارادة واضعي الدستور سواء عن طريق الأخذ بالنص بحرفيه أو استنتاج المعنى المقصود فإن كلا النظريتين تنظران إلى الوثيقة الدستورية بوصفها وثيقة مقدسة غير قابلة للتوسع بالتفسير وإلا قد يعد ذلك تعديلاً للوثيقة.

بالمقابل تقوم النظريات غير التقليدية على أن الدستور مادة حية قابلة للتطور والموائمة مع الوقت الراهن، وحبسها في سياقها التاريخي هو قتل للوثيقة، سواء أكان المعنى المقصود هو ما يحيلنا إلى الوقت الراهن أو كانت النتيجة المرجوة هي الفيصل في تفسير القاعدة الدستورية.

بالتالي فإن الاختلافات بين النظريات الدستورية لا تشمل تباين في الآليات والقواعد التي يجب أن تبنى عليها عملية التفسير فقط، بل تتعداها إلى ماهية الدستور نفسه.

على سبيل المثال ما موقف مؤيدو نظرية الدستور الحي من مفهوم الدستور كعقد اجتماعي مثلاً؟ وهذا التساؤل ليس تساؤل فرعي، بل هو تساؤل جوهري يمكن أن يحل مشكلات كبيرة تحملها كل نظريات تفسير الدستور ولا تقدم حلولاً لها مثل: جمود الدستور لدى النظريات التقليدية واللا استقرار الذي يهدد الوثيقة الدستورية بما تتضمنه من حقوق وضمانات لدى النظريات غير التقليدية.

5. النتائج

على اختلاف نظريات تفسير الدستور، يمكن تبويبها ضمن اتجاهين أساسيين، هما النظريات التقليدية والنظريات غير التقليدية.

تمثل النظريتين الأصولية والنصوصية أبرز النظريات التقليدية لتفسير الدستور، وفي تمسك هاتين النظريتين بالوثيقة الدستورية على اعتبار أنها عقد اجتماعي، فإنهما يجعلان من عملية التفسير عملية تقنية بحتة لا تنظر إلى الهدف من الدستور أو إلى التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة والتي تحكم الحياة البشرية اليوم.

بالمقابل، تمثل نظرية الدستور الحي التفسيرية والنظرية البراغماتية أبرز الاتجاهات النظرية غير التقليدية في تفسير الدستور، وبرغم عدم وضوح موقفهم من الدستور كعقد اجتماعي فإنهما، تفسران الدستور في ضوء الهدف المتوخى منه وفي ضوء التطورات المحيطة بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولذلك هما يمثلان تطوراً ملحوظاً في عملية تفسير الدستور، كما أنهما تعيدان الحياة إلى النصوص الدستورية القديمة والجامدة.

6. التوصيات

1. قد يؤدي التمسك الصارم والغالب للنظريات التقليدية في تفسير الدستور إلى تحويل عملية التفسير إلى عملية تقنية بحتة لا تهتم بالنتائج التي تبنى عليها مهما كانت سيئة.
2. يمكن أن يدلل التمسك الصارم بالنظريات التقليدية في التفسير على انكفاء المؤسسة التي تقوم بالتفسير، واختزال دورها إلى حدوده الدنيا، وأحياناً التقصير في أداء دورها الدستوري.
3. إن إعادة الحياة للنصوص الدستورية الجامدة، وتفعيلها نحو تطوير الحياة السياسية والدستورية في بلد ما يتطلب تبني مناهج غير تقليدية في التفسير.
4. إن تبني المناهج غير التقليدية في تفسير الدستور يتطلب تحديد ووضوح الهدف الأساسي من الدستور نفسه، ووضع إطار واضح لهذه العملية، كي لا يكون هناك أي انحرافات في عملية التفسير.

7. قائمة المراجع

1.7. المراجع باللغة العربية:

1. الشرقاوي، جميل. (1984). دروس في أصول القانون، دار النهضة العربية، القاهرة.
2. بدون، وسائل تفسير نصوص الدستور (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 2017، العدد الرابع.
3. الجمهورية اللبنانية، المجلس الدستوري اللبناني، الكتاب السنوي 2012 المجلد السادس.
4. نويجي، محمد فوزي. (2008). التفسير المنشئ للقاضي الدستوري، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.
5. النهري، جدي مدحت. (2003). تفسير النصوص الدستورية في القضاء الدستوري، دراسة مقارنة، مكتبة الميلاد الجديد، المنصورة.
6. المر، عوض. (2003). الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية، مركز رينيه جان ديبوي للقانون والتنمية، القاهرة.
7. فكري، فتحي. (2001). القانون الدستوري، الكتاب الأول، المبادئ الدستورية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة.
8. الجمهورية اللبنانية، المجلس الدستوري اللبناني، الكتاب السنوي 2012 المجلد السادس.

2.7. المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Stephen Ross, Helen Irving, Heinz Klug, (2014). Comparative Constitutional Law: A Contextual Approach, Approaches Constitutional Interpretations: A Brief Survey, LexisNexis School Publishing.
2. Post, Robert. (1990). Theories of Constitutional Interpretation, University of California Press, California, p. 15, 18, 23.
3. Murrill, Brandon J. (2018). Modes of Constitutional Interpretation, Congressional Research Service, US.
4. Solum, Lawrence B. (2019). originalism versus living constitutionalism: the conceptual structure of the great debate, Lawrence B. Solum, US.
5. Coan, Andrew (2017). Living constitutional theory, Duke Law journal online, Arizona, June.
6. (Name redacted), Selected Theories of Constitutional Interpretation, Congressional Research Service, 2011, US.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v5.54.2

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

دور الإفصاح عن تقارير الاستدامة في أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية

(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة للمواد الأساسية وقطاع الطاقة)

The Role of Disclosure of Sustainability Reports in the Environmental Performance of Companies in the Kingdom of Saudi Arabia (an Applied Study on Joint Stock Companies for Basic Materials and the Energy Sector)

إعداد: الدكتورة/ منيرة بنت عزيز الغامدي

دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة لينكولن، ماليزيا

Email: Munirah-Aziz3473@Hotmail.Com

الدكتور/ ابهيجيت غوش

دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة لينكولن، ماليزيا

الدكتور/ محمد أنس شمسي

دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة بورغوني، ديجون، فرنسا

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح عن تقارير الاستدامة في أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية بالتطبيق على الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الاستبيان كأداة أولية لجمع البيانات اللازمة للدراسة. تألف مجتمع الدراسة من أصحاب المصلحة ومتخذي القرار ومسؤولين أقسام تقارير الاستدامة للشركات المدرجة بسوق الأسهم (تداول) لقطاع المواد الأساسية وقطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية (مدير إدارة - مساعد مدير إدارة - الأخصائيون)، ونظرا لاتساع مجتمع الدراسة وصعوبة حصره كاملا، فقد تم استخدام طريقة العينة الميسرة، حيث تم توزيع الاستبانة على كامل عينة الدراسة والبالغ عددهم (143) مبحوثا، تم استرداد (126) استبانة منها، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (16) استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل وبهذا يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (110) استبانة، وهو ما يمثل (87%) من إجمالي عدد الاستبانات المستردة، وبالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن تقارير الاستدامة (البيئية، والاجتماعية، والحوكمية) على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: حث الشركات المساهمة للاعتماد على تقارير الاستدامة (البيئية، والاجتماعية، والحوكمية) ما يدعم برامجها تجاه الأداء البيئي في الأجل الطويل، إلزام الهيئات المشرفة على سوق الأوراق المالية (تداول) الشركات المساهمة بالإفصاح عن المسؤولية (البيئية والاجتماعية، والحوكمية) لها وفقا لنموذج معد مسبقا من قبل الهيئة يحتوي على أحدث المعايير لمحاولة توحيد محتويات التقرير.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة، تقارير الاستدامة البيئية، تقارير الاستدامة الاجتماعية، تقارير الاستدامة الحوكمية، أداء الشركات البيئي، سوق المال السعودي (تداول).

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

The Role of Disclosure of Sustainability Reports in the Environmental Performance of Companies in the Kingdom of Saudi Arabia (an Applied Study on Joint Stock Companies for Basic Materials and the Energy Sector)

Dr. Munirah Aziz Alghamdi
DBA in Business Administration, College of Business Administration, University of Lincoln, Malaysia
Email: Munirah-Aziz3473@Hotmail.Com
Dr. Abhijit Ghosh
DBA in Business Administration, College of Business Administration, University of Lincoln, Malaysia
Dr. Mohamed Anas Shamsy
PhD in Business Administration, University of Bourgogne, Dijon, France

Abstract

The study aimed to identify the role of disclosing sustainability reports in the environmental performance of companies in the Kingdom of Saudi Arabia by applying it to joint-stock companies (for basic materials and the energy sector) listed in the Saudi Stock Market (Tadawul). The study relied on the descriptive analytical method and the questionnaire as a primary tool to collect the data necessary for the study. The study population consisted of stakeholders, decision makers, and officials from the sustainability reporting departments of companies listed on the stock market (Tadawul) for the basic materials sector and the energy sector in the Kingdom of Saudi Arabia (department director - assistant director of administration - specialists). Given the breadth of the study population and the difficulty of enumerating it completely, the study population was used the facilitated sampling method, where the questionnaire was distributed to the entire study sample, which numbered (143) respondents, from which (126) questionnaires were retrieved, and after examining the questionnaires, (16) questionnaires were excluded from them because they were not suitable for analysis. Thus, the number of questionnaires suitable for analysis is (110) questionnaire, which represents (87%) of the total number of questionnaires retrieved, and based on the statistical analysis program (SPSS),

The study reached a number of results, the most important of which are: There is a statistically significant effect at a significant level (α≤0.05) for the disclosure of sustainability reports (Environmental, Social, and Governance) on the environmental performance of companies in the Kingdom of Saudi Arabia. In light of these results, the study recommended several recommendations, the most important of which are: urging joint-stock companies to rely on sustainability reports (environmental, social, and governance), which supports their programs towards environmental performance in the long term, obliging the bodies supervising the stock market (trading) of joint-stock companies to disclose responsibility (Environmental, Social, and Governance) according to a form prepared in advance by the authority that contains the latest standards to attempt to unify the contents of the report.

Keywords: Sustainability, Environmental Sustainability Reports, Social Sustainability Reports, Governance Sustainability Reports, Environmental Performance of Companies, Saudi Stock Market (TADAWUL).

1. المقدمة:

تزايد الاهتمام بممارسات التنمية المستدامة عالميا في أعقاب الأزمات الاقتصادية والانهيارات والأزمات المالية والتغيرات المناخية التي شهدها العالم مؤخرا، واتضح ذلك في وثيقة الأمم المتحدة وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذي وضح أهمية تعزيز النمو الاقتصادي والممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2015)، فلم تعد العديد من الشركات تعتمد في بناء سمعتها بالاعتماد على فلسفة تعظيم الربح الاقتصادي فقط بل اتجهت للإفصاح عن التقارير المالية والغير مالية وذلك لهدف إعلام أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة عن الأداء (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والحوكمي) للشركات لتقييم أداءها على الوجه الصحيح، ولتحديد القيمة العادلة في الأسهم وقدرتها للتعامل مع المخاطر مما ينعكس على تحسين سمعة وصورة الشركة في المجتمع ويضمن استدامة وتحقيق الميزة التنافسية لها بين الأقران (Prayage et al., 2014), (Silivia et al., 2015).

تم ذكر مفهوم الاستدامة في الأنشطة والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الأدبيات على نطاق واسع، واهميتها لإزالة المخاوف البيئية والاجتماعية للمستثمرين وأصحاب المصلحة. وتطرقت الأدبيات لمدى أهمية تقارير الإفصاح عن تقارير الاستدامة والتي تؤكد قدرة الشركات على توليد القيمة وتعزيز قيمة طويلة الأمد ورفع نسبة الأداء العام للشركات، وكان الدافع وراء هذه التقارير هو الطلب المتزايد على الاستثمار المسؤول اجتماعيا من قبل المستثمرين، وقد أصبح الاستثمار المستدام سائدا في أسواق الأسهم العالمية، وتماشيا مع التوجيهات التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات والوكالات الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوروبي.

ولم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن التطورات العالمية حيث تبنت رؤية وطنية طموحة تركز على ثلاث محاور: المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وتتوافق هذه المحاور مع ركائز الاستدامة للشركات حيث بلغ عدد

برامج تحقيق رؤية 2030 إحدى عشر برنامج، تتناول هذه البرامج أهمية رفع الوعي للشركات بمفهوم الاستدامة وضرورة الإفصاح عنه في التقارير.

وبسبب البيئات التنافسية العالية للشركات وزيادة اهتمام أصحاب المصلحة والحكومات بمعايير الاستدامة للشركات، تواجه الشركات تحديات لتطوير استراتيجيات الاستدامة لها والتي تعتمد على تقارير الإفصاح بشكل كبير، حيث توضح هذه التقارير مدى التزام الشركات بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي يمكن اعتبار أن إدخال استراتيجيات الاستدامة والكشف والإفصاح عن تقارير الاستدامة قد يكون لها أثر إيجابي على أداء الشركات البيئي.

1.1. مشكلة الدراسة:

في الآونة الأخيرة أصبحت التنمية المستدامة موضوعاً هاماً في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في المملكة العربية السعودية، ولا يخفى على أحد مكانة المملكة الاقتصادية البارزة وسعيها نحو التنمية المستدامة في كافة مجالاتها حيث تعرف التنمية المستدامة بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تُعرض الأجيال القادمة للضرر وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم. وتعمل إدارات التنمية المستدامة في المنظمات على الإدارة المتكاملة للأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وذلك لغرض تحديد المخاطر وكذلك الفرص التي لها تأثير في تحقيق المنظمات لأهدافها من خلال رفع الأداء والقدرة التنافسية، لذا هي أولوية للمنظمات وتعد استراتيجية لخفض التكاليف وتوفير البدائل والتي منها الابتكار والقدرة التنافسية والحفاظ على ديمومة عمل المنظمة، وتحسين كفاءة الأداء التشغيلي وتحقيق رضاء القوى العاملة، وتعزيز سمعتها وعلامتها التجارية (برامج تحقيق الرؤية، 2030).

وعلى الرغم من تمتع المملكة العربية السعودية بمجموعة من النظم المتوافقة مع مفهوم استدامة الشركات ومعايير المبادرة العالمية للتقارير وجميعها تطبق بالفعل للشركات، منها الحفاظ على البيئة وطبيعة المواد والموارد و ونظام العمل وحقوق الموظفين ونظم الحوكمة، إلا أن إعداد تقارير الاستدامة لا يزال اختياريا، وحتى الآن لا يوجد قانون او برنامج او معيار يلزم الشركات بالإفصاح عن تلك التقارير وقد يقتصر الإفصاح عن الجهود والمبادرات المبذولة من جانب الشركات في مجال تحقيق التنمية المستدامة والتي تعلن عنها في المواقع الرسمية للشركات أو بعض تقارير مجلس الإدارة ولا يوجد في المملكة أي قانون يتضمن لائحة مستقلة تنظم الإفصاح عن معايير الاستدامة.

إن أغلب الدراسات في المملكة العربية السعودية ركزت على بعدين الاستدامة البيئي والاجتماعي وبعض الدراسات ركزت على أثر التقارير على العائد الاقتصادي، مع عدم وجود دراسة تركز على الاستدامة بأبعادها الثلاثة الحوكمية والاجتماعية والبيئية. أيضا أكدت (نجاة، 2021)، عن وجود تباين واضح في ممارسات الاستدامة حيث أن تقارير الاستدامة تختلف في نوعيتها وجودتها وشموليتها مع وجود تعدد في طرق الإفصاح فمنها التقارير المنفصلة الخاصة بالاستدامة ومنها التقارير المدمجة ضمن القوائم المالية بعد أن تحدد الشركة بعض العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة على أنها جوهرية لأعمالها وقد تكون التقارير متكاملة حيث يكون التقرير عبارة عن مجموعة من المعلومات عن الشركة مثل دور استراتيجية الشركة وأدائها وطموحاتها والحوكمة في سياق البيئة الخارجية وكيف تساهم في خلق القيمة على المستوى القصير والمتوسط والبعيد ولكن بشكل عام لا يوجد معيار محاسبي يتناول أدلة استرشادية محددة للإفصاح عن تقارير الاستدامة (Najat Mouhamed, 2021).

ومن هذا المنطلق ستركز هذه الدراسة على دراسة أثر تقارير الاستدامة والإفصاح بأبعادها الثلاثة (البعد البيئي و الاجتماعي والحوكمي) على أداء الشركات البيئي وعلى الممارسات البيئية ومنها إدارة النفايات والمياه والانبعاثات وغيرها حيث أنه حتى الآن لا يوجد دراسة تطرقت لهذا الموضوع البحثي المهم لتوجهات المملكة العربية السعودية في الاستدامة البيئية.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- **ما هو دور الإفصاح عن تقارير الاستدامة في أداء الشركات البيئي داخل الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول)؟**، وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك أثر للإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية في الأداء البيئي داخل الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول)؟
- هل هناك أثر للإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية في الأداء البيئي داخل الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول)؟
- هل هناك أثر للإفصاح عن تقارير الاستدامة للحوكمة في الأداء البيئي داخل الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول)؟
- ما هو مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة (البيئية، الاجتماعية، الحوكمة) داخل الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول)؟

2.1. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من دراسة وتحليل العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمية للشركات والأداء البيئي، حيث أصبحت تقارير الاستدامة أكثر انتشارا وأهمية وأصبحت تستجيب لتوقعات أصحاب المصلحة من حيث الجودة والشفافية والموثوقية وذلك فيما يتعلق بالتدابير البيئية والاجتماعية والحوكمية وغيرها من التدابير غير المالية والتي تؤثر على استراتيجياتها وعمليتها وخططها طويلة المدى حيث أن التقارير المالية المستخدمة حاليا لا تقدم سوى الجزء البسيط من قيم الشركة (Jayasena, et al, 2019)، ويعتبر مجال البحث في التقارير قيد البحث عالميا إلى حد ما، وحتى على المستوى المحلي توجد دراسات محدودة جدا في المملكة العربية السعودية تناولت تأثير التقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات أو الأداء المؤسسي أو على الجانب الاجتماعي (Najat Mouhamed, 2021)، (Metwally El-Sayed , 2017)، (Murad et al., 2021)، لذلك ستوضح هذه الدراسة أهمية تقارير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمية على الأداء البيئي للشركات في المملكة العربية السعودية حيث أن هذا الجانب لم يتم التطرق له مسبقا.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر الإبلاغ عن تقارير الاستدامة (البيئي والاجتماعي والحوكمي) وانعكاسه على أداء الشركات البيئي، **وينبثق من هذا الهدف الرئيسي أهداف فرعية وهي:**

1. معرفة ماهية تقارير الإفصاح للاستدامة (البيئية والاجتماعية والحوكمية) ESG وأهميتها وأهم التحديات التي تواجه الشركات لتطبيقها في قطاع المواد الأساسية وقطاع الطاقة.

2. معرفة مستوى تطبيق والتزام الشركات بالإفصاح عن معايير الاستدامة ومدى وملاءمتها ومطابقتها للمعايير المحلية والعالمية في قطاع المواد الأساسية وقطاع الطاقة.
3. التعرف على مستوى تحقيق الشركات لأهدافها من خلال رفع الأداء والقدرة التنافسية من خلال الالتزام بالإفصاح عن تقارير الاستدامة ESG في قطاع المواد الأساسية وقطاع الطاقة.

4.1. فرضيات الدراسة:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة (البيئية، الاجتماعية، الحوكمية)، على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**، وينبثق من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة للحوكمة على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2. الإطار النظري:

1.1.2. تقارير الإفصاح عن الاستدامة:

تم طرح مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لأول مرة في عام 2004، عندما بدأ كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، مناقشة حول كيفية تعزيز ممارسات الاستثمار الأخلاقية. ونتيجة لهذه الدعوة إلى العمل، تعاونت مجموعة تتألف من 18 مؤسسة مالية من تسعة بلدان في عام 2005 في إعداد التقرير المؤثر "من يهتم يفوز Who Cares Wins": ربط الأسواق المالية بعالم متغير". ويرى هذا التقرير أن المؤسسات المالية يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في قراراتها الاستثمارية، كان هذا بمثابة أول عرض رسمي لمفهوم ESG. في عام 2006، أنشأت الأمم المتحدة مبادئ الاستثمار المسؤول (Principles for Responsible Investment (PRI)، والتي تم تصميمها لمساعدة المستثمرين على فهم تأثير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على الاستثمار وتشجيع المؤسسات المالية على دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارساتها الاستثمارية. تُعرّف PRI الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة على أنه استراتيجية تدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات الاستثمار، وهو نهج يشار إليه غالبًا باسم الاستثمار المستدام أو الأخلاقي أو المؤثر (PRI, 2018). وبحلول نهاية عام 2020، بلغت قيمة الاستثمار المستدام في الأسواق الخمسة الرئيسية في العالم 35.3 تريليون دولار أمريكي (GSIA, 2021).

تشير إلى الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتعرف باختصار (ESG) باللغة الإنجليزية، وتعد محور مهم ورئيسي للحكومات والشركات وأسواق المال للاهتمام بتلك المحاور الثلاثية الغير مالية أو المالية الإضافية والمالي فقط في جانب الإفصاح والشفافية والالتزام، لتشكل حوكمة الاستدامة الثلاثية محور اهتمام مما يعزز مستوى الإفصاح والشفافية لكافة الحكومات في جميع قطاعاتها ومدى تأثيرها على قيمة الشركات والتطلعات المستقبلية لها (Hübel and Scholz, 2020).

تتزايد المنظمات بالإبلاغ عن تقارير الاستدامة على الرغم من عدم وجود تعريف واحد لمصطلح "الاستدامة"، غالبًا ما يتمحور إعداد التقارير الطوعية حول ثلاثة عوامل رئيسية وهي (البيئية والاجتماعية والحوكمة):

- **البيئية:** يغطي كيفية تأثير المنظمات وتأثرها بتغير المناخ والقضايا البيئية الأوسع، مثل التنوع البيولوجي. بدأت معايير إعداد التقارير العالمية في الظهور والتي تدعمها الاتفاقيات الدولية بشأن السياسات المناخية الأساسية. تشير العوامل البيئية إلى التأثير (التأثيرات) البيئي للمنظمة وممارسات إدارة المخاطر. وتشمل هذه انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة وغير المباشرة، وإدارة الإدارة للموارد الطبيعية، والمرونة الشاملة للشركة ضد المخاطر المناخية المادية (مثل تغير المناخ، والفيضانات، والحرائق).
- **الاجتماعية:** ويشمل ذلك عوامل تتراوح بين العبودية والتنمية الدولية. لقد أخذ المستثمرون منذ فترة طويلة في الاعتبار هذه الأمور في قراراتهم الاستثمارية وغيرها الكثير والمشاركة بنشاط مع الشركات المستثمر فيها حول هذه المواضيع. يشير الركن الاجتماعي إلى علاقات المنظمة مع أصحاب المصلحة. تشمل أمثلة العوامل التي يمكن قياس الشركة على أساسها مقاييس إدارة رأس المال البشري (HCM) (مثل الأجور العادلة ومشاركة الموظفين) ولكن أيضًا تأثير المنظمة على المجتمعات التي تعمل فيها. ومن السمات المميزة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مدى انتشار توقعات التأثير الاجتماعي خارج أسوار الشركة وإلى شركاء سلسلة التوريد، لا سيما تلك الموجودة في الاقتصادات النامية حيث قد تكون المعايير البيئية ومعايير العمل أقل قوة (Froste et al; 2022)
- **الحوكمة:** تغطي الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في الشركة وتوجيهها، في أغلب الأحيان من خلال مجلس الإدارة. وتشير حوكمة الشركات إلى كيفية قيادة المنظمة وإدارتها. سوف يسعى محللو الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) إلى فهم أفضل لكيفية توافق حوافز القيادة مع توقعات أصحاب المصلحة، وكيفية النظر إلى حقوق المساهمين واحترامها، وأنواع الضوابط الداخلية الموجودة لتعزيز الشفافية والمساءلة من جانب القيادة (Nishitani K et al, 2021).

وتم تعريف تقارير الإفصاح عن الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) إلى مجموعة واسعة من العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة التي يمكن أن تستخدم لتقييم كيفية إدارة الشركات لأدائها المستدام. ويمكن تقييم هذه العوامل إما من المنظور الداخلي أو منظور خارجي على الشركة، وظهرت التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة بسبب العديد من المشكلات الاجتماعية مثل المشكلات البيئية التلوث، وإزالة الغابات، وتغير المناخ، والاحتباس الحراري، وعدم المساواة الاجتماعية، وحقوق الإنسان الانتهاك والسلوك غير الأخلاقي والانتهازي لمجالس إدارة الشركات وغيرها (Voica& Stancu, 2020)).

وبهذا المعنى، أصبح تكامل معايير ESG أداة مسؤولة عن تحديد وتخطيط وتفعيل وتنفيذ أعمال الشركات الموجهة نحو الوقاية والمحافظة على البيئة، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية وجودة أداء أنشطتها وتعتبر الاهتمامات البيئية والاجتماعية والحوكمة أمورًا أساسية في العمل الاقتصادي الحديث، حيث يتوقع من الشركات أن تكون مسؤولة ومستدامة في أعمالها. وبالتالي، أصبحت تلك الجوانب جزءًا أساسيًا من التقارير السنوية للشركات والمؤشرات المالية. (Barbosa et al; 2021)

وعند كتابة تقارير الاستدامة يجب التفريق بين أطر ومعايير إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة فالفرق الأول يتعلق بالنوعية حيث تتعلق أطر إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بالمبادئ أكثر يركز هذا الجانب على الأسئلة الأكبر، مثل كيفية تنظيم المعلومات، وما هي المعلومات التي يتم جمعها، وما إلى ذلك أما بالنسبة بالمعايير في سياق إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) فهي تعتبر أكثر تقنية حيث أنها تعطي متطلبات محددة، مثل المقاييس الدقيقة للإبلاغ عن كل موضوع. والجدير بالذكر أنه ينبغي استخدام المعايير والأطر معًا. فالأول يعطي السياق والأهداف والمعلومات التي سيتم قياسها للاخر(Byrne, 2023)).

وهناك ثلاث طرق رئيسية يمكن توظيف إطار تقارير الاستدامة (framework) من خلالها (البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG) وهي:

1. الاستبيانات (Questionnaires): عادةً ما يتم تزويد الشركات المُفصحة بمجموعة من الأسئلة التي تناسب صناعتها. غالبًا ما تتطلب هذه الأسئلة مدخلات رقمية، مثل أرقام الانبعاثات الحالية والتاريخية، أو قد تطلب تعليقات حول القضايا المتعلقة بالاستدامة ضمن سلسلة قيمة الشركة. على الرغم من أن الشركات ليست مطالبة بإنشاء تقرير مفصل، إلا أن الأسئلة مصممة لتشجيع مستويات عالية من الشفافية والإفصاح. (Bose, 2020)
2. تقارير المعلومات المعززة (Leveraged information reports): يشار إليها عادةً باسم "التقرير العكسي"، في هذه الطريقة، يقوم طرف ثالث بإجراء بحث عن الشركة وإعداد تقرير، والذي يتم بعد ذلك تقديمه إلى الشركة للمراجعة والتغييرات المحتملة قبل نشره علنًا. في حين أن هذا النهج أقل تطلبًا من الشركات، إلا أن الدقة ومستوى التفاصيل في التقرير قد لا تكون واسعة النطاق كما لو كانت الشركة أجرت البحث بنفسها. (Bose, 2020)
3. أطر إعداد التقارير (Reporting frameworks): أطر إعداد التقارير هي الخيار المفضل بين الأنواع الثلاثة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. توفر هذه الأطر إرشادات مفصلة مصممة لصناعات محددة، مما يمكّن الشركات من إنشاء تقاريرها الخاصة. إحدى مزايا استخدام إطار إعداد التقارير هي المرونة التي يوفرها من حيث مستوى التفاصيل المطلوبة لكل موضوع. وهذا يسمح بمجموعة واسعة من نتائج الإفصاح التي يمكن تخصيصها لتلبية احتياجات الشركة (Bose, 2020).

وتهدف تقارير الإفصاح للاستدامة إلى توفير معلومات شاملة عن مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وكيفية تأثير أعمالها على المجتمع والبيئة (APLANET, 2023)، ويعتبر تقارير الاستدامة ESG أداة قوية لتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على البيئة والمجتمع. حيث تهدف إلى تعزيز التواصل بين الشركات وأصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك المستثمرين والمجتمع المحلي والحكومة. وتقوم الشركات بإعداد تقارير ESG بشكل دوري، سواء كجزء من تقاريرها السنوية أو كتقارير منفصلة، يمكن أن تكون تقارير الإفصاح عن الاستدامة المتمثلة في (ESG) أداة لإدارة مخاطر الاستدامة وذلك للتخفيف من المخاطر التالية (Shrestha and Naysry, 2023):

1. المخاطر البيئية: وتشمل مخاطر تلوث الأرض والمياه والهواء وارتفاع نسبة الكربون الانبعاثات وبالتالي المساهمة سلبا في تغير المناخ والاحتباس الحراري. هذا قد يؤدي إلى إزالة الغابات ويؤثر سلبا على قضايا التنوع البيولوجي.

2. المخاطر الاجتماعية: قد تزيد الأنشطة التجارية من خطر التمييز والصحة والسلامة القضايا ذات الصلة، والممارسات غير الأخلاقية (مثل جودة المنتج الرديئة)، وانتهاك حقوق الإنسان الحقوق والعلاقات المجتمعية السيئة وما إلى ذلك.

3. مخاطر الحوكمة: وتنشأ من السلوك الانتهازي للإدارة العليا، والاحتيال، الفساد وضعف أمن البيانات وغيرها.

2.1.2. الأداء البيئي:

لا يوجد إتفاق عام حول تعريف الأداء البيئي إضافة إلى الإختلاف في المصطلحات المستخدمة للدلالة على مفهوم الأداء وعرفته المنظمة العالمية للتقييس ISO حسب المعيار 14001 بأنه "عبارة عن نتائج قياسية لإدارة المؤسسة لمظاهرها البيئية" كما تم تعريفه أيضا بأنه يعبر عن نشاط شمولي يعكس قدرة المؤسسة على إستغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهداف طويلة الأجل (الشرفا وثروت سكيك، 2018).

وتستهدف عملية تقييم الأداء البيئي تحقيق العديد من الأهداف ومن بينها نجد (ثروت سكيك، 2016).

- فهم أفضل لأثر المؤسسة على البيئة.
- توفير أساس للقياس الإداري والتشغيلي والبيئ.
- تحديد الفرص المتاحة لتحسين كفاءة الطاقة والمواد المستخدمة.
- تحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات البيئية تسير كما هو مخطط ليا.
- إثبات التزامها للجوانب القانونية والتشريعية.
- تحديد التوزيع الأنسب للموارد المخصصة.

وتسعى عملية تقييم الأداء البيئي إلى إستهداف ما يلي: (ثروت سكيك، 2016):

- تحديد جميع الأنشطة المهمة من خلال وضع شروط الأداء البيئي.
- تحديد الآثار البيئية المهمة.
- تحديد إمكانية تسيير أفضل للآثار البيئية كالوقاية من التلوث مثلا.
- تحديد الرغبات المشتركة من خلال الأداء البيئي.
- تحسين فعالية المؤسسة.
- تحديد الفرص الإستراتيجية.

وهناك محاور عامة يندرج ضمها هذا التقييم وبينها (سيد علي، 2008):

- التدقيق البيئي: وهي أداة تستعملها الإدارة حتى تكون عملية التدقيق موضوعية وشفافة والتي تمس مختلف جوانب الأداء البيئي في المؤسسة.
- التنمية المستدامة: وهذا من أجل المحافظة على البيئة والجانب الجمالي لها والحد من التلوث، من خلال اقتناء وسائل وتجهيزات ومختلف الأساليب تساعد على ذلك.

- المحاسبة المستدامة: وهذا من أجل تحليل دقيق لمعلومات وبيانات الأداء البيئي للمؤسسة والتي تهدف على العموم إلى قياس وتحسين هذا النوع من الأداء.
- المحاسبة الخضراء: وعلى العموم يتم إستعمالها بهدف الحد من الآثار السلبية التي تنعكس على البيئة.
- المحاسبة الإدارية البيئية: يعمل هذا النوع من المحاسبة على حصر، قياس وتحليل مختلف المعلومات البيئية المالية، والتي تساعد المؤسسة على إتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المحدد.
- نظام الإدارة البيئية: ويكون هذا من خلال تقييم الأداء من خلال إتباع التشريعات البيئية المعمول بها عالميا، والإفصاح عن النتائج.

1.2.1.2. العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وأداء الشركات البيئي:

في تسعينيات القرن العشرين، ومع تزايد إدراك المجتمع وأصحاب المصلحة بشأن التدهور البيئي، بدأ المستثمرون في مراعاة إدخال الاستراتيجيات للاستدامة التي تشمل العوامل البيئية في استثماراتهم، حيث قامت منظم Who Cares Wins، التي نشرها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في عام 2004، بدمج أبعاد المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لأول مرة وطرح مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (UN, 2004).

وتضمنت أنظمة (ESG) عدة مفاهيم، حيث تقوم الشركات المدرجة بإصدار التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وفقًا لأطرها التنظيمية ومن ثم يقوم المقيمون الخارجيون بتنفيذ تقييمات (ESG) من خلال أداء (ESG) وفي الوقت نفسه، تستكمل المؤسسات الاستثمارية في سوق رأس المال قراراتها الاستثمارية البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وفقًا لتصنيفات البيئية والاجتماعية والحوكمة. (Pollman, 2019)

وبشكل عام، الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ليست مجرد مسار جديد للتنمية المستدامة ولكنها أيضًا منظور جديد مفيد جدا لفهم الفرص والمخاطر التي تواجهها الشركات. مع انتقال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) إلى تقارير يمكن فهمها من وجهة نظر المجتمع وأصحاب المصلحة، وهناك أدلة متزايدة على أن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) مسؤولة اجتماعيًا ووسيلة لتعزيز سمعة الشركة وربحيتها وتميزها بين الأقران (Sciarelli, et al, 2021).

وقد تم توضيح العلاقات بين الأنشطة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والأنشطة التجارية، وحوكمة الشركات، والمخاطر، وتكلفة رأس المال، وأداء الشركات على الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) والمخاطر التي تواجهها الشركات في العديد من الدراسات السابقة حيث تؤثر الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة على نظام المؤسسات، وبشكل أكثر أهمية للمؤسسات الكبيرة ذات المنتجات المعروفة والمشهورة مثل شركة بيبسي، وكلما كان أداء الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة أفضل كلما انخفضت مخاطر الشركة وأصبحت الشركة تتمتع بأداء أعلى في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وخلال الأزمة المالية عام 2008، كان أداء المؤسسات ذات المستويات الأعلى بأدراج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة أفضل من نظيراتها من الشركات مما يشير إلى أن اعتماد استراتيجيات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة يمكن أن يحسن قدرة المؤسسات على التصدي للمخاطر وتنويع المستثمرين (El Ghoul et al;, 2011) وقد تواجه مخاطر أقل في الدعاوى القضائية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض تكاليف رأس المال ويعتمد تأثير أداء

المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على التصنيف الائتماني لسندات الشركات و البلد الذي تقع فيه المؤسسة والأهمية التي توليها للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تتمتع الشركات ذات الأداء البيئي الضعيف عمومًا بتصنيفات ائتمانية أقل وعائدات أقل(Zhang et al, 2022).

يمكن تقسيم لوائح الإفصاح البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى نماذج إلزامية أو نماذج "الامتثال " والتي غالبا تكون طوعية. تم تطبيق اللوائح الإلزامية إلى حد كبير على المنظمات التي تستوفي معايير محددة، مثل الشركات العامة أو الشركات المدرجة في البورصات الرئيسية. بموجب نماذج الامتثال أو الطوعية، يجب على الشركات الالتزام بالمعايير الوطنية لإعداد تقارير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، أو تقديم أسباب مفصلة ومدروسة لعدم قيامها بذلك. وفي الوقت الحاضر، يوجد 29 دولة وإقليمًا بدرجة معينة من قواعد الإفصاح الإلزامية البيئية والاجتماعية والحوكمة. تختلف كل سياسة وطنية أو إقليمية في الدرجة التي تكشف بها المؤسسات عن البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والشركات المؤهلة للمعايير الأكثر صرامة لذلك تم اللجوء إلى المعايير الموحدة عالميا لإعداد تقارير الاستدامة. (Kim and Lee, 2021)

2.2. الدراسات السابقة:

1.2.2. الدراسات العربية:

دراسة (عبدالعال، 2023)، بعنوان: أثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة في دعم المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة في دعم المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات وذلك من خلال توضيح دور المحاسبة في تحقيق التنمية المستدامة وبيان مساهمة تقارير الاستدامة والنظام المحاسبي في دعم المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات، والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركات في إعداد تقارير الاستدامة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يحقق العديد من المنافع والمزايا كما أنها تعتبر من أهم الأدوات التي تمكن المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات من تحقيق أهدافه حيث أنها توفر مدخلاً أكثر شمولاً من التقارير المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المقيدة في البورصة المصرية بالإفصاح عن معلومات الاستدامة ضمن القوائم والتقارير المالية المنشورة، وكذلك أيضا ضرورة تطوير المعيار المحاسبي المصري الحالي حتى يتضمن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الخاصة بالاستدامة لكي يستطيع تلبية الإحتياجات المتزايدة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية ويمكنهم من اتخاذ القرارات المختلفة.

دراسة (الشهري، 2023)، بعنوان: تأثير خصائص الشركات على مستوى الإفصاح البيئي في ضوء متطلبات هيئة السوق المالية السعودية: دراسة تطبيقية لشركات الطاقة السعودية.

هدفت الدراسة لتحديد مستوى الإفصاح البيئي لشركات الطاقة السعودية في ضوء متطلبات هيئة السوق المالية السعودية، بالإضافة إلى التعرف على أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح واعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى لتحديد مستوى الإفصاح البيئي، والانحدار المتعدد لاختبار أثر خصائص الشركات، حجم الشركة، ربحية الشركة، عمر الشركة على الإفصاح البيئي لعام 2021. وقد تمثل مجتمع الدراسة من شركات الطاقة السعودية وباستخدام تحليل المحتوى لتقارير مجلس الإدارة وفقا لمؤشر الإفصاح البيئي الصادر عن السوق المالية السعودية تم حساب مستوى الإفصاح والذي أوضح انخفاض

نسبة الإفصاح حيث بلغت القيمة المتوسطة لمستوى الإفصاح البيئي لشركات قطاع الطاقة 36.6% وباستخدام تحليل الانحدار توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لخصائص الشركات حجم وعمر وربحية الشركة على مستوى الإفصاح البيئي.

دراسة (الجيلالي، 2022)، بعنوان: تقييم إدارة الأداء البيئي في المؤسسة الإقتصادية ـ دراسة حالة شركة أرامكو السعودية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور شركة أرامكو السعودية في تقييم أدائها البيئي، ومدى تحكمها فيه، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف مكونات الأداء البيئي للشركة كإستعمالها للطاقة النظيفة، إعادة التدوير للنفايات، ترشيد إستهلاك الطاقة، بالإضافة إلى خفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الحفاظ على المياه وحماية التنوع البيولوجي. وتوصلت الدراسة إلى أن شركة أرامكو السعودية متحكمة في أدائها البيئي، وهذا من خلال النتائج التي حققتها، ومختلف الجوائز والشهادات العالمية التي تحصلت عليها في مجال الإدارة البيئية كحصولها على شهادة نظام الإدارة البيئية نسخة ISO 14001/2004.

دراسة (القريشي، 2021) أثر حجم الشركات على الإفصاح البيئي في التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تطبيقية في الشركات الغذائية.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر حجم الشركات على الإفصاح البيئي في التقارير المالية السنوية للشركات الغذائية، بالتطبيق على الشركات الصناعية الغذائية المدرجة في بورصة عمان. وتوصلت نتائج الدراسة أن معظم الشركات الغذائية تركز في إفصاحها البيئي في تقرير مجلس الإدارة، ومن ثم في الإيضاحات ورسالة الشركة. حصلت عناصر الإفصاح البيئي على درجات متفاوتة من الإفصاح. تقوم الشركات الغذائية الأردنية بالإفصاح البيئي الوصفي في تقاريرها المالية السنوية بدرجة متوسطة، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركات (رأس المال، المبيعات، الأرباح) على الإفصاح البيئي في التقارير المالية السنوية للشركات الغذائية المدرجة في بورصة عمان.

2.2.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة (Martnez-Ferrero and Lozano, 2021)، بعنوان: تأثير درجة الملكية المؤسسية على الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) في الدول الناشئة.

هدفت الدراسة إلى اكتشاف تأثير درجة الملكية المؤسسية على الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) في الدول الناشئة وكشفت النتائج التي توصلوا إليها أن أداء الشركات في الأسواق الناشئة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة كان يعتمد على مستوى الملكية المؤسسية المؤثرة خاصة فيما يتعلق بالإفصاح البيئي. وكان المستثمرون المؤسسون ذوو الملكية المنخفضة أقل احتمالا لتشجيع تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والمؤسسي في البلدان النامية، على الرغم من تخفيف هذا التأثير بمجرد وصول الملكية المؤسسية إلى نسبة كبيرة.

دراسة (Rubino and Napoli, 2020)، بعنوان: تأثير حوكمة الشركات على الأداء البيئي- دراسة تجريبية للشركات الإيطالية المدرجة في البورصة.

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير حوكمة الشركات على الأداء البيئي، تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الشركات الإيطالية المدرجة في البورصة. وعلى مدى خمس سنوات، قاموا بفحص تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة للحوكمة على الأداء البيئي للشركات الإيطالية مدرجة (2013-2017). واكتشفوا أن استقلال مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، ووضع الشركة العائلية، كان لها جميعها تأثير إيجابي على الأداء البيئي للشركة، في حين كان لتشابكات المديرين تأثير إيجابي ولكن طفيف. وقد تم تنفيذ هذه النتيجة في الاقتصاد المتقدم للإفصاح عن تقارير الاستدامة للحوكمة على الأداء البيئي للشركات.

دراسة (Ofoegbu et al, 2018)، بعنوان: تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح البيئي للشركات النيجيرية غير المالية المدرجة.

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح البيئي للشركات النيجيرية غير المالية المدرجة. واستخدموا 86 شركة مدرجة في البورصة النيجيرية. وكشفت النتائج أن استقلال مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، واللجان البيئية، وأدراج السياسات البيئية والممارسات والتوثيق والاعتمادات من أطراف ثالثة والشهادات العالمية كانت ذات تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، في حين أن استقلال لجنة التدقيق وحجم مجلس الإدارة كانت غير ذات أهمية فيما يتعلق للإفصاح عن تقارير الاستدامة للحوكمة وأثرها على الأداء البيئي للشركات.

دراسة (Masud et al, 2018)، بعنوان: تأثير حوكمة الشركات على أداء تقارير الاستدامة البيئية في دول جنوب آسيا (بنغلاديش والهند وباكستان).

بحثت الدراسة في تأثير حوكمة الشركات على أداء تقارير الاستدامة البيئية في دول جنوب آسيا (بنغلاديش والهند وباكستان). تم استخدام البيانات من مبادرة التقارير العالمية (GRI) لتحليل تقارير الاستدامة الخاصة بـ 88 منظمة مدرجة لمدة ثماني سنوات (2009-2016). كمتغيرات مستقلة، فإنها تستخدم هيكل الملكية (الأجنبي، المؤسسي، المدير، والعائلي) وخصائص مجلس الإدارة (الاستقلال، الحجم، التنوع، واللجان). واكتشفوا أن الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية، واستقلال مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة كان لها تأثير إيجابي وهام على الأداء البيئي، في حين كان لملكية المدير تأثير سلبي وهام. كان تأثير تنوع مجلس الإدارة واللجان البيئية الأخرى على الأداء البيئي سلبيًا وغير مهم. وأوصوا بزيادة وتفعيل عناصر حوكمة الشركات لأنها يمكن أن تساعد الإدارة في مراقبة وتعزيز تقارير الاستدامة البيئية.

3. منهجية البحث:

1.3. منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والتساؤلات المطروحة والفرضيات والأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها، والتي تتركز على دراسة دور الإفصاح عن تقارير الاستدامة في أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية بالتطبيق على الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول)، اعتمدنا في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي.

2.3. مصادر البيانات:

البيانات الأولية:

تم تطوير استبانة خاصة متعلقة بفرضيات الدراسة ونموذج البحث بالاعتماد على ما أورده الكُتاب والباحثون بخصوص دور الإفصاح عن تقارير الاستدامة في أداء الشركات البيئي ليتم الاعتماد عليها كمصدر أولي. تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة من خلال الملاحظات والاستبيانات والمقابلات، لكن كان ذلك بشكل رئيسي من خلال الاستبيان.

البيانات الثانوية:

تم أيضاً استخراج بعض البيانات من خلال الكتب والمجلات والأبحاث والأطروحات والمقالات وأوراق العمل والشبكة العالمية بهذه الطريقة سهلت بناء خلفية نظرية قوية لتوضيح تعريف المشكلة واختبارها ومقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الأدبيات.

3.3. مجتمع وعينة الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من أصحاب المصلحة ومتخذي القرار ومسؤولين أقسام تقارير الاستدامة للشركات المدرجة بسوق الأسهم (تداول) لقطاع المواد الأساسية وقطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية (مدير إدارة – مساعد مدير إدارة – الأخصائيون) داخل الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول)، ونظرا لاتساع مجتمع الدراسة وصعوبة حصره كاملا، فقد تم استخدام طريقة العينة الميسرة لجمع البيانات من المستجيبين من خلال العمل الميداني والبريد الإلكتروني وقد راعى الباحث نوع النشاط لهذه الشركات لضمان تمثيل كامل مجتمع الدراسة. تم توزيع الاستبانة على كامل عينة الدراسة والبالغ عددهم (143) مبحوثا حيث تم استرداد (126) استبانة، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (16) استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل وبهذا يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (110) استبانة، وهو ما يمثل ما نسبة (87%) من إجمالي عدد الاستبانات المستردة.

4.3. أداة الدراسة:

الاستبانة:

كانت الطريقة المستخدمة في هذا البحث هي الإجابة على مجموعة من الأسئلة الواردة في الاستبيان المصمم خصيصاً لهذه الدراسة. احتوى الاستبيان على (25) سؤالاً مغلقاً بخلاف الأسئلة الديموغرافية الأخرى المتعلقة النوع، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي ...الخ.

وقد تضمنت أداة الدراسة الرئيسة (الاستبانة) ثلاثة أجزاء هي:

- **الجزء الأول:** الجزء الخاص بالمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من خلال متغيرات وهي (النوع، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) لغرض وصف الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- **الجزء الثاني:** تضمن مقياس الإفصاح عن تقارير الاستدامة (البيئية، الاجتماعية، الحوكمة)، حيث احتوى على (15) فقرة لقياسها.
- **الجزء الثالث:** تضمن مقياس أداء الشركات البيئي حيث احتوى على (10) فقرة لقياسها.

والجدول الآتي يوضح توزيع متغيرات الدراسة في الجزء الثاني والثالث من الاستبانة:

جدول: 1 - توزيع متغيرات الدراسة

المتغيرات	الإفصاح عن تقارير الاستدامة			أداء الشركات البيئي
المحور	البيئية	الاجتماعية	الحوكمية	أداء الشركات البيئي
عدد الفقرات	5	5	5	10

وبهذا تكونت الاستبانة (أداة الدراسة) وبشكلها النهائي من (25) فقرة. تم قياس كل منها على مقياس ليكرت "الخماسي"، أي من خمس درجات تتراوح من "لا أوافق بشدة" إلى "أوافق بشدة" للإشارة إلى المعدل الذي يشعر به أفراد العينة. أعطيت القيمة (1) تصنيفًا نوعيًا "لا أوافق بشدة" وأعطيت القيمة (5) تصنيفًا نوعيًا "أوافق بشدة" بحيث يمثل متوسط الإجابات لكل عبارة درجة رضا أعضاء العينة عن سؤال.

عندما يرتفع هذا المتوسط إلى الاقتراب (5)، تكون درجة رضا المستجيبين "مرتفعة جداً"، وعلى العكس من ذلك، حيث ينخفض هذا المتوسط إلى الاقتراب (1)، تكون درجة رضا المستجيبين "منخفضة جداً أو غير موجودة".

5.3. صدق أداة الدراسة وثباتها:

وفقًا لـ (Sekran, 2013)، تتعلق الصلاحية بما إذا كنا نقيس المفهوم الصحيح، بينما تتعلق الموثوقية بالاستقرار والاتساق في القياس.

الصلاحية:

تم استخدام طريقتين لاختبار الاستبانة من أجل الوضوح وتقديم استبيان دراسة متماسك على درجة عالية من الدقة.

- **أولاً**، تم استخدام مصادر متعددة للبيانات مثل (المجلات، والأبحاث، والأطروحات، وشبكة الإنترنت العالمية، والمقالات) لتعيين وصقل النموذج والمقاييس.
- **ثانياً**، تم إجراء مراجعة شاملة تغطي جميع هياكل الدراسة بشكل شامل من قبل المحكمين الأكاديميين من جامعة لينكولن والممارسين المتخصصين في إدارة الأعمال. تمت إضافة بعض العناصر بينما تم إسقاط البعض الآخر بناءً على توصياتهم القيمة. كما تم إعادة صياغة البنود الأخرى لتصبح أكثر دقة لتحسين وتعديل أداة الدراسة.

الموثوقية:

تم إجراء اختبار الموثوقية باستخدام اختبار Cronbach's alpha، لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبيان) وكذلك الثبات. يشير هذا الاختبار إلى المدى الذي يكون فيه بدون تحيز أو خطأ وبالتالي يضمن قياساً متسقاً عبر العناصر المختلفة في الأداة بعبارة أخرى، يمكن وصفها ببساطة بأنها الدقة في القياس التي تتضمن الاستقرار والاتساق.

يقصد بثبات الاستبيان (أداة الدراسة) وهى أن يعطي نفس النتائج تقريباً في حال تكرار تقديمه ضمن نفس الشروط في فترات زمنية مختلفة، يعبر عن الثبات إحصائياً من خلال معامل الثبات كرونباخ ألفا والذي تتراوح قيمته عموماً بين (الصفر) (والواحد الصحيح)، حيث كلما زادت قيمة المعامل واقتربت من الواحد دل ذلك على أن الأداة تتمتع بثبات مرتفع والعكس صحيح، وعلى العموم تشير أغلب الدراسات إلى اعتبار الأداة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات في حال تجاوز المعدل قيمة (0.60)، استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول: 2 - معامل ثبات كرونباخ ألفا لكافة متغيرات الدراسة

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	**No. of Items**
0.882	**2**

جدول: 3 - معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الدراسة

عدد الفقرات	المتغير		معامل كرونباخ الفا
5	**الإفصاح عن تقارير**	البيئية	.861

5	**الاستدامة**	الاجتماعية	
5		الحوكمية	
10	**أداء الشركات البيئي**	أداء الشركات البيئي	.748
25		**الإجمالي**	**.882**

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لإجمالي فقرات الاستبيان بلغت (0.882) وهي قيمة مرتفعة جدا تعكس درجة الثبات العالية التي يتمتع بها، كما نلاحظ كذلك أن معامل الثبات لكل المتغيرات كانت متقاربة وتفوق جميعها الحد الأدنى المطلوب لتحقق شرط الثبات وهو (0.60).

بعد إكمال الاستبانة والتأكد من صدقها وثباتها، تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة وقد سبق عملية التوزيع لقاء مع المعنيين بتعبئة الاستبانة (عينة الدراسة)، تم فيه توضيح الهدف من الدراسة وأن المعلومات التي يتم جمعها من أفراد العينة تتم معاملتها بسرية تامة وهي لغايات البحث فقط.

4. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

1.4. المحور الأول - الإفصاح عن تقارير الاستدامة:

1.1.4. الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية:

وحتى نتمكن من وصف مستوى أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية داخل مجموعة الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول) محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها، وكما تظهر من خلال الجدول التالي:

جدول: 4 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية

الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية					
الرقم	**الفقرة**	**المتوسط الحسابي**	**الإنحراف المعياري**	**الترتيب**	**مستوى الأهمية**
1	تقوم الشركة بالإفصاح في تقاريرها عن الإجراءات اللازمة لخفض التلوث البيئي.	4.28	0.72	2	مرتفع
2	يشير تقرير الإفصاح إلى الغايات والأهداف التي تتبناها الشركة للحفاظ على الموارد الطبيعية للبيئة.	3.91	0.96	4	مرتفع
3	يحدد تقرير الإفصاح الآثار البيئية الهامة من أنشطة الشركة ومنتجاتها.	4.34	0.82	1	مرتفع
4	يفصح التقرير بكل شفافية عن نسبة الإنفاق الفعلي المرتبط بالبيئة إلى الإنفاق المستهدف لمكافحة التلوث.	3.76	0.79	5	مرتفع

5	يقدم التقرير المبادرات البحثية والخطط والمشروعات المستقبلية لتحسين وتخفيف الآثار البيئية.	4.15	0.68	3	مرتفع
المتوسط العام		**4.08**	**0.79**	**مرتفع**	

هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية كان مرتفعا، ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير الإفصاح عن الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير.

2.1.4. الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية:

وحتى نتمكن من وصف مستوى أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية داخل مجموعة الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول) محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها، وكما تظهر من خلال الجدول التالي:

جدول: 5 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية

الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية					
الرقم	**الفقرة**	**المتوسط الحسابي**	**الإنحراف المعياري**	**الترتيب**	**مستوى الأهمية**
1	يفصح التقرير عن بيئة عمل الموظفين وأنظمة الصحة والسلامة والتمكين في مكان العمل.	3.80	0.72	2	مرتفع
2	يفصح التقرير عن أنظمة أجور العاملين وتنمية وتدريب المورد البشري داخل الشركة.	3.88	0.82	1	مرتفع
3	يحوي التقرير مساهمة الشركة تجاه دعم الاقتصاد المحلي.	3.18	0.96	4	متوسط
4	يفصح التقرير عن مساهمة الشركة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية.	3.14	0.79	5	متوسط
5	يفصح التقرير عن مساهمة الشركة في تقديم الهبات والتبرعات والالتزام الأخلاقي بتنمية المجتمع.	3.76	0.68	3	مرتفع
المتوسط العام		**3.55**	**0.91**	**متوسط**	

هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية كان متوسطا، ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير.

3.1.4. الإفصاح عن تقارير الاستدامة الحوكمية:

وحتى نتمكن من وصف مستوى أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة الحوكمية داخل مجموعة الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول) محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها، **وكما تظهر من خلال الجدول التالي:**

جدول: 6 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الإفصاح عن تقارير الاستدامة الحوكمية

الإفصاح عن تقارير الاستدامة الحوكمية					
الرقم	**الفقرة**	**المتوسط الحسابي**	**الإنحراف المعياري**	**الترتيب**	**مستوى الأهمية**
1	يفصح التقرير عن ميثاق مجلس الإدارة ولجان المجلس ومعايير وإجراءات اختيار أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين.	3.96	0.92	1	مرتفع
2	يفصح التقرير عن قواعد وسياسات السلوك المهني وأخلاقياته وسياسة الإفصاح والشفافية والإبلاغ عن الممارسات المخالفة.	3.90	0.87	2	مرتفع
3	يوضح التقرير سياسة التوثيق والحفظ داخل الشركة.	3.81	0.75	3	مرتفع
4	يفصح التقرير عن تقنية المعلومات والرقمنة داخل الشركة.	3.80	0.75	4	مرتفع
5	يفصح التقرير عن الشؤون المالية والمراجعة والمحاسبة والضوابط الداخلية.	3.73	0.83	5	مرتفع
المتوسط العام		**3.84**	**0.82**	**مرتفع**	

هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة الحوكمية كان مرتفعا، ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير الإفصاح عن تقارير الاستدامة الحوكمية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير.

2.4. المحور الثاني - أداء الشركات البيئي:

1.2.4. أداء الشركات البيئي:

وحتى نتمكن من وصف مستوى أهمية أداء الشركات البيئي داخل مجموعة الشركات المساهمة (للمواد الأساسية وقطاع الطاقة) والمدرجة في سوق المال السعودي (تداول) محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها، **وكما تظهر من خلال الجدول التالي:**

جدول: 7 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور أداء الشركات البيئي

أداء الشركات البيئي					
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	لدى الشركة القدرة على تخطى المشكلات المتعلقة بالانبعاثات المصاحبة لعمليات الإنتاج (الأبخرة والغازات السامة، تلوث مياه الشرب ...الخ).	3.48	0.98	7	متوسط
2	تستحدث الشركة طرقا تراعي بها تقليل استهلاك الطاقة غير المتجددة (الوقود) في عمليات الإنتاج.	3.44	1.01	9	متوسط
3	تستفيد الشركة من مخلفات الإنتاج لإنتاج سلع أخرى.	3.64	0.93	4	متوسط
4	تراعي الشركة أثناء عمليات تصميم المنتجات إمكانية تدويرها.	3.80	0.89	2	مرتفع
5	تعتمد الشركة معايير ومقاييس دولية للحكم على خلو منتجاتها من التأثيرات السلبية في البيئة وصحة الإنسان.	3.54	0.95	5	متوسط
6	تراعي الشركة تقليل استنزاف الموارد المتجددة المستخدمة في عمليات الإنتاج.	3.69	0.91	3	مرتفع
7	تلتزم الشركة بالتشريعات القانونية المتعلقة بالمحافظة على البيئة وصحة المستهلك أثناء استخدام المنتجات.	3.45	0.99	8	متوسط
8	تتحمل الشركة كل التكاليف الناتجة عن تلويثها للبيئة.	3.52	0.96	6	متوسط
9	تمتلك الشركة مجموعة من البرامج تمكنها من قياس كفاءة وفاعلية ومراقبة وتقييم أدائها البيئي.	4.05	0.88	1	مرتفع
10	تفصح الشركة عن تكاليفها البيئية بشكل دوري.	3.33	1.03	10	متوسط
المتوسط العام		**3.60**	**0.82**	**متوسط**	

هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن مستوى أداء الشركات البيئي كان متوسطا، ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير أداء الشركات البيئي بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير.

5. اختبار فرضيات الدراسة:

1.5. الفرضية الرئيسية الأولى:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة (البيئية، الاجتماعية، الحوكمة)، على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**، وينبثق من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

1.1.5. الفرضية الفرعية الأولى:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$). وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي كما يلي:

جدول: 8 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي - الفرضية الفرعية الأولى

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R^2	F	Sig. (F)	β	Sig. (t)
أداء الشركات البيئي	تقارير الاستدامة البيئية	0.617[a]	0.381	47.980	.000[b]	1.688	.000

أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (47.980) بدلالة (0.00)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر (38.1%) من التباين الحاصل في (أداء الشركات البيئي) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2).

كما جاءت قيمة (β) التي توضح العلاقة بين (الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية) و(أداء الشركات البيئي) بقيمة (1.688) ذات دلالة إحصائية. ويعني ذلك أنه كلما تحسن الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى أداء الشركات البيئي بمقدار (1.688) وحدة.

النتيجة: بناء على نتائج التحليل السابق، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2.1.5. الفرضية الفرعية الثانية:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).** وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي كما يلي:

جدول: 9 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي - الفرضية الفرعية الثانية

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	Sig. (t)
أداء الشركات البيئي	تقارير الاستدامة الاجتماعية	0.580[a]	0.336	39.480	.000[b]	1.262	.000

أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (39.480) بدلالة (0.00)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر (33.6%) من التباين الحاصل في (أداء الشركات البيئي) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2).

كما جاءت قيمة (β) التي توضح العلاقة بين (الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية) و(أداء الشركات البيئي) بقيمة (1.262) ذات دلالة إحصائية. ويعني ذلك أنه كلما تحسن الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى أداء الشركات البيئي بمقدار (1.262) وحدة.

النتيجة: بناء على نتائج التحليل السابق، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

3.1.5. الفرضية الفرعية الثالثة:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة للحوكمة على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).** وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي كما يلي:

جدول: 10 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي - الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	Sig. (t)
أداء الشركات البيئي	تقارير الاستدامة للحوكمة	0.681[a]	0.463	67.303	.000[b]	1.043	.000

أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (67.303) بدلالة (0.00)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر (46.3%) من التباين الحاصل في (أداء الشركات البيئي) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2).

كما جاءت قيمة (β) التي توضح العلاقة بين (الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية) و(أداء الشركات البيئي) بقيمة (1.043) ذات دلالة إحصائية. ويعني ذلك أنه كلما تحسن الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى أداء الشركات البيئي بمقدار (1.043) وحدة.

النتيجة: بناء على نتائج التحليل السابق، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة للحوكمة على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

6. النتائج التوصيات:

1.6. النتائج:

1.1.6. النتائج النظرية:

- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم الإفصاح عن تقارير الاستدامة وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإستفادة منها في دعم أداء الشركات البيئي والاقتصاد الوطني.
- أظهرت الدراسة أهمية ودور قطاع الشركات في برامج المسؤولية البيئية، الاجتماعية، الحوكمة والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.
- إن الشركات ليست مجرد كيانات اقتصادية غايتها الوحيدة الربح، وإنما يجب أيضا أن تكون كيانات اجتماعية ومساهم فاعل في التنمية المستدامة.
- كما يجب على قطاع الشركات أن ينتقل بميراثه في مجال العطاء والعمل الخيري نحو فلسفة تنموية متكاملة تقوم على التلازم الوثيق ما بين الاستثمار المجدي اقتصاديا والمسؤولية البيئية والمجتمعية.
- أظهرت الدراسة ضرورة اهتمام الشركات بالاستدامة بالمعنى الشمولي الذي يمتد إلى الاستثمار وإلى المجتمع وأفراده.
- أن مسئولية الاستدامة والأداء بالنسبة للشركات أصبحت القضية الأكثر اهتماما في سياق التنمية المستدامة والتي تتطلب من تلك الشركات أن تؤدي دورا أعظم في نحو البيئة والمجتمع.

2.1.6. النتائج العملية:

- أكدت نتائج التحليل الاحصائي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية كان مرتفعا، وأيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير.
- كما أثبتت نتائج التحليل الاحصائي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية كان متوسطا، وأيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير الإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير.
- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة الحوكمية كان مرتفعا، وأيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير الإفصاح عن تقارير الاستدامة الحوكمية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير.
- أكدت نتائج التحليل الاحصائي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن مستوى أداء الشركات البيئي كان متوسطا، وأيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير أداء الشركات البيئي بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير.
- أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

- أكدت نتائج نموذج الانحدار الخطي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة الاجتماعية على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- أثبتت نتائج نموذج الانحدار الخطي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة للحوكمة على أداء الشركات البيئي في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2.6. التوصيات:

- حث الشركات المساهمة للإعتماد على تقارير الأداء البيئي للشركات كأدوات تستخدمها الإدارة في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، بما يدعم برامجها تجاه الأداء البيئي في الأجل الطويل.
- ضرورة المراجعة الدورية والمستمرة لمعلومات الاستدامة المفصح عنها عبر مواقع الشركات المساهمة من قبل مكتب مراجعة خارجي للتأكد من مدى التزام الشركة بالإفصاح عن معلومات الاستدامة.
- إستخدام الأساليب العلمية الكمية منها والإحصائية لوضع مقاييس لقياس التكاليف والمنافع الخاصة بالأنشطة البيئية.
- التأكيد على دور القوانين والتشريعات البيئية وتفعيلها بالشكل المطلوب للقيام بالدور المنوط بها للحد من التدهور البيئي.
- تفعيل الدور الإعلامي بكافة وسائله بهدف التوعية بالرسالة البيئية لإبراز أهمية تحمل كافة أفراد المجتمع مسؤولياتهم تجاه البيئة.
- ضرورة قيام المنظمات المهنية والجهات المعنية بالمسؤولية البيئية بتنظيم دورات فاعلة وكذلك التواصل مع الجامعات والمراكز الأكاديمية لبيان مدى أهمية المسؤولية البيئية.
- حث هيئة سوق المال السعودية بالاستعانة بالخبراء في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعمل لقاءات وندوات لتوعية متخذى القرار وأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة بأهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة وتأثيرها على أداء الشركات البيئي
- على قطاع الشركات الحرص بإقامة ورش عمل وندوات تثقيفية للعاملين لزيادة الوعي البيئي.
- توفير محفزات ودعم معنوي أو مادي للشركات التي تقوم بالإفصاح عن تقارير الاستدامة الخاصة بها.
- ضرورة تطوير المقررات الدراسية داخل الجامعات والمدارس لتغطية موضوعات المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة.
- تخصيص جهة حكومية مختصة فقط بالإشراف والمراقبة والتنظيم والتطوير على معايير تقارير الإفصاح.
- إلزام الهيئات المشرفة على سوق الأوراق المالية (تداول) بالإفصاح عن المسؤولية البيئية للشركات وفقا لنموذج معد مسبقا من قبل الهيئة يحتوي على أحدث المعايير لمحاولة توحيد محتويات التقرير.
- ضرورة تحمل الشركات التكاليف البيئية الناتجة عن ممارساتهم أنشطتهم الإنتاجية.
- إلزام الشركات المساهمة بالحصول على شهادة الجودة ISO: 14001 والمتعلقة بالبيئة.
- إجراء مزيد من الدراسات من قبل الأكاديميين في مجال الإفصاح البيئي لتوسيع البيانات حول الموضوع.

7. المراجع:

Partners, N.R.D. and (2023) Navigating the journey of United Arab Emirates with ESG development N R DOSHI & PARTNERS. Available at: https://www.nrdoshi.ae/navigating-the-journey-of-united-arab-emirates-with-esg-development/ (Accessed: 21 December 2023).

Ahmad, N, Mobarek, A & Raid, M 2023, 'Impact of global financial crisis on firm performance in UK: Moderating role of ESG, corporate governance and firm size', Cogent Business & Management, vol. 10, no. 1. GSIA 2023, sustainable investment, GSIA.

Alda M (2021) The environmental, social, and governance (ESG) dimension of firms in which socially responsible investment (SRI) and conventional pension funds invest: The mainstream SRI and the ESG inclusion. J Clean Prod 298:126812. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2021.126812

Antonella Francesca; Cicchielloa Ferdinando Marrazzab; Salvatore Perdichizzic. (2022). Does the ESG disclosure regulation contribute to the sustainable strategy of companies? The EU and US firms' ESG ratings compared. University of Bologna (UNIBO) and Yunus Social Business Centre Bologna.

Arab, N 2023, Saudi Arabia calls for a balanced approach to ESG investment, https://www.arabnews.com/node/2267256/business-economy .

Aramco, 2023, Investing in growth Innovating for sustainability, https://europe.aramco.com/en/sustainability/sustainability-report.

Arora A, Sharma D (2022) Do Environmental, Social and Governance (ESG) Performance Scores Reduce the Cost of Debt? Evidence from Indian firms. Australas Account Bus Financ J 16:4–18. https://doi.org/10.14453/aabfj.v16i5.02

Beattie, Alan. 2020. The Brussels Effect, by Anu Bradford. Available online: https://www.ft.com/content/82219772-3eaa-11ea-b232-000f4477fbca (accessed on 23 April 2022).

Bromberg, M. (2023, August 9). Sustainability Accounting Standards Board: Everything You Need to Know. Investopedia. https://www.investopedia.com/sustainability-accounting-standards-board-7484327

de Souza Barbosa, A. et al. (2023) 'Integration of environmental, social, and governance (ESG) criteria: Their impacts on corporate sustainability performance', Humanities and Social Sciences Communications, 10(1). doi:10.1057/s41599-023-01919-0.

Deloitte 2023, Globally Consistent ESG Reporting | Deloitte global, www.deloitte.com .

Egorova, A.A., Grishunin, S.V. and Karminsky, A.M. (2022) 'The impact of ESG factors on the performance of Information Technology Companies', Procedia Computer Science, 199, pp. 339–345. doi: 10.1016/j.procs.2022.01.041

ESG-Disclosure, T 2022, Tadawul-ESG-Disclosure-Guidelines, Tadawul-ESG-Disclosure-Guidelines, Tadawul. https://sseinitiative.org/wp-content/uploads/2021/11/Tadawul-ESG-Disclosure-Guidelines-EN.pdf

Fitzgerald, L. (2024) ESG reporting frameworks and standards differences: EcoOnline US, ESG Reporting Frameworks and Standards Differences | EcoOnline US. Available at: https://www.ecoonline.com/en-us/blog/esg-reporting-frameworks-and-standards-understanding-the-difference (Accessed: 15 January 2024).

Frost, T., Tsang, A. and Cao, H. (2022) 'Environmental, social, and governance (ESG) disclosure: A literature review', SSRN Electronic Journal [Preprint]. doi:10.2139/ssrn.4270942.

Global Reporting Initiative (2023) About GRI, www.globalreporting.org. Available at: https://www.globalreporting.org/about-gri/ .

Harasheh M, Provasi R (2023) A need for assurance: do internal control systems integrate environmental, social, and governance factors? Corp Soc Responsib Environ Manag 30:384–401. https://doi.org/10.1002/csr.2361

Kaplan, R.S. and Ramanna, K. (2021) 'How to Fix ESG Reporting', SSRN Electronic Journal [Preprint]. Available at: https://doi.org/10.2139/ssrn.3900146 .

Khalil MA, Khalil R, Khalil MK (2022) Environmental, social and governance (ESG)—augmented investments in innovation and firms' value: a fixed-effects panel regression of Asian economies. China Financ Rev Int https://doi.org/10. 1108/CFRI-05-2022-0067

Madden BJ (2022) Bet on innovation, not environmental, social and governance metrics, to lead the Net Zero transition. Syst Res Behav Sci 417–428. https://doi.org/10.1002/sres.2915

Najat Mouhamed (2021) 'Corporate Governance and Financial Performance:, an empirical study on cement companies listed in Saudi Stock Market', Jerash Research and studies P. 697. doi:10.36091/0550-020-002-011

Oprean-Stan, C.; Oncioiu, I.; Iuga, I.C.; Stan, S.(2021) Impact of sustainability reporting and inadequate management of ESG factors oncorporate performance and sustainable growth. Sustainability 2020,12, 8536.

Park, S.R. and Oh, K.-S. (2022) 'Integration of ESG information into individual investors' corporate investment decisions: Utilizing the UTAUT framework', Frontiers in Psychology, 13. doi:10.3389/fpsyg.2022.899480

Ronalter, L.M., Bernardo, M. and Romaní, J.M. (2022) 'Quality and environmental management systems as business tools to enhance ESG performance: A cross-regional empirical study', Environment, Development and Sustainability, 25(9), pp. 9067–9109. doi:10.1007/s10668-022-02425-0.

Sandberg H, Alnoor A, Tiberius V (2022) Environmental, social, and governance ratings and financial performance: evidence from the European food industry. Bus Strateg Environ 2471–2489. https://doi.org/10.1002/bse.3259

Wan, G. and Dawod, A.Y. (2022) 'ESG Rating and Northbound Capital Shareholding Preferences: Evidence from China', Sustainability, 14(15), p. 9152. Available at: https://doi.org/10.3390/su14159152 .

writer (2021) What is Environmental, Social and Governance (ESG)? - MCM | Management Consulting, MCM | Management consulting. Available at: https://mcm.sa/2021/07/19 (Accessed: 13 November 2023).

Yilmaz, F & Luomi, M 2023, Scaling up ESG finance in the Gulf: A Perspective from Saudi Arabia, https://transitioninvestment.com/article/scaling-up-esg-finance-in-the-gulf-a-perspective-from-saudi-arabia/ .

Zhang, B., Yuan, Z., 2022. Annual report on ESG investing in China's assest management industry 2022. https://sfi.cuhk.edu.cn/show-51-1182.html

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v5.54.3

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

معوقات ممارسة رقابة فعالة على دستورية القوانين في سوريا

Obstacles to Effective Judicial Review of the Constitutionality of Laws in Syria

إعداد: الباحثة/ رولا عبد المجيد بغدادي

قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت محامية وباحثة في برنامج الدكتوراه في القانون الدستوري، العربية، بيروت، لبنان.

Email: rolla.bg1981@gmail.com

ملخص البحث:

يقدم هذا البحث دراسة مقارنة لمدى فاعلية المحكمة الدستورية السورية، في الرقابة على دستورية القوانين، في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال المحكمة ومدى الصلاحيات المنوطة بها. وفي استقلال المحكمة، يدرس البحث تشكيل المحكمة واستقلال قضاتها، حيث ينفرد رئيس الجمهورية في تشكيل المحكمة، وله الصلاحية بالتجديد لهم كل أربع سنوات، ما يجعل القضاة تابعين للسلطة السياسية التي عينتهم، طالما أنها صاحبة الحق في إجازة التمديد لهم، ويكرس عدم الاستقلال هذا بترك مسألة إقالة القضاة للقانون، وهي مسألة بالغة الأهمية ويجب أن تحاط بحماية الدستور. وفي مسألة الصلاحيات، يطور دستور عام 2012 صلاحيات المحكمة، وبشكل لافت يقرر حق الأفراد بالتظلم من قرار قضائي استند على قانون يدعون عدم دستوريته بحقهم. وعلى أهمية هذه المسألة، ما زال الدستور لا يمنح هذا الحق للمواطنين أو المؤسسات حتى في حالة عدم وجود نزاع بالتوجه وتقديم طعن فردي أمام المحكمة. وبالنتيجة يقدم البحث مجموعة من التوصيات، التي يمكن أن تدعم استقلال المحكمة واستقلال قضاتها، كتبني مبدأ الفصل بين السلطات، وتعدد الجهات المخولة بتشكيل المحكمة، وتعيين القضاة لفترة واحدة أو مدى الحياة، إضافةً إلى توصيات ترتبط بتوسيع صلاحيات المحكمة للنظر في الدعاوى الفردية. تمت دراسة كما سبق في ضوء التجارب الدولية المعاصرة كالتجربة الفرنسية وهي من التجارب المهمة في سياق الرقابة السياسية على دستورية القوانين. وإلى جانب التجربة الفرنسية تبرز التجربة المغربية التي أرست ملامح عدالة دستورية فاعلة على صعيد الدول العربية، وكان من المفيد التطرق لآليات بعينها تبنتها بعض التجارب الأخرى، كالتجربة الألمانية بما يتعلق بمسألة بالغة الحساسية وهي إقرار حق الأفراد بالطعن بدستورية قانون يمس بحقوقهم دون أن يكون هناك نزاع مثار أمام القضاء.

الكلمات المفتاحية: الدستور السوري لعام 2012، المحكمة الدستورية العليا في سوريا، المحكمة الدستورية المغربية، المجلس الدستوري الفرنسي، استقلال المحكمة الدستورية.

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

Obstacles to Effective Judicial Review of the Constitutionality of Laws in Syria

Roula Abdul Majid Baghdadi

Abstract:

This research presents a comparative study of the effectiveness of the Syrian Constitutional Court in supervising the constitutionality of laws, considering the principle of the separation of powers and the independence of the court and the extent of its delegated powers. Regarding the independence of the court, the research examines the formation of the court and the independence of its judges, where the President of the Republic has the exclusive authority to form the court and has the power to renew their appointments every four years, making the judges subject to the political authority that appointed them, if it has the right to renew their appointments. This lack of independence is further exacerbated by leaving the issue of dismissing judges to legislation, which is a matter of great importance and should be constitutionally protected. Regarding the issue of powers, the 2012 constitution expands the powers of the court, notably granting individuals the right to appeal against a judicial decision based on a law they claim to be unconstitutional with respect to their rights. However, the constitution still does not grant this right to citizens or institutions even in cases where there is no dispute to initiate individual appeals before the court. As a result, the research provides a set of recommendations that could support the independence of the court and the independence of its judges, such as solidifying the principle of the separation of powers, diversifying the authorities empowered to form the court, and appointing judges for a single term or for life, in addition to recommendations related to expanding the court's jurisdiction to consider individual claims. The study also examines contemporary international experiences, such as the French experience, the Moroccan experience, and the German experience regarding the highly sensitive issue of granting individuals the right to challenge the constitutionality of a law affecting their rights without there being a dispute before the judiciary.

Keywords: Syrian Constitution of 2012, the Supreme Constitutional Court in Syria, Moroccan Constitutional Court, French Constitutional Council, Independence of the Constitutional Court.

1. المقدمة

لم تكن مسألة الرقابة على دستورية القوانين في سوريا مسألة جديدة، بل ولدت هذه الفكرة مع دستور عام 1950، ومع ذلك لم يتم تفعيل هذه الرقابة بالشكل المطلوب خلال الحياة السياسية التي اتسمت بعدم الاستقرار بعد جلاء القوات الفرنسية، ومن ثم مع فترة حكم حافظ الأسد حيث سيطر حزب البعث على الحياة السياسية في البلاد حتى هذه اللحظة (الدراجي، 2020، ص 5).

يعد الدستور السوري هو القانون الأساسي في البلاد، ويلزم هذا المبدأ السلطة التشريعية بالتزام قواعد الدستور حال مباشرتها سن القوانين، في حين أن هذا المبدأ يستتبع ايضاً أن تكون الأوامر الصادرة عن السلطة التنفيذية منسجمة مع قواعد القانون والدستور تحت طائلة إبطالها لعدم شرعيتها أو عدم دستوريتها[1].

إلا أن تكريس هذا المبدأ استلزم إيجاد آليات رقابية تقوم بمهمة تحديد إذا ما كانت القوانين منسجمة مع الدستور أو تخالفه، وذلك هو الضامن الرئيسي لتطبيق مبادئ الدستور، وتكريس سيادة القانون.

وقد أولى الدستور السوري هذه المهمة للمحكمة الدستورية العليا، وهي هيئة قضائية مستقلة في الجمهورية العربية السورية مقرها مدينة دمشق[2]؛ وتختص بالرقابة وإبداء المشورة في دستورية القوانين والمراسيم التشريعية ومشروعاتها واللوائح والأنظمة، ومراقبة انتخابات رئيس الجمهورية، والنظر في الطعون الخاصة بانتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الشعب والبت فيها[3].

لكن المحكمة ليست فعالة بالشكل المتوقع منها، بل والمطلوب حالاً في ظل ضرورة تعديل القوانين لتتوافق مع الدستور الحالي، وفي ضوء الحاجة الشعبية الملحة لوجود قضاء دستوري ينتصف للمواطنين بمواجهة القوانين التمييزية (الدراجي، 2020، ص 6).

1.1. إشكالية البحث:

يقوم النظام السياسي في سوريا على تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، الذي تتضخم صلاحياته بمقابل صلاحيات محدودة للسلطة التشريعية، وفي غياب مبدأ الفصل بين السلطات، تحال كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالنتيجة إلى رئيس الجمهورية[4].

في ضوء ذلك تثور الإشكالية التالية: ما مدى فعالية المحكمة الدستورية في ضوء غياب مبدأ الفصل بين السلطات وتركيز السلطات بيد رئيس الجمهورية.

ويتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يتأثر استقلال المحكمة بانفراد رئيس الجمهورية بتعيين أعضائها والتمديد لهم.
2. ما هي ضمانات استقلال القضاة؟
3. هل صلاحيات المحكمة وولايتها كافية لفاعليتها وحماية سمو الدستور؟

[1] التقرير الدوري الثالث الجمهورية العربية السورية، 5 تموز/يوليه 2004، المقدم للجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، Distr. GENERAL CCPR/C/SYR/2004/3 19 October 2004، ص 2.
[2] المادة الأولى من قانون المحكمة الدستورية العليا السوري رقم 7 لعام 2014.
[3] المادة 146 من الدستور السوري.
[4] مواد الدستور السوري لعام 2012 من المادة 83 إلى المادة 117.

4. كيف تؤثر صلاحية الدفع الفرعي على حماية حقوق وحريات المواطنين؟

وفي الإجابة على هذه الأسئلة، تم تبني مناهج البحث العلمي الوصفي والتحليلي المقارن، إذ تم استعراض المواد الدستورية والقانونية السورية ذات الصلة، كما تم مناقشتها في ضوء الإطار الدستوري والقانوني للمحكمة الدستورية المغربية والمجلس الدستوري الفرنسي، لما لتجربة المغرب كتجربة عربية في ملكية دستورية من أهمية، ولما للتقاليد الدستورية والقانونية الفرنسية من أثر تاريخي على المنظومة القانونية والدستورية السورية.

2.1. أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لدراسة الثغرات التي تؤثر في فاعلية المحكمة الدستورية السورية في الرقابة على دستورية القوانين، ومناقشة هذه الثغرات وتقديم بدائل تسمح برفع فاعلية هذه المحكمة، لما لها من أثر كبير في إصلاح النظام السياسي وحماية الحقوق والحريات.

3.1. أهمية الدراسة:

تلقي هذه الدراسة الضوء على فعالية المحكمة الدستورية السورية وفقاً للمناهج العلمية الأكاديمية، وتقدم توصيات مناسبة وقابلة للتطبيق تهدف إلى إعطاء هذه المحكمة دورها المناسب والطبيعي ضمن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا.

2. الدراسات السابقة:

1. دراسة (إبراهيم القاسم، 2017) النظام القضائي في سوريا وما يرتبط به.

قدمت هذه الدراسة بحث عن النظام القضائي في سوريا وعن المحاكم الدستورية، وخلصت إلى وجود الحاجة الملحة لإجراء تعديلات كثيرة حتى ترتقي بالقضاء إلى حال تضمن استقلاليته وحياديته بشكل كامل، لكي يقوم بدوره على أكمل وجه في إيصال الحقوق لأصحابها وضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب، وإقامة العدل بين المواطنين دون أي تمييز أو تفريق بينهم، ودون وجود أية عراقيل في الوصول إلى القضاء، بحيث يضمن المتداعون الوصول إليه بشكل سهل ودون دفع مبالغ طائلة في سبيل وصولهم إلى حقوقهم.

كما خلصت الدراسة إلى أن استقلال القضاء عن وزارة العدل يحقق الكثير من الحيادية والمصداقية وعدم التبعية لسياسات النظام، بحيث يكون مستقلاً بشكل كامل ولا يتبع لسياسات الحكومة بأي شكل من الأشكال، مما يعطيه دوراً أكبر في ممارسة دور الرقيب والمراقب على كل إجراءات المؤسسات الحكومية وقراراتها، لمطابقتها مع القوانين والتشريعات والدستور السوري، وبما يتناسب مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والنزاهة.

2. دراسة (إبراهيم الدراجي، 2018). سوريا بدائل دستورية، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، نحو عملية مصالحة وإعادة بناء في سوريا ما بعد النزاع – من السوريين إلى السوريين.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الدعم والمشورة لمسار التفاوض الدستوري السوري حيث تعرض فيها الخيارات والبدائل الدستورية التي تبنتها دولاً شهدت نزاعات وتحديات كالتي تعاني منها سورية حالياً فلجأت إلى استخدام الدستور، إما كوسيلة لمواجهة تداعيات ونتائج تلك الحروب والأزمات، أو كغاية كان الوصول لها يكفل تحقيق السلام المنشود. تناول الفصل الأول الوثائق الدستورية المؤقتة"، فيما ناقش الفصل الثاني "المسار الإجرائي لدستور ما بعد النزاع"، أما الفصل الثالث فطرح ما يُمكن أن تتضمنه دساتير ما بعد النزاع."

3. دراسة (ميشيل شماس، 2020)، المحكمة الدستورية في سوريا (الدور والوظيفة).

تضمنت الدراسة خمسة فصول، ركزت في الفصل الأول على أهمية القضاء الدستوري في مجتمع كالمجتمع السوري الذي يتعرض لخطر وجودي، ورصدت في الفصل الثاني المتغيرات التي طرأت على العملية الدستورية في سورية وبعض الدول العربية بعد الثورات والاحتجاجات التي عصفت بها، وفي الفصل الثالث عرفت الدراسة القضاء الدستوري في سورية، وبينت طريقة تعيين أعضائه والاختصاصات الممنوحة له، والعيوب التي اعترته، وفي الفصل الرابع والأخير سلطت الدراسة الضوء على السياسات المقترحة لتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا.

4. دراسة (مصعب يوسف محلا، 2020). الرقابة على دستورية القوانين في سوريا، (تطورها وحجية الحكم الصادر وأثره القانوني).

خلصت الدراسة إلى أنه لا تزال وظيفة الرقابة على دستورية القوانين في سوريا تعاني وهناً واضحاً، مما لا يتيح حل المشكلات السياسية التي تعاني منها الدولة، فرغم أن التغييرات الدستورية والتشريعية خطت خطوات واسعة في تطوير أداء هذا الدور من الناحية التنظيمية والقانونية إلا أن الاجتهادات القضائية والفقهية لا تزال تعاني ضعفاً عملياً على الرغم من الأبواب المفتوحة على الصعيد القانوني كما بينت هذه الدراسة، أن التدخلات السياسية لا تزال صاحبة الدور الأكبر في مسار أداء المؤسسات السياسية للدولة ما يعمق أدوار الإعاقة في أداء مؤسسة الرقابة على دستورية القوانين للأدوار المطلوبة منها لحل مكامن الخلل البنائي على صعيد عدم التوازن بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

5. دراسة (إبراهيم الدراجي، 2020) المحكمة الدستورية السورية، إشكالياتها وكيف يمكن أن تكون ضامنة لمبادئ الشرعية والمواطنة.

تأتي هذه الدراسة بهدف إعادة تسليط الضوء على واقع المحكمة الدستورية السورية بكل تفاصيلها، وإبراز الدور الذي يمكن أن تقوم به في حياة الأفراد والدول على حد سواء، وبهدف إبراز كيفية تأثير تشكيل المحكمة وتكوينها على أداء مهامها، وكيف يمكن لقضية إجرائية لا تلفت الاهتمام والتركيز عادة، كآلية تعيين أعضاء المحكمة ومدة ولايتهم وإمكانية تجديدها؛ أن تؤثر على قدرة المحكمة كلية، فتهدد استقلاليتها وتعيق قدراتها على ممارسة اختصاصاتها الموضوعية الممنوحة لها. كما قدمت الدراسة مقترحات تفصيلية بخصوص كل مادة ذات صلة من مواد الدستور أو قانون المحكمة.

6. منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، (2022). الحوكمة والنظم القضائية والعملية الدستورية في سوريا، الورقة الرابعة: أصوات سورية لدستور شامل

تتناول الدراسة التغييرات المنهجية المحتمل أن تحدث في البلاد عقب تطبيق الدستور الجديد أو المعدّل في حال كان الأخير يستوفي وجهات نظر الأقليات الذين يشعرون أن لا أحد يسمع أصواتهم.

تورد الدراسة آراء فئات مختلفة من الشعب حول منظومات الحوكمة والقضاء التي يرغبون في تطبيقها وحول الدور الذي يلعبه الدين في الأنظمة الدستورية والقانونية. وتتناول أيضاً كيفية وضع سلطة قضائية مستقلة ونزيهة، مع أخذ آراء مكونات الشعب السوري على اختلافها بعين الاعتبار في صياغة الدستور الجديد أو المعدل للبلاد.

3.الإطار النظري:

المطلب الأول: استقلال المحكمة

إن ضمان استقلال المحكمة الدستورية يعد من أهم المقومات التي تمكنها من أداء مهمتها في الرقابة على دستورية القوانين (Jong-Sung & Wonik, 2013, p. 381)، ويتعلق هذا الاستقلال بشكل رئيسي بالجهة (صاحبة صلاحية التعيين) الفرع الأول ومن ثم فهو يتكرس عبر (ضمانات استقلال القضاة) الفرع الثاني، بشكل يحيد بالمحكمة الدستورية عن التنافرات والتجاذبات السياسية التي غالباً ما تحكم علاقة السلطات ببعضها ضمن دولة ما.

الفرع الأول: الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين

إن عملية تعيين قضاة المحكمة الدستورية السورية، يقوم بها (رئيس الجمهورية منفرداً)، ويتم تعيين القضاة ضمن (شروط محددة للأهلية والكفاءة) ينص عليها القانون.

أولاً: انفراد رئيس الجمهورية بسلطة تشكيل المحكمة

تتألف المحكمة الدستورية العليا السورية من أحد عشر عضواً يكون أحدهم رئيس يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. ويبدأ حساب المدة من تاريخ أداء العضو القسم الدستوري[5].

إذ ينص الدستور السوري على أن "تؤلف المحكمة الدستورية العليا من سبعة أعضاء على الأقل يكون أحدهم رئيساً يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم"[6].

إن انفراد رئيس الجمهورية بصلاحية تعيين قضاة المحكمة، يعدم استقلال هذه المحكمة، فاستقلال المحكمة يتكرس عبر توزيع سلطة تعيين قضاتها بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، أو عن طريق انتخاب أعضائها من قبل السلطة التشريعية (زهير، 2014، ص. 278).

نجد مثالاً على ذلك في الدستور المغربي الذي أعطى الصلاحية للملك بتعيين ستة أعضاء، بينما يعين عضو منهم بناء على اقتراح الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى؛ وستة آخرين ينتخبهم ثلاثة منهم من قبل مجلس النواب، وثلاثة آخرين من قبل مجلس المستشارين[7]. بالتالي فإن توزيع صلاحية التعيين بين عدة سلطات يشكل ضمانة نسبية لاستقلال المحكمة.

وبرغم التعديلات التي طرأت على مسألة الرقابة على دستورية القوانين في فرنسا فإن المجلس الدستوري الفرنسي ما زال يشكل المجلس بالطريقة التي وضعها دستور عام 1958 حيث يتألف من تسع أعضاء معينين لمدة تسع سنوات وأعضاء حكميين، هم رؤساء الجمهورية السابقين مدى الحياة، وتتوزع صلاحية التعيين بين كل من رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ ثلاثة أعضاء لمدة تسع سنوات، ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس.

وينتهج المشرع الفرنسي منهجاً أكثر تقييداً لسلطات الرئيس، ففي التعديل الدستوري لعام 2008 وفي القانون العضوي الصادر في 23 تموز عام 2010 فإنه بإمكان اللجنة البرلمانية الدستورية في كل من غرفتي البرلمان عدم الموافقة على الاسم المقترح من الرئيس بعد الاستماع إليه، وللجنة المشتركة عدم الموافقة على الاسم المقترح من رئيس الجمهورية (زهير، 2014، ص. 245).

[5] المادة 3 من قانون المحكمة الدستورية العليا السوري رقم 7 لعام 2014.
[6] المادة 141 من الدستور السوري النافذ لعام 2012.
[7] الفصل 130 من الدستور المغربي النافذ لعام 2011.

بالتالي تقدم التجربتين المغربية والفرنسية نموذج مناسب لحماية استقلال المحكمة عبر تشكيلها من قبل عدة جهات أو سلطات دستورية، ويفتقد ذلك في المحكمة الدستورية السورية مع انفراد رئيس الجمهورية بتعيين أعضائها.

إن عملية التعيين الشفافية والتشاركية، تدعم ضمان استقلال ونزاهة المحكمة الدستورية (Sadurski, 2008, p. 23)، لذلك يمكن تقييم استقلال المحكمة الدستورية من خلال تكوين هيئة التعيين ومعايير الاختيار المستخدمة للقضاة.

إن هيئة التعيين المتنوعة والشاملة، ومعايير الاختيار التي تعطي الأولوية للجدارة والخبرة، تستطيع أن تعزز استقلالية القضاء (Rios-Figueroa, 2005, p. 264).

ثانياً: أهلية القضاة

من المعايير الأساسية في اختيار القضاة، الكفاءة المهنية، إذ يجب أن يمتلك القضاة الكفاءة المهنية، بما في ذلك المعرفة بالقانون الدستوري والقدرة على تفسير الأحكام القانونية، هذا المعيار مهم لضمان جودة صنع القرار القضائي ومصداقية القضاء (Ran, 2018, p. 260).

هناك عدة معايير للكفاءة المهنية يمكن تبنيها في اختيار القضاة كالمعرفة والخبرة القانونية، إذ يجب أن يكون لدى القضاة فهم عميق للقانون والمبادئ القانونية، بالإضافة إلى خبرة في ممارسة القانون أو العمل كقاض (P. 90).

وإلى جانب الكفاءة والخبرة المهنية، تبرز مسألة النزاهة الأخلاقية، إذ يجب أن يكون القضاة قادرين على إظهار النزاهة الأخلاقية والحياد، وكذلك الالتزام بدعم سيادة القانون (Brun-Otto, 2017, p. 187).

إن تعيين قضاة المحكمة، وقياس إطلاق يد السلطة صاحبة الصلاحية بالتعيين يتطلب تقدير وجود أو غياب شروط معينة مطلوبة لتعيين القضاة، وبالرغم من عدم تطرق الدستور السوري لمسألة أهلية قضاة المحكمة، فإن القانون يشترط لعضوية المحكمة أن يكون القاضي متمتعاً بالجنسية العربية السورية، ولا يحمل جنسية أخرى، وأن يكون متماً الأربعين من العمر ولم يتجاوز الثانية والسبعين، وحائزاً على الإجازة في الحقوق من إحدى الجامعات السورية أو ما يعادلها، ويلتفت القانون لشرط الخبرة موجباً أن يكون العضو قد مارس العمل القضائي أو المحاماة أو التدريس في كليات الحقوق مدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً[8].

ووضع الدستور المغربي بدوره ضوابط لأهلية القضاة تتمثل بالكفاءة العالية في مجال القانون، أو كفاءة قضائية، أو فقهية، أو إدارية، إضافة إلى شرط الخبرة لمدة تفوق خمس عشرة سنة، إضافة إلى شرطي التجرد والنزاهة.

وفي حين أن المشرع المغربي لم يضع في القانون الناظم للمحكمة الدستورية شروطاً أو بنداً صريحاً يتضمن شروطاً أكثر تفصيلاً عن أهلية القضاة، لكنه نص بشكل صريح على موانع ومحظورات على العضو.

فإذا رغب بالترشح إلى أي مهمة انتخابية عليه أن يطلب إقالته من المحكمة، دون أن يسري ذلك على المهام الانتخابية الداخلية المتعلقة بجمعيات وهيئات ليس لها طابع سياسي أو نقابي أو مهني. إضافة إلى مجموعة من الشروط تضمن حياد الأعضاء عن العمل السياسي بما قد يعرض مهامهم في المحكمة لعدم النزاهة أو ينال من استقلالهم[9].

[8] المادة 4 من قانون المحكمة الدستورية العليا، مرجع سابق.
[9] المواد 8 و10 و11 من القانون التنظيمي رقم 066.13 لعام 2014 المتعلق بالمحكمة الدستورية المغربية.

أما المشرع الفرنسي فلم ينص على شروط معينة في أهلية القضاة، لكن وكما سبق وذكر فإن صلاحية كل من الرئيس ورئيسي المجلسين التشريعيين ليست مطلقة طالما أن الترشيح يسقط في حالة الاعتراض من 5/3 أعضاء اللجنة البرلمانية الدستورية المختصة على تعيين المرشح (زهير، 2014، ص. 245).

إن المبادئ القانونية وضمانات الحياد ليست مبادئ جامدة، كما أن انتهاك استقلال سلطة ليس بالضرورة أن يظهر عبر تفصيل واحد بعينه، وإنما هو نتيجة تضافر عدة عوامل ساهمت في هذا الخلل، فانفراد رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء المحكمة الدستورية السورية، ومن ثم عدم وجود معايير دستورية كافية لضمانة أهلية أعضاء المحكمة، والاكتفاء بالنص عليها في القانون، يفقدها ضمانة أساسية طالما أن تغيير القانون أسهل بكثير من تعديل الدستور (الدراجي، 2020، ص. 13).

ومع غياب وجود أي دور رقابي على عملية التعيين تلك من قبل السلطة التشريعية على الأقل، يحيل المحكمة الدستورية إلى محكمة تابعة بشكل كامل لرئيس الجمهورية.

مع العلم أن المحكمة الدستورية في سوريا هي المختصة دون غيرها بمحاكمة رئيس الجمهورية بتهمة الخيانة العظمى، وإبداء الرأي بناء على طلب من رئيس الجمهورية في دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم، والإشراف على انتخاب رئيس الجمهورية وتنظيم الإجراءات الخاصة بذلك، والنظر في الطعون الخاصة بصحة انتخاب رئيس الجمهورية [10].

ومع غياب آلية شفافة ومناسبة للتعيين، ما من ضمانات قانونية ألا يكون التعيين مبني على الولاءات السياسية.

يحيلنا ذلك إلى البحث في موضوع حياد القاضي، وسيبين الفرع الثاني، كيف يتضافر عدم كفاية ضمانات استقلال المحكمة، لتصبح المحكمة الدستورية تابعة بشكل مطلق للجهة المختصة بالتعيين في سوريا.

الفرع الثاني: الاستقلال الشكلي لأعضاء المحكمة

يشكل استقلال القضاة أمر ضروري في ترسيخ شرعية المحكمة الدستورية ومصداقيتها. فإذا كان يُنظر إلى المحكمة على أنها محايدة ومستقلة، فيمكن أن تساعد في بناء ثقة المجتمع في النظام السياسي. من ناحية أخرى، إذا تم النظر إلى المحكمة على أنها حزبية أو تابعة للنخبة الحاكمة، فقد تقوض شرعيتها. (Skaar. E, 2011, pp. 108-129)

هذه المعايير تشمل القدرة على إصدار أحكام مستنيرة ومستقلة على أساس الأحكام القانونية والدستورية ذات الصلة. ومن خلال اختيار القضاة بناء على هذه المعايير، بدلا من ولائهم السياسي أو انتمائهم السياسي، يمكن تعزيز استقلالية المحكمة الدستورية وحمايتها من التأثير السياسي غير المبرر (Tomasic, 2000, pp. 387-401, p. 397).

وكلما كان القضاة أكثر احترافا واستقلالية، كلما قل تعرضهم للضغوط الخارجية، وزاد احتمال أن يكونوا بمثابة ضابط على السلطة السياسية (Elster, 2012).

إن مسألة استقلال أعضاء المحكمة الدستورية مسألة جوهرية في فاعلية الرقابة على دستورية القوانين، وترتبط مسألة استقلال القضاة بمجموعة من الضوابط والمعايير التي تقيد السلطة صاحبة الصلاحية بالتعيين (كمدة التعيين) (زهير، 2014، ص. 283)، وتلزمها بقواعد معينة في اختيارها وتضع آليات رقابية فاعلة على عملية التعيين هذه، كما أن (تمتع القضاة بالحصانة (ص: 294- 295) يشكل مبدأ أساسي لاستقلال المحكمة.

[10] المادة 146 من الدستور السوري.

أولاً: مدة التعيين

نص الدستور السوري على أن تكون مدة عضوية المحكمة الدستورية أربع سنوات قابلة للتجديد[11]، وذلك يعني أنها يمكن أن تكون مدى الحياة متوقفة كل أربع سنوات على إجازة أو موافقة رئيس الجمهورية صاحب السلطة في التعيين.

بالتالي إذا كانت تبعية المحكمة لرئيس الجمهورية واضحة بانفراده بتعيين أعضائها، فإن صلاحيته بالتجديد كل أربع سنوات، تطعن بحياد العضو، ثم أنها تبدو أكثر خطورة من سابقتها، وهذا ما تثيره مسألة التجديد لذلك نجد أن الدستور المغربي نص على أنها غير قابلة للتجديد[12]، وهي تسع سنوات.

ومدة تسع سنوات، مدة مناسبة تسمح للعضو بالانخراط بعمل المحكمة ومن ثم مراكمة خبرته مع الوقت. وذلك ما اعتمده المشرع الفرنسي الذي نص على أن يكون تعيين الأعضاء لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، أما بالنسبة للأعضاء الحكميين وهم رؤساء الجمهورية السابقين فقد نص على عضويتهم مدى الحياة، وكلا الحالتين تؤمنان حياد العضو، طالما أنه ينفصل عن السلطة صاحبة الصلاحية بالتعيين بشكل تام إذ أنه ليس بحاجة لإجازتها للتجديد له) (زهير، 2014، ص. 245).

وبما يتعلق باستقلال القضاة فقد نص الدستور السوري الحالي على منع أعضاء المحكمة من الجمع بين عضويتها وتولي الوزارة أو عضوية مجلس الشعب، وترك للقانون تحديد الأعمال الأخرى التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة[13].

وقد أضاف قانون المحكمة الدستورية في سوريا إلى هذا المنع عضوية مجالس الإدارة المحلية وأي وظيفة أو مهنة أخرى إلا أنه سمح للعضو بالتدريس في الجامعة[14]، ومنع أن يكون بين الأعضاء علاقة قربى أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة[15].

بالمقابل ترك الدستور المغربي للقانون مسألة تحديد المهام التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة، خاصة ما يتعلق منها بالمهن الحرة[16]، حيث يحدد القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية في المغرب هذه المهام ومنها عضوية الحكومة أو مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو المجلس الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو أي وظيفة عامة أخرى أو مهمة انتخابية أو شغل منصب في شركة تجارية أو مزاولة مهام يؤدى عنها أجر من قبل دولة أجنبية أو منظمة دولية أو منظمة دولية غير حكومية أو ممارسة أي مهنة حرة[17].

كما أن المشرع الفرنسي ألزم أعضاء المجلس الدستوري بالتعهد عند مباشرة مهامهم فيه والالتزام بعدم شغل مواقع قيادية في الأحزاب السياسية) (زهير، 2014، ص. 247)، ويعد عدم الجمع بين عضوية المحكمة وأي عمل آخر وخصوصاً النشاط السياسي ضمانة مهمة لاستقلال أعضاء المحكمة وهي تسمح بأن يقوموا بواجباتهم بالشكل المطلوب من الجدية والموضوعية والشفافية (ص247).

وفي حين ينص الدستور السوري على إمكانية التجديد لأعضاء المحكمة كل أربعة سنوات، فذلك يعني أنه قد تبقى هيئة المحكمة هي ذاتها لوقت مفتوح طالما أن العضوية قابلة للتجديد، على خلاف الدستورين الفرنسي والمغربي.

[11] المادة 143 من الدستور السوري.
[12] الفصل 130 من الدستور المغربي.
[13] المادة 142 من الدستور السوري لعام 2012.
[14] المادة 6 من قانون المحكمة الدستورية العليا السوري.
[15] المادة الخامسة من قانون المحكمة الدستورية العليا السوري.
[16] الفصل 131 من الدستور المغربي.
[17] المادة 5 و6 من قانون المحكمة الدستورية المغربي.

بالرغم من وجوب تغيير هيئة المحكمة كل تسع سنوات لأنها غير قابلة للتجديد، إلا أن الدستور المغربي في خطوة تشكل ضمانة إضافية لاستقلال هذه الهيئة نص على إجراءات تعيين تسمح بتجديد ثلث أعضاء الهيئة كل ثلاثة سنوات[18].

أما في فرنسا فيتم تجديد ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات) (زهير، 2014، ص. 247)، والتجديد في هيئة المجلس والمحكمة أمر مؤثر في عملها بشكل كبير، لناحية عدم السماح لطغيان توجه قانوني أو سياسي أو إيديولوجي على المحكمة، ثم أنه يمنع التكتلات داخلها (ص. 284).

إلى جانب آليات الاختيار التي تركز على الاستقلالية والكفاءة والنزاهة، تبرز أهمية تقييد فترات عمل قضاة المحكمة الدستورية في منعهم من أن يصبحوا راسخين للغاية أو خاضعين لأية مصالح معينة.

تشكل مدة ولاية القضاة آلية مهمة ومفيدة في حماية استقلال القاضي، إذ لا ينبغي للحزب الحاكم أن يكون في وضع يسمح له بتعيين جميع القضاة حسب رغبته. ومن ثم، لا ينبغي أن تتزامن مدة ولاية القضاة الدستوريين مع فترات الولاية البرلمانية.

إحدى الطرق لتحقيق ذلك يمكن أن تكون التعيين لفترات طويلة أو حتى سن التقاعد. وفي الحالة الأولى، ستكون إعادة التعيين ممكنة إما مرة واحدة فقط أو لا يمكن إعادة التعيين على الإطلاق[19].

وتبرز هنا أهمية تبني مدة معقولة، تسمح بالتجديد المنتظم والجزئي لتشكيل المحكمة، مما يضمن تحقيق درجة من التعددية وتوازن أكبر في التمثيل. فهو يسمح للأغلبية البرلمانية المتغيرة بانتخاب قضاة من اتجاه أو آخر ويعكس بشكل أفضل وجهات النظر السياسية والمجتمعية المتغيرة للمجتمع[20].

بالتالي فإن تعيين القاضي لفترات مناسبة غير قابلة للتجديد يزيد من استقلالية قاضي المحكمة الدستورية (Ackerman, 2000, pp. 633-725, p. 668).

آلية أخرى تتعلق بولاية القضاة وهي الولاية مدى الحياة، تساهم هذه الآلية بدورها بتكريس استقلال القضاة وحمايتهم من التسييس قدر الإمكان[21].

ثانياً: حصانة القضاة

ينص الدستور السوري على أن أعضاء المحكمة غير قابلين للإقالة إلا وفقاً للقانون[22]، ويعد ترك الدستور هذه المسألة الهامة للقانون إحدى نقاط الضعف التي تؤثر على حياد أعضاء المحكمة، لسهولة تعديل القوانين بمقابل صعوبة تعديل الدستور.

[18] الفصل 130 من الدستور المغربي.

[19] European commission for democracy through law (venice commission), Compilation of venice commission opinions, reports and studies on constitutional justice, CDL - PI(2022) 050, 2022, p21

[20] European commission for democracy through law (venice commission), p27.

[21] Peter L. Strauss, Separation of Powers in Comparative Perspective: How Much Protection for the Rule of Law?,
The Oxford Handbook on Comparative Administrative Law, Peter Cane, Herwig C.H. Hofmann, Eric C. Ip & Peter L. Lindseth, Eds., Oxford University Press, 2021; Columbia Public Law Research Paper No. 14-614 (2018), P13.

[22] المادة 144 من الدستور السوري.

وينص قانون المحكمة الدستورية العليا السوري على أن مسألة الإقالة من عضوية المحكمة تكون في حالة فقدان العضو لشرط من شروط ترشيحه إذا نسب له أمر من شأنه المساس بالثقة، أو الاعتبار، أو الإخلال الجسيم بواجبات، أو مقتضيات الوظيفة[23].

بالمقابل ينص الدستور المغربي على أن عضوية المحكمة تنتهي في حال مزاولة نشاط أو قبول منصب أو نيابة انتخابية تتنافى مع عضوية المحكمة، إضافة إلى فقدان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية أو في حالة حدوث عجز دائم يمنع العضو من ممارسة مهامه وفي حال الإخلال بالالتزامات المنصوص عليها في القانون التنظيمي للمحكمة[24].

وأخيراً لم يتطرق الدستور السوري بدوره لمسألة الحصانة، إلا أن قانون المحكمة الدستورية في سوريا أقر لأعضاء المحكمة الحصانة الجزائية المقررة للقضاة[25].

المطلب الثاني: الفعالية المحدودة لآليات الرقابة

للمحكمة الدستورية السورية صلاحية الرقابة على دستورية القوانين، ولديها اختصاصات أخرى تتعلق بانتخابات رئيس الجمهورية وانتخابات مجلس الشعب، ومحاكمة رئيس الجمهورية، وبما أن موضوع هذا البحث يركز على اختصاص المحكمة الدستورية بالرقابة على دستورية القوانين فسيتم التطرق لهذا الاختصاص وحده من اختصاصات المحكمة.

يتضح من اختصاص المحكمة في الرقابة على دستورية القوانين وجود نوعين لهذه الرقابة، رقابة لاحقة ورقابة سابقة[26]. وسيبحث المطلبين التاليين مدى فعالية كل منهما، ونتيجة تفاعلهما وتأثير ذلك على تكريس مبدأ سمو الدستور.

الفرع الأول: ضعف توظيف الرقابة السابقة

يعنى بالرقابة السابقة إمكانية الاعتراض على القانون بعد التصويت عليه، ولكن قبل إصداره في الجريدة الرسمية (زهير، 2014، ص. 305)، قد تكون هذه الرقابة ذات أثر استشاري ملزم أو غير ملزم.

أولاً: الرقابة السابقة ذات الطابع الاستشاري

تظهر اختصاصات المحكمة في الدستور السوري وجود رقابة سابقة ذات طابع استشاري تكون بناء على طلب رئيس الجمهورية لأخذ رأي المحكمة في دستورية مشروعات القوانين وقانونية مشروعات المراسيم، دون أن يبين الدستور أثر رأي المحكمة في هذه الحالة[27].

هذا الطابع الاستشاري لهذه الصلاحية يحد من دور المحكمة كرقيب على دستورية القوانين، ثم أن الطابع الإلزامي في هذه المسألة هام، فهو يكرس مبدأين دستوريين وهما نجاح المحكمة في ممارسة رقابتها على دستورية القوانين وضمان قيام الرئيس بدوره الدستوري في احترام الدستور[28].

ويتكرر هذا الخلل عندما يعطي قانون المحكمة هذه الصلاحية لرئيس مجلس الشعب الذي يكون له الصلاحية بطلب رأي المحكمة في دستورية اقتراحات القوانين، دون أن يبين القانون أثر رأي المحكمة في هذه الحالة أيضاً[29].

---

[23] المادة 52 من قانون المحكمة الدستورية العليا السوري.
[24] المادة 12 من قانون المحكمة الدستورية في المغرب.
[25] المادة 55 من قانون المحكمة الدستورية العليا في سوريا.
[26] المادة 147 من الدستور السوري.
[27] المادة 146 من الدستور السوري.
[28] المادة 96 من الدستور السوري.

وتتجلى الرقابة السابقة أيضاً في إعطاء الصلاحية لكل من رئيس الجمهورية أو خمس أعضاء مجلس الشعب بالاعتراض على مخالفة قانون للدستور قبل إصداره.

يترتب على هذا الاعتراض الأصلي إيقاف إصدار القانون إلى أن تبت المحكمة فيه خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها، وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة أن تبت فيه خلال مدة سبعة أيام.

ثانياً: الرقابة السابقة ذات الطابع الملزم

يعطي الدستور السوري الصلاحية لخمس أعضاء مجلس الشعب بالاعتراض على مخالفة مرسوم تشريعي للدستور خلال مدة خمسة عشر يوماً تلي تاريخ عرضه على المجلس، وأوجب على المحكمة أن تبت فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها، مرتباً أثر الإلغاء في الحالتين للقانون والمرسوم بأثر رجعي[30].

بالمقابل، ينص الدستور المغربي على نوعين من الرقابة سابقة ولاحقة، وتتجلى الرقابة السابقة بأن تحال إلى المحكمة الدستورية القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، والأنظمة الداخلية لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين قبل الشروع في تطبيقها لتبت في مطابقتها للدستور، ويمكن للملك، وكذلك لكل من رئيس الحكومة، أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو خمس أعضاء مجلس النواب، أو أربعين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين، أن يحيلوا القوانين، قبل إصدار الأمر بتنفيذها إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور.

ويترتب على الإحالة إلى المحكمة الدستورية وقف سريان أجل إصدار الأمر بالتنفيذ[31]، ويترتب على قرار المحكمة الصادر بعدم دستورية القانون أو المشروع منع إصداره أو تطبيقه[32].

تثير مسألة مدى إلزامية أحكام المحكمة نقطة مهمة، فلا معنى للرقابة على دستورية القوانين طالما كانت قرارات المحكمة غير ملزمة أو نسبية أو تطبق على حالات بعينها.

على سبيل المثال فإن الدستور السوري يقتصر على النص على أثر قرار المحكمة المتعلق بإعلان عدم دستورية قانون، أو مشروع قانون، أو مرسوم، أو لائحة، دون تحديد إذا كان القرار مبرم أو قابل للطعن أو يقتصر إلزامه لجهات معينة[33].

لكن قانون المحكمة الدستورية السوري يتضمن نصاً واضحاً يعلن أن أحكام المحكمة مبرمة وغير قابلة للطعن، وتكون أحكامها وقراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة[34].

وينص الدستور المغربي على أن قرارات المحكمة الدستورية لا تقبل أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية[35]، وفي حين أن المشرع الفرنسي نص على نوعي الرقابة أيضاً، سابقة ولاحقة، فإن الرقابة السابقة إلزامية بالنسبة للقوانين العضوية والأنظمة الخاصة بالجمعيات البرلمانية واختيارية بالنسبة لبقية القوانين وفيما خص المعاهدات الدولية (زهير، 2014، ص. 305).

---

[29] المادة 17 من قانون المحكمة الدستورية العليا السوري.
[30] المواد 146 و147 من الدستور السوري.
[31] الفصل 132 من الدستور المغربي.
[32] الفصل 134 من الدستور المغربي.
[33] المادة 147 من الدستور السوري.
[34] المواد 48 و49 من قانون المحكمة الدستورية العليا في سوريا.
[35] الفصل 134 من الدستور المغربي.

الفرع الثاني: تقييد الرقابة اللاحقة

الرقابة اللاحقة هي نوع من أنواع الرقابة على دستورية القوانين وهي تطال قواعد قانونية نافذة ومطبقة، وتعتمد هذه الطريقة في كل من النمسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، بولونيا، بلغاريا، كرواتيا، هنغاريا، سلوفينيا، سوريا، المغرب، وفرنسا بعد تعديل عام 2008 (زهير، 2014، ص. 306).

ينص الدستور السوري على رقابة لاحقة، حيث يمكن فيها للخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء تقديم (دفع فرعي) يطعن بدستورية قانون أو مرسوم تشريعي تطبقه المحكمة على النزاع المنظور، بالمقابل (تغيب صلاحية الطعن الفردي).

أولاً: الدفع الفرعي

ينص الدستور السوري على رقابة لاحقة تعطى للخصوم في معرض طعنهم بقرار قضائي صادر بمواجهتهم، إذ يكون لهم الحق بالطعن بدستورية قانون أو مرسوم تشريعي أو لائحة طبقتها محكمة الدرجة الأولى في حكمها، ومن ثم يكون لمحكمة الدرجة الثانية الناظرة بالطعن الصلاحية بالنظر في مسألة جدية الدفع، حيث يشترط أن يكون الدفع جدي ولازم للبت في الطعن.

وفي حال رأت المحكمة أن هذين الشرطين محققين، تعمد إلى وقف النظر بالدعوى وإحالة الطعن إلى المحكمة الدستورية العليا.

ويخلو الدستور السوري من أية إشارة إلى أثر قرار المحكمة الدستورية في حال قررت عدم دستورية القانون، إلا أن قانون المحكمة الدستورية العليا ينص على أن قرار المحكمة بعدم دستورية النص المطعون بدستورية يجعله لاغياً من تاريخ صدور القرار، أي أنه في حالة الرقابة اللاحقة من خلال الدفع الفرعي يكون لقرار المحكمة بعدم دستورية القانون آثر إلغاء للقانون[36].

وفي معرض تطبيق الرقابة اللاحقة فإن قانون المحكمة الدستورية العليا السوري ينص على أن يكون لخمس أعضاء مجلس الشعب الصلاحية بالطعن بدستورية اللوائح والأنظمة خلال خمسة عشر يوماً تلي تاريخ نشرها، ويترتب على الحكم بعدم دستوريتها بطلانها، ومن اللافت أن قانون المحكمة الدستورية ينص على أنه إذا كان الحكم بعدم الدستورية يتعلق بنص جزائي تعد الأحكام الصادرة بالإدانة بناء على هذا النص كأن لم تكن؛ ويترتب على الحكم بعدم دستورية قانون أو مرسوم تشريعي أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشره[37].

وبذلك يكون الدستور السوري الحالي قد قرر حقوق المتخاصمين في دعوى ما بالطعن بدستورية قانون.

بدوره الدستور المغربي ينص على رقابة لاحقة تتمثل في صلاحية المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون الذي سيطبق في النزاع يمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور.

ويكون لقرار المحكمة الصادر بعدم دستورية القانون أثر إلغاء على القانون الذي قررت المحكمة عدم دستوريته ابتداء من التاريخ الذي حددته المحكمة الدستورية في قرارها[38].

[36] المادة 147 من الدستور السوري.
[37] المادة 49 من قانون المحكمة الدستورية العليا السوري.
[38] الفصل 133 من الدستور المغربي.

من ناحية أخرى فإن تعديل عام 2008 في فرنسا فتح الباب أمام ممارسة الرقابة اللاحقة ومن الملاحظ في كافة النماذج السابقة أن الرقابة اللاحقة تتم بواسطة الدفع أي البحث في دستورية نص قانوني في اللحظة التي يراد بها تطبيقه من قبل المحكمة حيث يحق لأحد المتخاصمين وأثناء النظر بالدعوى إثارة دستورية القانون المرشح للتطبيق محل النزاع وبالتالي تعليق البت بأساس القضية بانتظار قرار المحكمة الدستورية (زهير، 2014، ص. 310).

ثانياً: غياب صلاحية الطعن الفردي

وعلى أهمية الدفع الفرعي، يبقى فتح الباب للطعن الفردي كإحدى وسائل الرقابة اللاحقة لجميع المواطنين والأجانب المتضررين من قانون غير دستوري، يشكل ضمانة بالغة الأهمية لمبدأ سمو الدستور.

على سبيل المثال تعطي ألمانيا الحق لكل شخص بمراجعة المحكمة الدستورية مباشرة بشأن أي عمل تشريعي أو قرار تنفيذي أو قرار قضائي إذا ما اعتبر أن هذا القانون أو القرار يشكل انتهاكاً لأحد حقوقه الأساسية أو أحد حقوقه المكفولة بالدستور.

ويتوجب على المراجع تقديم البرهان على أن القانون المطعون بدستوريته يشكل انتهاكاً لأحد حقوقه الشخصية بشكل مباشر وحال وأنه ليس لديه وسائل وطرق مراجعة أخرى لوقف الضرر (زهير، 2014، ص. 312).

بذلك يكون المشرع الألماني استطاع إقرار أحد أوجه الرقابة الضرورية دون أن يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه، بل وضع قيوداً لا تهدف تقييد الحق بقدر ما تهدف بيان جدية المراجعة.

وكان حرياً بالمشرع السوري أن يحذو حذو المشرع الألماني، بأن يفتح الباب أمام الطعن الفردي بدستورية قانون، ويمكن أن تمارس المحكمة صلاحية قبول قيد الدعوى لديها، أو رفضه، طالما لمست انعدام الجدية.

وبمعنى آخر فإن مبدأ سمو الدستور، وضمان الحقوق والحريات هي مبادئ أولى بالرعاية من الكثير من المسائل، ولا يجوز القبول اليوم بقوانين تخالف الدستور، ولذلك يجب تبني الآليات الدستورية القادرة على حماية سمو الدستور وبالتالي ضمانة الحقوق والحريات.

ومن الملاحظ أن شكلي الرقابة المطبقين في سوريا إنما ينصرفان على جميع القوانين واللوائح ويعطيان الفرصة - في حال لم تقم الهيئة السياسية بالطعن بدستورية قانون- للمواطنين بالطعن بدستوريته.

ومن الجدير بالذكر أن الدستور السوري يمنع المحكمة الدستورية العليا أن تنظر في دستورية القوانين التي يطرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي وتنال موافقة الشعب [39].

وينال هذا المنع من استقلالية المحكمة ويعرقل أدائها لمهامها (الدراجي، 2020، ص. 22-23)، وخصوصاً مع آليات الاستفتاء الشعبي في سوريا والتي تفتقد لضمانات النزاهة، ثم أن مسألة دستورية القوانين هي مسألة قانونية لا يجوز تركها للمزاج الشعبي والذي قد ينتج عنه خرق لمبادئ الحقوق والحريات العامة للأقليات الدينية أو العرقية أو القومية وغيرها.

4. الخاتمة

في ضوء غياب مبدأ الفصل بين السلطات، وعدم استقلال المحكمة الدستورية، بسبب انفراد رئيس الجمهورية في تعيين قضاتها، وصلاحيته وحده بالتمديد لهم كل أربع سنوات، وغياب صلاحية الطعن الفردي، كل هذه الأسباب تخفض من فعالية المحكمة وثقة المواطنين والمواطنات فيها.

[39] المادة 148 من الدستور السوري.

بمقابل أن التجربتين المغربية والفرنسية تقدمان نموذجاً هاماً، على صعيد ضمان استقلال المحكمة مع تعدد الجهات المنوط بها تشكيلها، ومن ثم تتكرس عبر استقلال قضاتها لناحية التعيين مرة واحدة وبالتالي فإن القاضي حال مباشرة مهامه إلى حين انتهاء فترة ولايته، ينفصل تماماً عن الجهة التي قامت بتعيينه، ما يكرس استقلاله عنها.

وفي صلاحيات المحكمة، وسع الدستور السوري لعام 2012 صلاحيات المحكمة، وبشكل رئيسي إمكانية أن يطلب الأفراد إحالة الطعن بقرار طبق بني على قانون غير دستوري إلى المحكمة الدستورية.

ولو أن فتح الباب للدعوى الفردية كان سيكون أكثر تكريساً لحقوق المواطنين وحماية لسمو الدستور، كما فعلت ألمانيا.

5. النتائج:

1. يؤثر غياب مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري السوري، بشكل رئيسي في استقلال المحكمة، بما فيه انفراد رئيس الجمهورية بتشكيلها.
2. لم يتبن الدستور السوري ضمانات كافية أو مؤثرة في استقلال القضاة في المحكمة الدستورية، وخصوصاً مع فترة ولاية يمكن تجديدها كل أربع سنوات من قبل الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين.
3. تركت العديد من القضايا المرتبطة بالمحكمة الدستورية للقانون، مثل إقالة القضاة وأثر قرارات المحكمة في بعض الحالات، وذلك يؤثر على استقلال المحكمة وخصوصاً مع إمكانية تعديل القوانين، في الوقت التي كان يجب النص دستوريا على هذه القضايا لإيلائها حماية الدستور، فعملية تعديله تكون أصعب بكثير من تعديل القوانين أو الغائها.
4. استطاع الدستور السوري لعام 2012، توسيع صلاحية المحكمة، وقرر حق الأفراد بالطعن الفرعي، وذلك بالغ الأهمية، لكنه أيضاً لم يستطع الوصول إلى إعطاء الحق للمواطنين بالمراجعة الفردية وهي صلاحية مهمة كان يمكن أن تسمح للمحكمة بدور أكثر فاعلية.

6. التوصيات:

1. إن تفعيل دور المحكمة الدستورية يرتبط أولاً بتبني الدستور لمبدأ الفصل بين السلطات.
2. إن انفراد رئيس الجمهورية بتشكيل المحكمة، يعدم استقلاليتها، لذلك يجب إعادة التفكير بآلية تشكيل المحكمة على أن تبنى على تعدد الجهات التي يمكن لها تشكيل المحكمة، سواء أكان عبر آلية التعيين أو الانتخاب.
3. إن مدة تعيين القضاة لأربع سنوات قابلة للتجديد من السلطة صاحبة الصلاحية بالتعيين، تترك القضاة تابعين للجهة التي قامت بتعيينهم، في حين أن التعيين لمرة واحدة ولفترة مناسبة أو لمدى الحياة يمكن أن يساهم بفصل القضاة تماما عن الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين، وتكريس استقلالهم.
4. إن مسائل مثل إقالة القضاة، وأهليتهم، وأثر قرارات المحكمة الدستورية في حالات معينة، تعتبر مسائل مهمة يجب إيلائها الحماية الدستورية وعدم تركها للقانون الذي يمكن تعديله بسهولة.
5. على أهمية المراجعة الفردية التي كرسها دستور عام 2012، يبقى من الضروري إعطاء الأفراد والمؤسسات المدنية والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني بأن يكون لهم كأفراد أو كشخصيات اعتبارية بمباشرة دعوى فردية أمام المحكمة الدستورية بمواجهة القوانين والمراسيم التشريعية التي تتناقض مع الدستور وتمس بحقوقهم وحرياتهم.

7. قائمة المراجع

1.7. الكتب العلمية

1. حسنين، ابراهيم. (2000م). الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الفقه والقضاء، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية.
2. شكر، زهير (2014). النظرية العامة للقضاء الدستوري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار بلال للنشر، بيروت.
3. الجمل، يحيي. (2000). القضاء الدستوري في مصر، دار النهضة العربية، مصر.
4. غالي، كمال. (1980-1981). مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة الرياض، دمشق.
5. كلثوم، فيصل. (2004-2005). دراسات في القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة دمشق، دمشق.

2.7. المقالات العلمية الإلكترونية والتقارير الدولية

1. الحناينة، أسامة أحمد. (2013). حق القضاء العادي في الرقابة على دستورية القوانين "الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً"، دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، العدد 1.
2. التقرير الدوري الثالث الجمهورية العربية السورية، 5 تموز/يوليه 2004، المقدم للجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، Distr. GENERAL CCPR/C/SYR/2004/3 19 October 2004.
3. الدراجي، إبراهيم. (2020). المحكمة الدستورية السورية، إشكالياتها، وكيف يمكن أن تكون ضامنة لمبادئ الشرعية والمواطنة، وحدة أبحاث الصراع والمجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

3.7. المراجع باللغة الإنجليزية

1. Jong-Sung You & Wonik Kim article, (2013). The Formation and Legitimacy of the Constitutional Court in the Context of Political Transition: The Case of South Korea, Journal of East Asian Studies, Vol. 13, No.3.
2. Wojciech Sadurski article, (2008). Constitutionalism and the Enlargement of Europe: The Role of the Constitutional Courts, Columbia Journal of European Law, Vol. 14, No. 1.
3. Julio Rios-Figueroa article, (2005). Assessing the Independence of the Judiciary in New Democracies: Lessons from Latin America, Journal of Law and Society, Vol. 32, No. 2.
4. Ran, Hirschl book (2018). Comparative Matters: The Renaissance of Comparative Constitutional Law, Oxford University Press.
5. Bryde, Brun-Otto. (2017). Judicial Independence in Transitional Societies. In M. Langford, R. Murray, & W. Vandenhole (Eds.), The Oxford Handbook of International Human Rights Law (pp. 181-195). Oxford University Press.

6. Skaar. E, (2011). The Role of Courts in Democratization, Comparative Constitutional Law, Edward Elgar Publishing, pp. 108-129.
7. Tomasic. R, (2000). The Rule of Law and Constitutionalism in Post-Communist Democracies, Fordham International Law Journal, Vol. 24, No. 2, pages 387-401.
8. Jon Elster. (2012). "Constitutionalism and Democracy: Transitions and Consolidations", Oxford University Press.
9. European commission for democracy through law (venice commission), Compilation of venice commission opinions, reports and studies on constitutional justice, CDL - PI(2022) 050, 2022.
10. Bruce Ackerman, (2000). THE NEW SEPARATION OF POWERS, Harvard law review, volume 113, Number3, pp633-725.
11. Peter L. Strauss, Separation of Powers in Comparative Perspective: How Much Protection for the Rule of Law?
12. The Oxford Handbook on Comparative Administrative Law, Peter Cane, Herwig C.H. Hofmann, Eric C. Ip & Peter L. Lindseth, Eds, Oxford University Press, 2021; Columbia Public Law Research Paper No. 14-614 (2018).

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v5.54.4

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

نيابة الأمير سعود بن عبد العزيز عن والده في الزيارات الخارجية قبل توحيد المملكة العربية السعودية

On behalf of Prince Saud bin Abdulaziz on behalf of his father in foreign visits before the unification of the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد: الباحثة/ وفاء غلاب ثواب الظاهري

باحثة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

Email: Wafagaldahri@gmail.com

الدكتور/ عمرو ابراهيم العمرو

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي اضطلع به الأمير سعود بن عبد العزيز إبان فترة توحيد البلاد، فبعد أن برزت قدرات الأمير سعود العسكرية في معارك توحيد البلاد واشتد ساعده بدأ والده في توكيل عدد من المهام إليه خاصة بعد أن كثرت مشاغل الملك عبد العزيز في سبيل نهضة الوطن. واكتسب الأمير سعود ثقة والده الكبيرة لما يتحلى به من مؤهلات تساعده لأن يتولى أجدر المناصب في البلاد، وقام والده بتنصيبه نائباً عنه لإمارة أحد أهم وأكبر الأقاليم الخاضعة لحكمه ألا وهو إقليم نجد، وأصبح الأمير سعود أحد أهم رجال البلاد الذي كان الملك عبد العزيز يولي اهتماماً كبيراً في اختيارهم وإسناد أبرز المهام لهم. ولم يتوقف ذلك الدور للأمير سعود على ذلك بل امتد للتمثيل الخارجي نيابة عن والده في زيارات لدول الجوار كمشيخة قطر، ودولة مصر التي اعترى علاقاتهما بعض المؤثرات مختلفة الأسباب فكان الملك عبد العزيز حريصاً على تحسين علاقة بلاده الناشئة مع كافة الدول العربية المجاورة، ونجح الأمير سعود بتلطيف الأجواء بينهما وتوضيح وجهة نظره فيما جرى من أحداث. اعتمد البحث على جمع المادة العلمية من المصادر الأصلية والمراجع التاريخية ومن ثم ترتيب المادة العلمية بإعادة صياغتها من جديد حتى يخرج البحث مع الحقيقة والأمانة العلمية، في ضوء ما تقدم في البحث يظهر حنكة الملك عبد العزيز في اختيار الأشخاص ذوي المميزات والمؤهلات العالية للقيام بأدوارهم على أكمل وجه من أجل مستقبل بلاده ونهضتها، ولم يقف العمر الصغير عائقاً أمام الأمير سعود للقيام بدوره الدبلوماسي عندما قام بزيارة قطر، وقام بدوره خير قيام من خلال إزالته لكافة المخاوف لزعماء دول الخليج وعلى رأسها قطر من آثار التوسع السعودي الذي كان في أوجه آنذاك.

الكلمات المفتاحية: الأمير سعود، إقليم نجد، إمارة، التمثيل الخارجي.

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

On behalf of Prince Saud bin Abdulaziz on behalf of his father in foreign visits before the unification of the Kingdom of Saudi Arabia

By: Wafa Ghalab Aldahri

Master's researcher in modern history, College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University, Saudi Arabia

Dr. Amr Ibrahim Al-Amro

Professor of Modern History at Qassim University, Saudi Arabia

This study aimed to shed light on the Prince Saud bin Abdulaziz's pivotal role during the nation's unification period. Initially recognized for his military prowess, Prince Saud earned increasing support, prompting his father, King Abdulaziz, to entrust him with significant responsibilities as his own concerns grew. Noteworthy for his qualifications, Prince Saud was appointed deputy for the Tujd region, becoming a central figure in the kingdom and receiving King Abdulaziz's attention. He extended his influence internationally, representing his father in diplomatic visits to neighboring countries such as Qatar and Egypt, crucial for improving relations strained by various factors. King Abdulaziz's strategic selection of capable individuals, exemplified by Prince Saud, is highlighted as essential for national development. Despite his youth, Prince Saud adeptly fulfilled his diplomatic duties, assuaging Gulf leaders' fears regarding Saudi expansion. The research method involved gathering scholarly material and rephrasing it for accuracy and scientific integrity. In light of the above, the research shows the skill of King Abdulaziz in choosing people with characteristics and high qualifications to carry out their roles to the fullest for the sake of his country's future and its development. Young age did not stand as an obstacle to Prince Saud to carry out his diplomatic role when he visited Qatar, and he performed his role in the best way possible. By removing all the fears of the leaders of the Gulf States, led by Qatar, about the effects of the Saudi expansion, which was at its peak at that time.

Keyword: Prince Saud, Emirate of Najd, foreign representation.

1. المقدمة:

أثناء انشغال الملك عبد العزيز في معارك توحيد البلاد لضمها تحت رايته أصبح في حاجة لمن يكون عوناً له في هذه المساعي، خاصة أن تلك المعارك تؤكد غيابه عن المناطق التي دخلت تحت حمايته وهذا بالتأكيد يُشكل خطراً على تلك الأقاليم خاصة أكبرها وهو إقليم نجد الذي انضم تحت رايته بعد معارك ضارية مع خصمه ابن رشيد.

ونظراً لذلك الغياب أخذ يولي اهتماماً كبيراً للأمان والأمن لتصبح نجد على رأس تلك المناطق للعمل على حمايتها وتأمينها تجاه أي مخاطر قد تلحق بها جراء الظروف والمتغيرات التي تمر بها المنطقة آنذاك، وأوكل هذه المهمة لابنه الأمير سعود الذي أصبح مؤهلاً لذلك الدور لما يتمتع به من صفات عالية ونزعة دينية وقرب من كافة أنواع القبائل القاطنة في نجد ويضاف الى ذلك شجاعته وبسالته الحربية. فتلك المؤهلات كان الملك عبد العزيز يوليها اهتمام كبير ليضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ولم يقتصر دور الأمير سعود على ذلك بل أسند له مهمة التمثيل الخارجي نيابة عنه لعدد من دول الجوار التي شهدت علاقة بلاده بها بعض التوترات لأسباب مختلفة وكان للأمير سعود دور بارز في تصفية الأجواء وتوضيح ما ساء من أمور في فترة سابقة.

1.1. أهداف البحث:

تتمثل الأهداف من البحث في توضيح الدور البارز الذي قام به الأمير سعود أثناء جهود والده في توحيد البلاد تحت رايته، وقيامه نيابة عن والده في كذا دور داخلي وخارجي ممثل بزيارته لقطر ودولة مصر لتحسين العلاقات بين البلدين.

2.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول الدور المهم للأمير سعود أثناء انشغال والده في معارك توحيد البلاد من خلال إمارته لنجد، وقيامه بزيارة قطر ودولة مصر أثناء توتر العلاقات بين البلدين لتلطيف الأجواء وتوضيح أي أسباب قد تساعد في اتساع الفجوة بين بلاده وهاتين البلدين.

3.1. منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي في جمع المادة العلمية من المصادر الأصلية والمراجع التاريخية ومن ثم ترتيب المادة العلمية بإعادة صياغتها من جديد حتى يخرج البحث مع الحقيقة والأمانة العلمية.

التمهيد: نيابة الأمير سعود عن والده محلياً:

توسم الملك عبد العزيز في ابنه الأمير سعود الكثير لتحليه بصفات تؤهله لمناصب كبرى عدة فإلى جانب مقدرته العسكرية والحربية إبان معارك توحيد البلاد تحلى بالأوصاف الشرعية من ورع وحب الخير والسخاء كما اتصف بالقيادة وقدرته على كسب زعماء القبائل (العطار، 1379هـ، ص. 1071).

ولم يكن الملك عبد العزيز يجد صعوبة في اختيار الأمير المناسب لأي منطقة تحت حكمه إذ كان تعيينه لهما بناء على ما قدموه في الماضي من مآثر وتضحيات لقيام هذه البلاد ونهضتها فهم أهل للأمانة والمسئولية ومحط ثقته دائماً، و بيد جلالته الصلاحية الكاملة لتعيين أمرائه على حسب أهمية كل مدينة وموقعها وفرضية تعرضها لغزو أو غيره مما يوجب عليه اختيار أشخاص لديهم مؤهلات وصفات تؤهلهم لتلك المهام الجسام من أهمها الصدق والأمانة واليقظة والنشاط وهذه الصفات وإن كانت مطلوبة دائماً إلا أنه في حاجة ماسة إليها في هذه الفترة ولا يفرط أبداً فيمن تتوافر فيه ولا يتوانى في عقاب من بـخُل بها (الخويطر، 1406هـ، ص. 55).

كما يشعر بقدرة رجاله المخلصين واشتراكهم معه في تقدير الأمن والاستقرار لإن أي تراخ منهم قد يضيع جهود سنين في سبيل ما وصلت إليه البلاد من أمن وأمان لذلك لا يقبل منهم أي تراجع للحفاظ على كافة المكتسبات (ص55-56).

و بناء على ما سبق كان الأمير سعود من أوائل أبنائه الذي أسند له الملك عبد العزيز إمارة أحد أهم المناطق وهي نجد التي تعتبر من أكبر الأقاليم في الجزيرة العربية من حيث المساحة الشاسعة الممتدة من أعالي القريات شمالاً حتى نهاية الربع الخالي جنوباً ومن الأحساء شرقاً إلى حدود الحجاز غرباً وسكانها يقدر عددهم بنحو ثلاثة ملايين ما بين بدو و حضر(الزركلي، 1390هـ، ص. 837)، وأصبح الأمير سعود أغلب الوقت نائباً لوالده ومرتبط مباشرة فيه ومسئولاً عن تصريف الشؤون الداخلية و مرجعاً لكافة الأمور في حدود منطقته و يرجع اليه شيوخ القبائل في مدن نجد وقراها باعتباره الحاكم الإداري لها (السنيدي، 1410هـ، ص. 54). وأما التعليمات الأساسية والتوجيهات فتصدر مباشرة من الملك عبد العزيز لكل أمير منطقة وفق الظروف التي يمر بها كل إقليم [1]والشؤون العسكرية والخارجية هي من اختصاص الملك فقط (حمزة، 1388هـ، ص. 58).

وبالرجوع للفترة التي تولى فيها الأمير سعود إمارة نجد نجدها كانت تمر بأوضاع سياسية واقتصادية متوترة بسبب انعكاس السياسة التعسفية الحجازية آنذاك عليها [2] فكانت المسئولية الإدارية على عاتق سموه كبيرة فالظروف وتطورات الأوضاع لا يمكن التنبؤ بها أثبت من خلال دوره جدارته في حماية الإقليم من التأثر في هذه الأزمة. ولم تكن نيابته عن والده في نجد هي الأخيرة في ظل الظروف الصعبة إذ أولاه الملك أيضاً رعاية نجد في عام 1347هـ/1929م وهي فترة من أصعب فترات التاريخ الوطني شهدت فيها البلاد تمرد فئات من جيش الإخوان [3]ونجح سموه في إحكام السيطرة على أي تبعات لحركة التمرد خصوصاً في نجد وما حولها.

المبحث الأول: نيابة الأمير سعود عن والده في الرحلات الخارجية:

المطلب الأول: زيارة سموه إلى دولة قطر:

منذ أن اشتد ساعد سموه أصبح أهلاً لمسئوليات جمة إذ أسند له والده أول مهمة دبلوماسية في بداية قيام الدولة السعودية الثالثة ونشأتها ليكون سموه أول ابن من أبنائه يمثله خارجياً بالنيابة عنه في إشارة صريحة بكونه الرجل الثاني للبلاد السعودية.

وكانت أول رحلاته الخارجية الى قطر عام 1334هـ/1915م وهو في الرابعة عشر من عمره للالتقاء بحاكم قطر عبدالله آل ثاني [4] وكانت هذه الزيارة على رأس وفد سعودي كبير لتحقيق عدة أهداف الأول: تهنئة حاكم قطر بتوليه الحكم، والثاني لتصفية الخواطر بين البلدين إذ كان الشيخ عبدالله قلقاً من التوسع السعودي على السواحل الشرقية (الغامدي، د.ت، ص. 13)، والهدف الأخير هو المصالحة مع سلمان بن محمد بن سعود ابن عم الملك عبد العزيز الذي لجأ الى قطر بعد مشاركته مع العجمان في

[1] وثيقة رقم 227، (1338هـ)، دارة الملك عبد العزيز، الوثائق الوطنية.

[2] وثيقة رقم f.o371/5063، 26 مايو(1920م)، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، الجزء 5، ص245.

[3] وثيقة فرنسية رقم: S.L/1044(2)، 1929/9/29م، الوثائق الفرنسية في سيرة الملك عبد العزيز، ص 715.

[4] عبد الله بن قاسم آل ثاني، ولد في قطر عام 1271هـ/1855م، وتولى حكمها بعد وفاة أبيه الأمير قاسم آل ثاني عام 1331هـ/1913م واستمر حاكماً حتى وفاته، الزركلي: خير الدين، الأعلام، الجزء 4، ص114.

تمردهم ضد الملك عبد العزيز [1] ونجح الأمير سعود في مهمته باقتدار وكان لهذه الزيارة أثر طيب على الجانبين بتحقيقها النتائج المرجوة خاصة أن التمثيل الدبلوماسي السعودي آنذاك كان خجولاً ولم يأخذ الطابع الرسمي إلا أنه يحقق أهدافه وكان للأمير سعود نصيب الأسد في هذا الدور خاصة في زيارته التالية لدولة كبرى لها ثقلها في البلاد العربية كدولة مصر.

المطلب الثاني: زيارة الأمير سعود إلى دولة مصر:

في عام 1344هـ/1925م توترت العلاقات السعودية المصرية على أثر حادثة المحمل [2] ووجدت مصر من تلك الحادثة سبب في قطع علاقتها مع الدولة السعودية التي لم يحبذ الملك عبد العزيز استمرار هذه المقاطعة لرغبته الدائمة بالوفاق والوحدة العربية والإسلامية. فكان الأمير سعود أحد أسباب تلطيف الأجواء بين البلدين بعد أن جعل من رحلته العلاجية لمصر رحلة أيضاً لتخفيف الجفاء بين البلدين بسفره الى مصر على متن الباخرة المصرية

(المنصورة) التي تعمل في خط الخديوي على رأس وفد سعودي كبير من مستشارين وموظفين بلغ عددهم ثلاثون شخص (عسه، 1390هـ، ص. 112).

من بينهم مستشار الملك عبدالعزيز حافظ وهبه ، وناصر التركي ،و عبدالله الفضل ورئيس الديوان الملكي الشيخ الهزازي وآخرين (وهبه، 1421هـ، ص. 148) وكان في استقبال سموه إسماعيل شيرين بك نيابة عن الملك فؤاد الأول كما حضر الاستقبال عدد كبير من رجالات البلدين و مندوبي الصحف اليومية السياسية وغيرها، و أدلى سموه لأحد الصحف بحديث شكر في بدايته حسن الحفاوة والاستقبال المصري كما سلط الضوء على أهمية توطيد العلاقة بين البلدين مؤكداً أنها لا تتأثر بأي حدث مهما كان و أن ما حصل مؤخراً ماهي الا كخلاف الاخوة الذي لا يمكن أن تتأثر صلتهم ببعضهم البعض جراء هذه الحوادث العابرة [3].

كما أكد لكافة الصحف أن هدفه الرئيسي حالياً هو العلاج والوقوف على حالته الصحية، وأنه غير مكلف من قبل والده بأي مفاوضات رسمية أو سياسية [4]حالياً مع الحكومة المصرية. والتقى سمو الأمير بعد شفائه من العملية الجراحية الملك فؤاد ورئيس الحكومة الائتلافية سعد زغلول وعدد من أعيان البلاد (الزركلي، د.ت، ص 666)، وكان لحديث سموه مع المسئولين المصريين دور في إزالة علق في أذهان المصريين من سوء فهم للدعوة السلفية بعد أن تحدث مع علماء الدين ورجال الصحافة في مصر

[1] في عام 1333هـ/1915م حدثت حالات تمرد ومعارك بين الملك عبد العزيز وقبائل العجمان قتل على أثرها الأمير سعد شقيق الملك عبد العزيز ولاحق الملك فلول المتمردين الذي لجأ بعضهم الى قطر، عقد بعد ذلك الملك عبد العزيز وحاكم قطر اتفاقية على تسليم المتمردين فكان الأمير سعود هو الممثل الرئيسي للملك في تلك المهمة، الريحاني: تاريخ نجد، ص325.

[2] في حج عام 1344هـ/1925م وصل حجاج بيت الله لأداء فريضة الحج بأمن واطمئنان، وكان من بينها المحمل المصري الذي بوصوله تعزف الموسيقى بصوت عالي الأمر الذي أغضب فرقة الإخوان فقدسية المكان ويوم عرفة يلزم إيقاف كافة الأعمال المخالفة للشريعة فبادروا في محاولة لمنع سير المحمل وأمر القائد المصري بإطلاق النار على المعارضين مما أدى لسقوط عدد من القتلى، لتصدر مباشرة أوامر عُليا من الملك عبد العزيز لابنيه الأميرين سعود و فيصل للتقصي عن الحادث والوقوف السريع عليه لأخذ كافة الإجراءات اللازمة جراء ذلك .جريدة أم القرى، العدد، 78.

[3] جريدة أم القرى، (1345هـ)، العدد 88، ص1.

[4] جريدة أم القرى، العدد السابق.

وأبرز ملامح الدعوة السلفية لأهل نجد التي تحارب البدع والخرافات. كما اغتنم سموه فترة وجوده في القاهرة لزيارة الأزهر والمساجد الأثرية والمتاحف والمراكز العلمية [1] ولقيت زيارة سموه اشادة كبيرة من الصحف المصرية باختلافاتها التي اعتبرت زيارته فألاً حسناً لتوثيق عُرى العلاقة بين البلدين [2]

يمكننا اعتبار هذه الزيارة لسموه وما جرى من خلالها بمثابة الاعتراف الرسمي الغير مباشر من دولة مصر للبلاد السعودية على الرغم من استمرار القطيعة بين البلدين إلا أن حفاوة الاستقبال التي حظي بها الأمير سعود من حكومة مصر وصدى تلك الزيارة في صحف البلدين المحلية كان لها أثر عميق في نفس الملك عبد العزيز الذي سرته شخصياً تلك الزيارة للأمير سعود لرغبته الأكيدة في إزالة الجفاء بين البلدين الكبيرين، ونجح سمو الأمير سعود في مهمته هذه كما نجح في سابقاتها مما يؤكد جدارته بأي منصب يكلفه به والده.

3. الخاتمة

في ضوء ما تقدم في البحث يظهر حنكة الملك عبد العزيز في اختيار الأشخاص ذوي المميزات والمؤهلات العالية للقيام بأدوارهم على أكمل وجه من أجل مستقبل بلاده ونهضتها.

أصبح الأمير سعود بن عبد العزيز الشخص الثاني في البلاد بعدما أسند إليه والده عدد من المهام لعل على رأسها إدارة إقليم نجد الذي لم تكن العناية به بالأمر السهل، نظراً للظروف والتغيرات التي كانت تتعرض لها الجزيرة العربية.

لم يقف العمر الصغير عائقاً أمام الأمير سعود للقيام بدوره الدبلوماسي عندما قام بزيارة قطر، وقام بدوره خير قيام من خلال إزالته لكافة المخاوف لزعماء دول الخليج وعلى رأسها قطر من آثار التوسع السعودي الذي كان في أوجه آنذاك.

أتاحت زيارة الأمير سعود الى مصر انفتاحه على أوجه الاختلاف بين البلدين من حيث الدين وغيره، مما سهل عليه توضيح أي ملابسات كانت سبب في توتر في العلاقات بين البلدين، وأعطت الزيارة انطباع جيد عن مستقبل العلاقات بين البلدين.

4. المصادر والمراجع

1.4. الوثائق

أ- الوثائق غير المنشورة:

- وثيقة رقم 227، دارة الملك عبد العزيز، الوثائق الوطنية، 1328هـ.

ب- الوثائق المنشورة:

- وثيقة فرنسية، رقم S.L/1044(2)، 29/11/1929م، الملك عبد العزيز سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، دار الدائرة للنشر والتوزيع، الرياض،1999م.

- وثيقة رقم f.o50371/5063، 26/5/1920م، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، الجزء 5.

2.4. الصحف والمجلات

- جريدة أم القرى: العدد 78، تاريخ 19 يونيو 1926م.

[1] وهبه: خمسون عام، ص149.
[2] جريدة أم القرى: العدد 88.

- جريدة أم القرى: العدد 88، تاريخ 13 يوليو 1926م.

- مجلة دارة الملك عبد العزيز: العدد 4، عام 1406هـ.

- جريدة اللطائف المصورة، العدد 601، عام 1926م.

3.4. الكتب والمراجع

- الزركلي، خير الدين، (1396هـ)، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين.

- عسه، أحمد، (1960م)، معجزة فوق الرمال، دار إحياء التراث العربي.

- الغامدي، صالح بن عون، (1994م)، جلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود، وكالة الاهرام التجارية.

- وهبه، حافظ، (2001م)، خمسون عام في الجزيرة العربية، دار الآفاق العربية.

5. الملاحق

مُلحق رقم (1) حادثة المحمل بجريدة أم القرى، العدد 78.

العدد ٧٨ — السنة الثانية

أم القرى

نزغة و في الله

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الخامس - الإصدار الرابع والخمسون
تأريخ النشر: 20 أبريل 2024 م

مُـلحق رقم (2) زيارة الأمير سعود إلى مصر في صحيفة اللطائف المصورة المصرية، العدد 601.

اللطائف المصورة

اللطائف المصورة

AL LATAIF AL MUSAWARA

Proprietor IBKANDAR MAKARIUS

No. 601, VOL. XII, CAIRO, 16th AUGUST, 1926.

الاشتراكات

ثمن النسخة ١٠ مليمات

القاهرة في يوم الاثنين ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٦

(العدد ٦٠١ — السنة الثانية عشرة)

ضيف مصر الكريم سمو الامير سعود ولي عهد نجد والحجاز

GIARLES

سمو الامير السعود ولي عهد نجد والحجاز عند وصوله الى القاهرة — تصوير مخصوص للطائف المصورة

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v5.54.5